

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي خلق الانسان في أحسن تقويم وهدى من شامته الى
 الصراط المستقيم وأمره بالصلاة والصدقة والصيام والحج الى بيته
 الحرام لينتوزع بالنعيم المقيم ويجاد على من وقف في سبيل الخيرات نفسه وماله
 لما علم ان اليه مآله بالتفضل الجسيم وأنهم دان لاله الا الله وحده لا شريك له
 البراءة والكرام رأته دان محمد عبده ورسوله الموصوف بالخلق العظيم
 الواقف نفسه الزكية لشقاة العظمى يوم يقر الجيم من الجيم والمر من
 أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ذلك
 تقدير العزيز العليم وبعد في فان العلماء الاولين قد جعلهم الله درجة
 للآخرين لئلا يسهل معجزهم في ضبط أحكام دين الاسلام من كل واجب
 ومندوب ومباح وحرام والهم الخلق الماهرين ترتيبه على أبواب وفصول
 نعمة للآخرين وان كتاب أحكام الاوقاف لادام الله امام أبي بكر الخدي
 عرو الخفاف براء الله دار السلام لما كان العمد في هذا الفن من تأليف
 الاوائل وكان دكر الصور والمسايل مشهورا يجعل أحكام الوصايا
 له دلائل وكان كثيرا لا أبواب غمير خال عن الاطناب اختصرته الى كتاب
 احتوى على ما فيه من المتأصل وعلى ما في كتاب دلال بن يحيى من الزوائد

وضعت اليه كثيرا من المسائل والاصول ورتبته على أبواب وفصول
ليسهل بها الوصول الى ما فيه منقول ومعيته الاسعاف في أحكام الاوقاف
وبالغت في تصريح الكلام حتى صارت مسائله على طرف النمام والحمد لله
على المبدأ والتمام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله
وأصحابه الغر الكرام الائمة البررة العظام عدد قطر الغمام

• (كتاب الوقف) •

هو في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقف لان
الناس يوقفون اي يحبسون للحساب وفي الشرع هو حبس العين على حكم
ملك الواقف او عن القليل والتصدق بالمنفعة على اختلاف الراي وسنبيه
وهو جائز عند علماءنا أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله وذكر في الأصل كان أبو
حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهره هذا اللفظ وقال
لا يجوز الوقف عنده وقال الخصاص أخبرني أبي عن الحسن بن زياد قال قال
أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق الوصايا وعن أبي
يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول أبي حنيفة حتى قيل له انه كان امر بن
الخطاب رضي الله عنه ارض تدعى غف فوقعها وسيأتي مسند افرجع عنه وقال
لو بلغ هذا الحديث أبا حنيفة لرجع والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف
بينهم في لزوم وعدمه فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز جواز الاعارة فتصرف
منفقة الى جهة الوقف مع بقائه العين على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه
حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا باحد امرين اما ان
يحكم به القاضي بدعوى صحيحة وبينه وبينه انكار المدعى عليه فحينئذ يلزم
لكونه مجتهدا فيه واختلافوا في قضاء الله لكم والصحيح انه لا يرفع الخلاف
ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف قامضى رأيه فيه وعزم على زوال
ملكه عنه او مقلدا فسأل فأتى بالجواز فقبضه وعزم على ذلك لزم الوقف
ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتهد أو أفتى المقلد بعدم اللزوم بعد
ذلك أو يخرج به مخرج الوصية فيقول أوصيت بغلة ارضي أو دارى أو يقول
جعلتها وقفاً بعد موتي فتصدقوا بها على المساكين أو يوصي بان توقف فانه
يلزم في رواية عنه والصحيح انه يصح من الثلث غير لازم اتفاقا لكونه وصية

محضة والزوم انما هو في حق ورثته حق لو مات من غير وجوع يلزمهم
 التصديق بمنافعه مؤبدا ولا يمكنهم ان يتكوه بعده لتأبد الوصية فيه بعدم
 امكان انقطاع الشرا بخلاف الوصية بخدمة عبده لانسان بعينه فانه اذا
 مات الموصي له يرجع العبد الى ورثة الموصي لانتهائها بموت المستحق للخدمة
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يلزم الوقف بدون هذين الشرطين وهو قول
 عامة العلماء والصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوائط
 في المدينة وابراهيم الخليل عليه السلام وقف واقفا وهي باقية الى يومنا هذا
 وقد وقف اهلنا الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وسياق
 مصرح به ثم ان ابا يوسف رحمه الله قال يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة
 الاعتاق عنده وعليه الفتوى وقال محمد رحمه الله لا يصير وقفا الا باربعة
 شروط ستأتي في أول الفصول ولا يـ حنيفة رحمه الله ما روى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما انه قال لما نزلت سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا حبس بعد سورة النساء وما روى لا حبس من فرائض الله وعن
 شريح رحمه الله جاء محمد يبيع الحبس ولانه عقد على منفعة معدومة فيكون
 جائزا غير لازم كما هو الصحيح هذه او غير جائز كما تقدم والدليل على انه باق على
 حكم ملكه بعد الوقف انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فعلي اولاد فلان
 انه يفعل كما قال وانه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وان ولاية التصرف فيه
 اليه واهذا عرف على قوله بانه حبس العين على حكم ملك الى آخره ولانه
 لا يمكن ان يزول ملكه منه لا الى مالكه مع بقائه لانه غير مشروع اذ حيث
 يصير كالتأبى بخلاف الاعتاق لانه انلاف لمالية المعتق وبخلاف المسجد
 لانه جعله لله تعالى خالصا واهذا لا يجوز الانتفاع به وهذا لم ينقطع حق العبد
 عنه فلم يصير خالصا لله تعالى ولما كان الوقف عندهما اسقاط الملك لا الى مالك
 كالمسجد عرفوه بانه حبس العين عن التملك والتصدق بالمنفعة وأصل قواهما
 ما رواه أبو بكر احمد بن عمرو الخفاف في كتابه قال حدثنا محمد بن عمرو الواقدي
 قال انبأنا صالح بن جعفر عن المسور بن رفاع قال قتل مخيريق على رأس اثنين
 وثلاثين شهرا من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى ان اصبت
 ذاموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بها قال وحدثنا عن عبد الحميد

ابن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني عبيد الله بن كعب بن مالك قال قال
 مخبري يوم أحد فأوصي أن أصبت فأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 يضعها حيث أراء الله تعالى فهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * وحدثني محمد بن بشر بن حميد عن أبيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه
 الله عليه يقول في خلافة بختناصرة سمعت بالمدينة والثاس ثم يومئذ كثير من
 مشيخة من المهاجرين والانصار ان حواثم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السبعة اتى وقف من أموال مخبري وقال ان أصبت فأموالي لعمدي يضعها
 حيث أراء الله تعالى وقتل يوم أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مخبري بخير يومه قال وحدثني ابن أبي سبرة عن اسمعيل بن أبي حكيم قال
 شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاصم اليه في عقار حبس لا يباع
 ولا يوهب ولا يورث فقال يا أمير المؤمنين كيف تجوز الصدقة لمن لا يأتي ولم
 يدرك كون أم لا فقال عمر رضي الله عنه اردت امرأ عظيمًا فقال يا أمير
 المؤمنين ان أبابكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تخل في قبض
 قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قضوا بعات قولهم الدين حبسوا
 العقار والارضين على أولادهم وأولاد أولادهم وعثمان وزيد بن ثابت
 فأياك والطعن على من سلفك والله ما أحب اني قلت ما قلت وان لي جميع
 ما تطاع عليه الشمس أو تغرب فقال يا أمير المؤمنين انه لم يكن لي به علم فقال
 عمر استغفر ربك وإياك والرأي فيما مضى من سلفك أو لم تسمع قول عمر رضي
 الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم ان لي مالا أحبه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احبس أصله وسبل غمره ففعل فلما رأيت عبيد الله بن عبيد الله يلى صدقة
 عمر وأنا بالمدينة وال عليه أغير سل اليان من غمره * قال وحدثني ابن أبي سبرة عن
 المسور بن رفاع عن ابن كعب القرظي قال كانت الحبس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة حواثم بالمدينة الاعواف والاصافية
 والدلال والميثب والبرقة وحسنا ومشربة أم ابراهيم وانما سميت مشربة
 أم ابراهيم لان أم ابراهيم مارية كانت تنزلها قال ابن كعب وقد حبس
 المسلمون بعده على أولادهم وأولاد أولادهم وقد حبس أبو بكر رضي الله عنه
 ربا عاله بمكة وتر كها فلان علم انها ودرت عنه ولكن يسكنها من حضر من ولد

ولله ونسله بمكة ولم يتوارثوها فاما ان تكون صدقة موقوفة او تركوها على
 ما تركها أبو بكر رضي الله عنه وكرهوا مخالفة فعله فيها وهذا عندنا شبيه
 بالوقف وهي مشهورة بمكة وحبس عمر رضي الله عنه قال حدثنا يزيد بن
 هرون قال حدثنا عبيد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال
 أصاب عمر رضي الله عنه مرة أرضا بخصيب فقال يا رسول الله اني أصبت أرضا
 بخصيب لم أصب مالا قط انقص عندي منه فأتا امرئ فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان كنت حبست أصلها وتصدق بثمرتها فجعلها عمر رضي الله عنه
 لاتباع ولا توهب ولا تورث تصدق بهم على الفقراء والمساكين وابن السبيل
 وفي الرقاب والغزاة في حيل الله والضييق لأجناح على من وليها ان يأكل
 منها بالامروف وان يطعم صدقها غير مقل منسه وأوصى به الى حفصة أم
 المؤمنين ثم الى الأكابر من آل عمره وقال وحديثنا محمد بن عمر الواقدي قال
 حدثنا قدامة بن موسى الجمعي عن بشره مولى المازنيين قال سمعت جابر بن
 عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صدقته في خلافته دعا
 نصارى المهاجرين والانصار فأخبرهم ذلك واشهدهم عليه فانتشر خبرها
 قال جابر رضي الله عنه فلم أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والانصار
 الا حبس ماله صدقة مؤبدة لا تشترى ابدا ولا توهب ولا تورث قال
 حدثنا الواقدي قال لي ابو يوسف رحمه الله ما عندك في وقف عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه فقلت أنبأنا ابو بكر بن عبد الله عن عاصم بن عبد الله عن
 عبد الله بن عاصم بن ربيعة قال شهدت كتاب عمر رضي الله عنه حين وقف
 وقفه انه في يده فاذا توفي فهو الى حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يلى وقفه الى أن
 توفي واقد رأيت نفسه هو بنفسه يقسم تمر مخ في السنة التي توفي فيها ثم صار الى
 حفصة رضي الله عنها فقال ابو يوسف رحمه الله هذا الذي أخذناه اذا اشترط
 الذي وقف انه في يده في حياته ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان فهو جائز وهذا
 فعل عمر رضي الله عنه كما ترى وحبس عثمان بن عفان رضي الله عنه قال
 حدثنا محمد بن عمر الواقدي الاسدي قال حدثنا عمر بن عبد الله عن عبيدة
 قال تصدق عثمان في امواله على صدقة عمر بن الخطاب قال وحدثنا فروة
 ابن اذينة قال رأيت كتابا عند عبد الرحمن بن ابان بن عثمان فيه بسم الله

الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق بماله الذي
يخبر يدعي مال ابن ابي الحقيق علي ابنه ايان بن عثمان صدقة بئله لا يشتري
اصله ابا ولا يوهب ولا يورث شهد علي بن ابي طالب رضي الله عنه واسامة
ابن زيد وكتبه وحبس علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن
عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع لعلي رضي
الله عنه يبيع ثم اشترى علي رضي الله عنه الى قطيعته التي قطع له عمر اشياء
فخر فيها عيناه فيمنعهم يعملون اذ تفجر عليهم منسل عنق الجزور من الماء فأتى
عليه فبشره بذلك فقال رضي الله عنه فبشره الوارث ثم تصدق بها على الفقراء
والمساكين في سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب يوم
تبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف الله النار عن وجهه ما يبلغ جسد ادها
في زمن علي رضي الله عنه الف وسق قال وروي موسى بن داود قال حدثنا
القاسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه تصدق
بارض له بتأبلا ليقى بها وجهه عن جهنم علي مثل صدقة عمر غير انه لم يستثن
منها الوالي شيئا كما استثناءه عمر رضي الله عنه قال ناعلي عن عيينة عن عمرو بن
دينار قال في صدقة علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان جبير اورباحا وابانيزر
موالي يعملون في المال خمس حجج منه نفقاتهم ونفقات اهلهم ثم هم اسرا لوجه
الله تعالى قال وحدثني ابن ابي سبرة عن يحيى بن شبيب قال رأيت علي بن
الحسين يبيع من رقيق صدقة علي ويبتاع قال حدثنا بشر بن الوليد قال
انبا ما أبو يوسف قال حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن
جده انه تصدق يبيع فقال أبتغي بها مرضاة الله تعالى ايدخلني بها الله الجنة
ويصرفني عن النار ويصرف النار عني في سبيل الله ووجهه وذى الرحمة
والبعيد والقريب لا تباع ولا توهب ولا تورث كل مال لي يبيع غير ان رباحا
وأبانيزر وجبير ان حدثني حدث فليس عليهم سبيل وهم محررون موال
يعملون في المال خمس حجج وفيه نفقاتهم ورزقهم وزرق ما كان لي يبيع حيا انا
أوصيتا ومع ذلك ما كان لي بوادي القرى من مال ورقيق حيا انا ووصيتا ومع
ذلك الادبنة وأهلها حيا انا ووصيتا ومع ذلك عبد أهلها وان زرعها لم يمشل

ما كتبت لابي نيزد و رباح و جبير و حبس الزبير رضى الله عنه قال حدثنا
محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه عن
الزبير بن العوام رضى الله عنه انه جعل دوره على بنيه لاتباع ولا تورث
ولا توهب وان للمردودة من بناته ان تسكن غير مضررة ولا مضربها فاذا
استغنت بزوج فليس لها حق وحبس معاذ بن جبل رضى الله عنه قال حدثنا
محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن معن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
كعب بن مالك قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاذ بن
جبل رضى الله عنه اوسع انصارى بالمدينة ربهما فتصدق بداره التي يقال لها
دار الانصار اليوم وكتب صدقة قال ثم ان ابن ابي اليسر خاتم عبد الله بن
ابي قتادة في الدار وقال يبيع هي صدقة على من لا تدري ا يكون او لا يكون
وقد قضى ابو بكر وعمر رضى الله عنهما الصدقة حتى يقبض فاختصها الى
مروان بن الحارث فجمعهم مروان بن الحارث اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرأوا ان تنفذ الصدقة الى ماسبل ورا وحبس بن ابي اليسر فيكون
له اذبا في نفسه اياما ثم كلم فيه فقلا فلقد كان الصبيان يضحكون به وقد حبست
عائشة رضى الله عنها واختها أسماء وام سلمة وام حبيبة وصفية ازواج النبي صلى
الله عليه وسلم وحبس سعد بن ابى وقاص وخاله بن الوليد وجابر بن عبد الله
وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع
منهم على جواز الوقف لزومه ولان الحاجة ماسة الى جوازه لقول زيد بن
ثابت رضى الله عنه لم ترا خيرا لميت ولا لحي من هذه الحبس الموقوفة اما الميت
فيجبري اجرها عليه واما لحي فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على
استهلاكها فان زيد بن ثابت رضى الله عنه جعل صدقته التي اوقفها على سنة
صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتابا على كتابه هذا واما الجواب
عن قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن فرائض الله فنعقل انه محمول على انه
لا يمنع اصحاب الفرائض عن فروضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد
الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمانهم الاناث قبل نكاحها وتوريثهم
بالمواخاة والموالاة مع وجودهن وقول شريح جاء محمد يبيع الحبس محمول على
حبس الكفرة مثل الجيرة والوصية والسائبة والحام والاعما هو صريح اللفظ

متواتر المعنى وحمل المعتمد عليه توفيقا بين الأدلة والله اعلم

(باب في ألقاظ الوقف وأهله ومجمله وحكمه)

يتوقف انعقاد الوقف على صدور ركنه من أهله مضافا إلى محل قابل لحكمه
لما علم أن قيام ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالمحل (فركنه) لفظ الوقف
وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محببة أو صدقة مؤبدة أو صدقة
لأبناح ولا توهب ولا تورث أو صدقة مؤقوفة (وأهله) أهل التباعد وهو
المحرر العاقل البالغ غير مريض ولا مدين ومجبر عليه فيصح منه لازما عندهما
ولو في مرض الموت إلا أن للورثة إبطال ما زاد على الثلث كالتدبير ولا يصح
من العبد إلا إذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق بالدين ولو استغرقه لا يصح
وقفه وإن أذن له سيده مع الغرما بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله ولا من
الصبي والمجنون الذي لا يعقل ويجزهما عن التصرف ولا من المرتد وسباني
بيانه في آخر الأبواب ولا من المدينون المجبورون على قول من يرى به وإن لم يكن
مجبورا عليه يصح وقفه وإن قصد به ضرر غرما له لثبوت حقه في ذمته دون
العين (ومجمله) المال المتقوم بشرط كونه عقارا أو منقولا أو متعارفا وقفه
وسباني بيانه في فصله (وحكمه) ما ذكر في تعريفه من أنه حبس العين عن
التملك والتصدق بالمنفعة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لا زما
عند عامة العلماء إلا أن محمد رحمه الله اشترط التسليم إلى المتولي واختاره
جماعة وعند أبي حنيفة رحمه الله يكون نذرا بالصدقة بغيره الأرض ويبقى
ملكه على حاله فإذا مات تورث عنه ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حياتي
وبعد وقاتي جاز عندهم إلا أن أبا حنيفة رحمه الله قال مادام الواقف حيا كان
ذلك نذرا منه بالتصدق بالغلة وكان عليه الوفاء بالنذر ولو رجع عنه جاز ولو لم
يرجع حتى مات جاز من الثالث ويكون سيلا سبيل من أوصى بخدمة عبده
لأنسان فإن الخدمة تكون للموصى له والرقبة على مالك مالها حتى لو مات
الموصى له بها يصير العبد يراثة الورثة المالك إلا أن في الوقف لا يتوهم انقطاع
الموصى لهم وهم الفقراء فتبادله هذه الوصية ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة أو قال وقف ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف قال
هلال رحمه الله لأن الوقف يكون للفقير والغنى والله خير ولم يسم لايم ما هو فلذلك

مطلب المدينون المجبور
عليه

ابطلة وصار كالأرض ارضي بمجوسه ولم يرد على ذلك قائلها لا تكون وقفا
 ولان الارض توقف للدين والوصايا وليس الاصل فهو هذا وقف ليس عليه
 وجوه فلم تصدق بطلته فقد خرج من ان يكون على ما أمر به النبي صلى الله
 عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه لانه انما كرسب الاصل ولم يذ كر
 الصدقة على ما أمر به عمر بن الخطاب فلذلك ابطلته حتى يجمع الكلامان
 الصدقة والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا وقال أبو يوسف رحمه الله
 يجوز ويكون وقفا على المساكين لان مطاقه ينصرف الى المساكين عرفا
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او موقوفة صدقة ولم يرد على هذا جاز في
 قول أبي يوسف ومحمد وعلال الرأي رحمه الله ويكون وقفا على الفقراء وقال
 يوسف بن خالد السهمي رحمه الله لا يجوز ما لم يرد قوله وآخرها للفقراء أبدا
 والصحيح قولهم أيضا لان تدخل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يصح ايج الى
 ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكر الابد أيضا ولو قال ارضي هذه
 محرمه صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمه بمنزلة
 قوله موقوفة في لغة أهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه او قال ارضي
 هذه حبس لا تكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت ارضي هذه او قال ارضي
 هذه او قال هي محرمه (قال القتيبي) أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف كقوله
 موقوفة ولو قال حبس موقوف أو حبس وقف فهو باطل قال هلال في قولنا
 وقرل أبي حنيفة لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكأنه قال
 ارضي وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا وقال كذلك لو قال هي محرمه
 حبس أو حبس محرمه لا يجوز لانه كرسب الاصل وليس من الغلة
 فذلك ابطلته ولو قال موقوفة حبس محرمه لا تصح ولا توجب ولا تورث
 ولم يرد على ذلك لا يجوز الا ان يجعل في الصدقة او المساكين مع حبس
 الاصل فيجوز ذلك من ذلك ولو قال حبس صدقة او صدقة حبس قال هلال هذا
 جائز (وقال القتيبي أبو جعفر) هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة
 ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدا جاز وان لم يذ كر الصدقة ويكون وقفا على
 الفقراء لان في قوله موقوفة لله تعالى أبدا دلالة على انه أراد بها المساكين لان
 فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى ونخرجت من ان تكون موقوفة للدين

مطلب لو قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة او موقوفة
 صدقة

بقوله الله تعالى أبدا وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل أبدا
 أو قال موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب ثواب الله تعالى ولو أوصى
 بأن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبدا تكون وصية بالوقف على الفقراء
 ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان صحيح وبصير تقديره صدقة
 موقوفة على الفقراء لأن عمل الصدقة الفقراء إلا أن غلبتها تكون لفلان
 مادام حي أو مثله لو قال صدقة موقوفة على زيد أبدا أو قال على ولدي أبدا لأنه
 يصح من غير ذكر الأبد فمع ذكره أولى ولا يصح على قول يوسف بن خالد السهقي
 وإن ذكر الأبد لأن ذكر لفظ الأبد مضاف إلى الصدقة على زيد أو ولده وهو
 لا يتأبد فيه وهذا اللفظ وكذا لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه
 الخير أو البر أو قال على وجه الخير أو قال على وجه البر يكون وقفاً على الفقراء
 لأن البر عبارة عن الصدقة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة في الحج عن
 أو العمرة عنى يصح الوقف ولو لم يقل عنى لا يصح لأنهما ليسا بصدقة ولو قال
 أرضي هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في الفز أو قال في أفك فان
 الموتى أو في سفر القبور أو قال في بناء المساجد أو الحصون أو قال على مرمتها
 أو قال على عمل السقيات في الأماكن المحتاج إليها أو غير ذلك مما يتأبد فانه
 يصح ويكون وقفاً على ذلك السبيل (قال الفقيه) أبو جعفر رحمه الله تعالى ذكر
 موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يمكن عن ذكر الصدقة وكذا لو قال
 موقوفة على إنشاء السبيل لأنهم لا يقطعون ويكون أفقرائهم دون أغنيائهم
 كنفس الغنية وكذا لو قال على الزمى أو على المنقطع بهم لأنهم يتأبدون
 ويكون أفقرائهم فقط وهذا قول لعل رحمه الله وما سمي من بطلانه على
 الزمى قول بالخلاف رحمه الله قال شمس الأئمة رحمه الله إذا ذكر مصرفائهم
 تنصير على الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يوصون أو لا يوصون لأن المطلوب
 وجه الله تعالى ومتى ذكر مصرفائهم استوى فيه الأغنياء والفقراء فإن كانوا
 يوصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم وإن كانوا لا يوصون فهو باطل
 إلا أن كان في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالاً بين الناس لا باعتبار حقيقة
 اللفظ كالتأني فالوقف عليهم صحيح وبصرف للفقراء منهم دون أغنيائهم
 فهذا الصواب يقتضي صحة الوقف على الزمى والغنيان وقراء القرآن

مطلب صحة الوقف على
 الزمى والغنيان والفقراء
 ونحوهم

والفقهاء وأهل الحديث وبصرف للفقراء منهم كاليتامى لاشعار الاسماء
 بالحاجة استعما لان المعنى والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب
 فيهم الفقرو هو أصح مما سياتي في باب الوقف الباطل انه باطل على هؤلاء
 ولو قال أرضي هذه موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على أولادي لا يصح لانهم
 يتقطعون فلا يتأبد وبدونه لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء ولو قال أرضي
 هذه موقوفة على فقراء بني زيد أو قال على يتامى بني عمرو فان كانوا يوصون
 وكان الوقف في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد وان كانوا لا يوصون يصح ويصير
 بمنزلة الوقف على يتامى الفقراء روى عن محمد بن حمران انه قال لا يصح عشرة
 وعن أبي يوسف رحمه الله انه مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل أربعون
 وقيل ثمانون والفتوى انه منقوض الى رأى الحاكم ولو قال أرضي صدقة
 لاتباع تكون نذرا بالصدقة ولا تكون وقف لان قوله صدقة عبارة عن النذر
 في تصدق به او لا يجبره القاضي عليها ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا
 على المساكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد أيام
 حياته جاز الحصول لتأيد بسبب كونها للفقراء بعده لان ما لله تعالى يكون
 للفقراء الا ان زيدا يقدم عليهم ولو قال هي صدقة موقوفة على زيد مادام حيا
 وكان في صحته فانه يكون باطلا لكونه غير مؤبد ومن شرط صحة الوقف التأيد
 كما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم جعلوا أوقافهم مؤبدة فاما كان
 مثل ذلك يصح وما لا فلا ولو قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا
 بالتصدق بالغلة ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا بالتصدق بعين
 الدار للمساكين للعمال ولو قال ضيعة نى سبيل أو للسبيل ان كان من ناحية
 نهار فوا هذا الكلام لا وقف صارت وقفا والافسئل عن نيته فان نوى وقفا
 فهو كائى وان نوى صدقة تصدق بعينها أو قيمتها وان لم يكن له نية تورث عنه
 اذا مات والله أعلم

مطلب الوقف على فقراء
 القرابة

مطلب عدم ما لا يصح

• (فصل في بيان ما يوقف جواز الوقف عليه) • اتفق أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله على ان الوقف يتوقف جوازه على شروط بعضها في التصرف
 كالمالك فان الولاية على المثل شرط الجواز والولاية ليستة ذاد بالمالك او هي نفس
 المالك حتى لو وقف مالك الغير بغير اذنه توقف على اجازته وبعضها يرجع الى

بيان الشروط المختلف فيها

نفس التصرف وهو كونه قربة في ذاته وعند التصرف حتى لو وقف المسلم أرضه أو داره على البيعة أو الكنية أو على دار دعوة للمبتدعة أو على فقراء أهل الحرب لا يجوز لعدم كونه قربة في نفس الأمر وعند التصرف وكذا لو كان الواقف ذميا لعدم كونه قربة في نفس الأمر وسياق بيانه في وقف أهل الذمة أن شاء الله تعالى وبعضها يرجع إلى الحمل وهو كونه عقارا أو منقولا بهما للعقار واختلفا في كون أربعة أشياء شرطا للجواز الأول التسليم للموقوف ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لأن الوقف ليس بملك وإنما هو إخراج له عن ملكه إلى الوقف فاشبهه الاعتاق بخلاف الصدقة المنقذة فإنها إخراج من ملك إلى ملك فتحتاج إلى قبض العين لذلك ولما تقدم من رواية الواقدي في وقف عمر بن الخطاب أنه في يده فإذا توفي فهو إلى حفصة ولأن يد المخرج إليه يده حكما لاستيفائه الولاية منه فيصير كأنه أخرجه منه إليه فلا تزيد القرع على يد الأصل في الحكم وشرط عند محمد رحمه الله لأنه تقرب إلى الله تعالى بعين من ماله فيوقوف جوازه على التسليم كالصدقة بالعين وقد علم جوابه ثم تسليم كل شيء عنده بما يليق به في المقبرة يحصل بدفن واحد فصاعدا بأذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الختان بنزول واحد من المارة هذا في المقبرة واللمان الذي تنزل فيه المارة كل يوم وأما السقاية التي تحتاج إلى صب الماء فيها واللمان الذي ينزله الحاج بمكة والقرارة بالثغر فلا بد فيها من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج إلى من يقوم بمصالحه وإلى من يصب الماء فيها والغنى والتقى في الختان والسقاية والبر والحوض سواء لاستوائهم في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه بجماعة بأذن بانيه وسياق ما فيه من الاختلاف في باب بناء المساجد أن شاء الله تعالى وعلى هذا الخلاف ينبغي ما إذا استغنى الناس عن الصلاة في المسجد لم يرب ما حو اليه فأعاده محمد إلى ملكه وأرثه أن كان ميتا لأن التسليم بالصلاة شرط عنده ابتداء فكذا انتهاء وإبقاء أبو يوسف رحمه الله مسجد لعدم اشتراطه التسليم والثاني كونه مقررا بشرط عند محمد رحمه الله لموقف التسليم عليه وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لما بينا أنه الحق بالعتق فلو وقف نصف أرضه يصح عنده ولا يصح عند محمد رحمه الله وسياق غنامه في فصل وقف المشاع

والثالث ذكر التأييد او ما يقوم مقامه كالمسئلة ونحوها شرط عند محمد
 رحمه الله وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله فلو قال وقتت أرضي هذه
 او قال جهاتهما موقوفة ولم يزد عليه جازعنده وصارت وقفاً على الفقراء وبه أفتى
 مشايخ بلخ وعليه الفتوى لان قوله وقتت يقتضي ازالته الى الله تعالى ثم الى
 نائبه وهو الفقير وذو القربى يقتضي التأييد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق وعند
 محمد لا يجوز لان موجب زوال الملك بدون التأييد وذلك بالتأييد كالمعتق
 واذا لم يتأيد لم يتوفر عليه موجب واهذا يطله التأييد كما يطل البيع ولو قال
 وقتت أرضي هذه على عمارة المسجد الفلاني يجوز عنده لانه لو لم يزد على قوله
 وقتت يجوز عنده في الاولى اذا عين جهة ولا يجوز عند محمد لاحتمال شراب
 ما حوله فلا يكون مؤبداً وعن أبي بكر الاعمش ينبغي ان يجوز على الاتفاق لان
 الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجداً او بمنزلة زيادة في المسجد
 قال الفقيه أبو جعفر هذا القول أصح الى وقال أبو بكر الاسكاف ينبغي
 ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد وقف على عمارته والمسجد
 يكون مسجداً بدون البناء فلا يصح كون عمارة البناء مما يتأبد فلا يصح الوقف
 والاول اوجه ولو قال وقتت أرضي هذه على ولدي وولدي ولدي ونسبهم أبداً
 يصح عند أبي يوسف فاذا انقضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد
 لاحتمال الانتفاع ولو قال وقتت أرضي هذه على ولدي وولدي وولدي وولدي وولدي
 باعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضاً لان تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره
 بخلاف ما اذا لم يعين بل له اياه وقفاً على الفقراء الا ترى انه فرق بين قوله أرضي
 هذه موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصيح الاول دون الثاني لان مطلق
 قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبقى
 العرف فظهر بهذا ان الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو
 في التنصيص عليه او على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم واما التأييد بمعنى
 فشرط اتفاقاً على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ رحمه الله تعالى
 والرابع اشتراط الواقف بالاتفاق بالوقف لا يمنع من صحته عند أبي يوسف رحمه
 الله ويمنع عند محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على النفس اننا فتوى على
 قول أبي يوسف وان معه جماعة والله اعلم

(فصل في بيان اشتراط قبول الوقف وعدمه) * قبول الموقوف عليه الوقف
 ليس بشرط أن وقع لأقوام غير معينين كمالقراء والمساكين وإن وقع
 لشخص بعينه وجعل آخره للقراء يشترط قبوله في صدقة فإن قبله كانت
 الغلة له وإن رده تكون للقراء ويصير كأنه مات ومن قبل ما وقف عليه
 ليس له الرد بعده ومن رده أول مرة ليس له القبول بعده فلو قال وقفت أرضي
 هذه على أولاد زيد ونسله وعقبه ومن بعدهم على المساكين فقبله بعضهم وورده
 بعضهم تكون الغلة كلها لمن قبل منهم وإن رده كلهم تكون للمسالكين وإن
 قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي يكون ما رده المسالكين فإن حدث
 لزيد ولد أو نسل وقبله كلهم أو بعضهم رجع لمن قبله منهم وإن رده كلهم كان
 للمسالكين وهكذا إلى أن يقرضوا بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله للجماعة
 بأعيانهم فرددوا بعضهم فإن حصصهم تكون لورثة الموصي وكذلك لو ردها
 الكل والفرق بينهم ما أن الموصي أوصى إياهم فقط لا بطل منها يكون لورثته
 وأما الواقف فإنه قد جعل بعدهم للمسالكين فإذا بطل كونه إياهم يصير
 للمسالكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على زيد وعمرو
 معاشا ومن بعدهما على المساكين ثم مات أحدهما أو ردت حصته
 للمسالكين ولا يستحقها الآخر لأنه جعل الوقف لله عز وجل ابتداء ثم أوجبه
 إياهما وما كان لله تعالى فهو للمسالكين فمن قبل منهما وبقي حيا تقدم عليهم
 بحصته فقط بخلاف المسئلة الأولى فإنه أوجبه إياهم أولا ثم جعله من بعدهم
 للمسالكين فلا يكون إياهم شيء ما لم يرد الكل أو يقرضوا ولو قال وقفت أرضي
 هذه على زيد وأولاده ومن بعدهم على المساكين فقال زيد لا قبل لنفسه
 ولا لأولاده يصح رده في حصته فقط وأما أولاده فإن كانوا كبارا فالرد
 والقبول إياهم وإن كانوا صغارا تكون حصتهم إياهم ولو قال وقفت أرضي هذه
 على زيد ومن بعده على المساكين فقال زيد قبلت غلة هذه السنة ورددت
 ما بهما أرفأ قبلت ثلثها ونصفها ورددت الباقي استحق ما قبله وكان
 الباقي للمسالكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على زيد
 وعمرو معاشا إن قبلوا ومن بعدهما على المساكين فقبل أحدهما ورد الآخر
 استحق القابل حصته وتكون حصته الراد للمسالكين وقد روي عن زفر

رجه الله انه قال اذا اوصى ان يجرى على زيد وعمر من ثلثه في كل شهر
دراهم لكل منهم ماما عاشا انه اذا مات احدهما تبطل وصية الآخر لكونه
قال ماما عاشا والمراد من هذا عند مدعياته ماما وقال سائر اهلنا رجحه الله
وصية الباقي منهم على حالها ولا تبطل بغيره الا آخر ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابد على زيد وعمر ومن بعدهما على المساكين وكان
احدهما ميتا تكون الغلة كلها للحي منهم ما لم يجر جواز الوقف على الميت فاذا
مات الحي تصير الغلة للمسكين

(باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما يدخل تبعه وما لا يدخل وانكار
دخول بعض الموقوف فيه ووقف ما يقطعه الامام)

اذا وقف امرء عاقل البالغ ارضه او داره او ما جرى التعارف بوقفه من
المتنولات وهو غير محجور عليه ولا مرند يصح لازمة العلماء وقال
ابو حنيفة يجوز زبوا والاعارة ولا يجوز على ما ينافي اول الكتاب فلو قال
ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد ولم يرد تصدير وقفه ويدخل فيه
ما قيم من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل فيه ايضا
الشرب والطريق استحبنا لانها انما توقفت للاستفاد وهو لا يوجد الا بالماء
والطريق في مكان كلاجارة بخلاف ما لو جعل ارضه او داره مقبرة وفيها اشجار
عظام رابضة فانها لا تدخل في الوقف فتكون له ولورثته من بعده ولو قال ارضى
هذه صدقة موقوفة بحق فقها ربيع ما فيها ومنها وعلى الشجر ثمرة فاعة يوم
الوقف قال هلال في القياس تكون الثمرة له ولا تدخل في الوقف وفي
الاستحسان يلزمه التصديق به على الفقراء على وجه المذلل على وجه الوقف
لانه لما قال بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يوجب التصديق فيلزمه التصديق
بالثمرة التي كانت متصلة به يوم الوقف وما يحدث بعده يصرف في الوجوه التي
بهاها لكونه غلة الوقف وذكر الناطق رجل قال جعلت ارضى هذه وقف على
الفقراء لم يزل بحق وقفها يدخل البناء والشجر الذي فيه اتبعه ولا يدخل الزرع
النابت فيها حنطة كان او شعيرا او غيره وكذلك البقل والاس والرياحين
والنخل والاف والطرفاء وما في الاجرة من حطب يقطع في كل سنة والورد
والياسمين وورق الحناء والقطن والبادنجان وزهر يصل الثرجوم والرباط

بيان ما يدخل في الوقف
وما لا يدخل

فانما لا تدخل واما الاصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع الا بعد عامين
او اكثر فانها تدخل تبعه ولو زاد بجهة وقفها تدخل الثمرة القائمة في الوقت وهذا
اولي خصوصاً اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها
حمامات بطرن او يتا وفيه كوارات عسل يدخل الحمام والنحل تبعه اللذان
والعسل كالوقوف ضيقة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحراثة
فانما تنصبة رقتا تبعه الا وان لم يجز اصاله كالماء والهواء والاطراف في بيع
الارض والعمد وثمة منهم من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف ولو زوج
الحاكم جارية الوقف يجوز وعبيده لا يجوز ولو من امة الوقف لانه يلزمه المهر
والثمة ولو ضعف بعضهم من العمل يجوز لقيم بيعه وشراؤه غلام بدله وكذلك
الدواب والآلات يبيعها ويشترى بثمنها ما هو اصلح للوقف وليس للاقيم قطع
الاشجار المثمرة ولا يبيعها وله بيع غيرها بعد القطع لاقبله لانها امدامت متصلة
بالارض تكون تبعه الا وان ثبت القسمة في اصول النخل ان كان في تركه
ضرر بالنخل يقطع ويبيع وغنمه غلة الوقف كمن السعف والا يتركه على حاله
وان صار فغله لا يخرج من ان يكون غلة وصار وقفا وهكذا احكم سائر ما ثبت
من اصول اشجار الوقف ولو كان في السكرم الوقف شجر يضر ظلها بشجرة ان
كان غمرها يزيد على ما يتقص من غمره لا يقطع ولا تة قطع وهكذا الحكم لو
أضررت بالارض ولو وقف ضيقة له وقال شهرتم اتفق عن تحديد ايجاز الوقف
ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها غير داخل في الوقف ينظر الى حدودها
فان كانت مشمورة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفاً والا كان القول
فيما اقوله وهكذا الحكم لو وقف دارا وقال ان هذه الخجرة لم تدخل في الوقف
فانه ينظر الى حدودها وتدخل الجيران عنها فان شهدوا انها من الدار كانت
وقفاً والا كان القول قوله فيما اشكل ككونه وقفاً ولو وقف أرضاً قطعها
اياها السلطان فان كانت ملكاً له او واناصح وان كانت من بيت المال لا يصح
ولا يصح وقف ارض الخوز وهي ما حازها السلطان عند هجرة أصحابه عن
زراعتها وادامه وثم ابدفهم اياها اليه لانه كون منقذته لله سليم مقام
المراج ورقبة الارض على ملك ارباب اذ لو وقفها من ادخله السلطان فيها
اعمارها لا يصح لكونه من ارعا ولو وقف أرضاً اشتراها بمقدار لا يصح

ان كان بعد القبض لانه استهلكها باخر اجه اياها عن ملكه بالوقف وعليه
 قيمتها وان كان قبله او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا ولو وهبت له ارض
 هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها ولو استحق ما وقفه لا يلزمه ان
 يشتري بنفسه الذي يرجع به على البائع ارضاً وقفها بطل لانه وقف ما لا يملك
 ولو استحق به شيء شاء وأخذ المستحق لا يطل الوقف في الباقي عند أبي
 يوسف لانه يجيزه شاءاً ابتداءً قبل الاولى بقاء ولو اشترى ارضاً بغير وقفها ثم
 وقفها قبل مضي مدته يصح ويكون ذلك ابطالا لخياره وهكذا الحكم في البائع
 اذا كان الخيار له ووقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفها المشتري بعد القبض
 في مدة خيار البائع فأمضى البيع لزم وبطل الوقف لان البات اذا طرأ على
 موقوف ابداله ولو استحق بعد الوقف قضت قيمتها جاز شراؤه ووقفه
 ومثله العتق لا يقتادى مالاً الى زمن الامتلاء ولو اشترى ارضاً فوقفها ثم اطلع
 فيها على عيب يرجع بالتقصان ولا يلزمه ان يشتري به بدلاً لعدم دخول نقصان
 العيب في الوقف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح
 ويجيزه القاضى على دفع ما عليه ان كان مرسرا وان كان معسرا ابطال
 الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتق المرهون لعدم امكان رهنه به من زوجه
 وبخلاف الوقف بعد الاجارة وان تسليم الى المستأجر لعدم تعلق حقه بمساكنها
 وذكر الباقي في فتاويه اختلافاً في جواز وقف البناء دون الارض وذكر
 عن محمد رحمه الله انه قال اذا وقف بناء في ارض الوقف على الجهة التي وقفت
 الارض عليه اجاز وذكر في أوقاف الخصاص ان رقب حوائث الاسواق
 يجوز ان كانت الارض باجارة في ايدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان
 عنها من قبل ان اربناها في ايدي اصحاب البناء يتوارثونها وتقسيم بينهم
 لا يضر من ائتم السلطان فيها ولا يربحهم وانما غلبه يأخذها منهم وتداولها
 خلف عن سابق ومضى عليها الدهور وهي في ايديهم يتباينونها ويؤاجرونها
 ويجوز قيم او صاياهم ويهدون بناءها ويبيعونها ويثمنونها فكذا
 الوقف فيها جائز اه وفي فتاوى الناطق عن محمد بن عبد الله الانصاري من
 اصحاب زفر رحمه الله انه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون
 فقيس له وكيف يصنع بالدراهم قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذا

مطالب وقف الدراهم
والطعام

بيع المكيل والمارزون بالدرهم أو الدينار ويدفع مضاربة ويتصدق بالفضل
وقيل على هذا ينبغي أن يجوز إذا قال وقت هذا الكر على أن يقرض أن
لا يذره من الفقراء فيصدق إليهم ويذرونه فإذا حصداً يؤخذ ويقرض
لغيرهم وهكذا دائماً ولو وقف رب المال ضبعة من مال المضاربة يصح عند أبي
يوسف مطلقاً وعند محمد لا يصح أن كان في المال ربح بناء على جواز وقف
المشاع وعدمه والله أعلم

• (فصل في غرس الواقف وغيره الأشجار وبناءه في الوقف) • رجل غرس
فيما وقف أشجاراً أو بنى بناءً أو أصب باباً قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من
ماله وذكر أنه غرسها للوقف تكون وقفاً ولو لم يذ كر شيئاً وغرس من ماله تكون
ملكاً ولو غرس في المسجد تكون للمسجد لأنه لا يغرس فيه ليكون ملكاً
أن كان لها ثمرة كالتفاح مثلاً إلا بحسبهم لا يقوم إلا كل منها والصحيح أنه
لا يباح لأنها صارت للمسجد فتصرف في عمارته بخلاف مشجرة على طريق
العمامة جعلت وقفاً عليهم ويستوى فيها الغني والفقير كالماء الموضوع في
القلوات وماء السقاية وسرير الجنائز والمهنت الوقف ولو كانت الثمار على
أشجار رباط المارة قال أبو القاسم أرجو أن يكون التزال في سعة من ثناياها
إلا أن يعلم أن غرسها يجعلها للفقراء وقال أبو الليث الأسوطي إن يحتز عن
ثناياها من لم يكن ساكناً فيه إلا أن تكون ثمرتها لقيمة لها كالتوت مثلاً ولو غرس
رباطي شجرة في وقف الرباط وتعاهد بها حتى كبرت ولم يذ كر وقت الغرس أنها
لرباط قال القسبي أبو جعفر إن كان البس ولاية الأرض الموقوفة فالشجرة
وقف ولا نهى له وله رفعها ولو طرح سرقين في وقف استأجره وغرس فيه
شجرات لمات يكون لورثته ويؤمرون بتلخيصه وليس لهم الرجوع فيما زاد
السرقين في الأرض عندنا ولو وقف شجرة بأصلها على مخدمين أو على
الفقراء فإن كان لها ثمرتها أو ورق ينتفع به كشجر القرم لا تقطع إلا إذا يئست
أو يبس بعضها فإنه يقطع اليابس ويترك غيره لأنه لا ينتفع باليابس وينتفع
بالأخضر وإن لم يكن لها ثمرتها تقطع ويصرف ثمنها في عمارة المسجد أو يتصدق به
• مقبرة فيها أشجار عظام وكانت فيما قبل اتخذت الأرض مقبرة إن علم مالك
الأرض تكون الأشجار له بأصولها يصنع به ما يشاء وإن كانت مواتاً واتخذها

أهل القربة مقبرة قالوا لشجار باصواها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة
ولو ثبت به ذلك فهو للغارس أن علم والا فالرأي فيه للقاضي أن رأييهما
وصرف غنم في عمارة القبة جازله ذلك وهي في الحكم كأنهم اوقف ولو جعل
أرضه اودان مقبرة وفيها اشجار أو بناء فهي ومقرها له ولورثته من بعده لأن
مواضع الاشجار أو البناء كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا
في ضفة حوض قربة أو في جاني طريق العامة أو على شاطئ نهر العامة كانت
له فان قطعها ثم ثبت من عسروها اشجار تكون له أيضا لوجودها من ملكه
أشجار على حافتي نهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس
وهو يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا
لشربة فثبت فيه ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن الأرض لهم بل
للعامة وللشربة حق التسهيل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك
المكان حين اشترى الدار صاحبها فانها لا تكون له ولا تكون له لان ما ثبت
في قضاء داره يكون له ظاهرا والله أعلم

هـ (فصل في وقف المنقول اصاله) هـ اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله في
وقف المنقول مستقلا فعن أبي يوسف في النواذر لا يجوز الوقف في الحيوان
والرقيق والمناع والنياب ما خلا الكراع والسلاح الا بطريق التبع كما تقدم
والصحيح ما روى عن محمد رحمه الله من انه يجوز وقف ما جرى فيه التعارف
كالصاحف والكتب والنفاس والقدوم والتمشيد والقدر والبنانة لوجود
التعارف في وقف هذه الاشياء وبذلك التماس كما في الاستمناع بخلاف
ما لا تعارف فيه كالنياب والامتعة لان من شرطه التأيد كما بناه امكن تركه
فما ذكرنا للتعارف وفي السلاح والكراع للجهاد النص فان خالد بن الوليد
رضي الله عنه وقف دروعا له في سبيل الله فأجازته النبي صلى الله عليه وسلم
وجعل رجل ناقة في سبيل الله فأرادت امرأته ان تهج عليها فأنه برب ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحج من سبيل الله وطاعة رضى الله تعالى
عنه خيس سلاحه وكراعه في سبيل الله أي خيله والابل كالنمل لان العرب
تقاتل عليها وتحمل عليها السلاح فبني فيما رواه على الاصل ولو وقف بقرة
على رباطان يعطى ما يخرج من لبنها وشيرازها ومنها لبناء السبيل ان كان

الشيراز لبن الثخين كذا
في فقهنا اهـ

في موضع تعارفوا ذلك يصح كما في ماء السقاية والافلا ولو وقف ثورا على أهل
قرية لينزى على بقرهم لا يصح لأنه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرية مقصودة
ولو وضع حيا في مسجد أو علق فيه قنديل أو لاله ان يرجع به لأنه لا يترك فيه دائما
ولو كثرت الدواب المربوطة للمرايطين وعظمت مؤنهم يجوز للمتولي بيع
ما كبرت سنهما وخروجت عن صلاحية ما ربطت له ويمسك الصالح منها ولو باع
أهل المسجد نفسه أو غلة وقفه يجوز ان لم يكن ثمة قاض وان كان فالصحيح
انه لا يصح الا بآذنه وقد تقدم ان محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زعفر
رحمه الله تعالى قال يجوز وقف الدراهم والطعام والله أعلم

(فصل في وقف المشاع وقسمته والمهايا فيه) اتفق أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالعلم والبئر والرخي
واختلفا في الممكن فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بن علي
اختلافهما المتقدم فنقول تقر بعمالي قول أبي يوسف رحمه الله اذا وقف
أحد الثمر يكن حصته من أرض جاز واذا اقتسمها بعد ذلك لما وقع في
نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج الى إعادة الوقف فيه وان وقفه ثانيا كان
احوط لارتفاع الخلاف حينئذ ولو وقف نصف أرضه مثلا ينبغي ان يبيع
نصفه ثم يقسم المشتري ولو رفع الامر الى القاضي فأمر رجلا بالمقامة معه
جاز وليس له ان يقام نفسه لانها مأخوذة من المفاعلة فتقتضي المشاركة بين
اثنين فافرقهما ولو قضى بجواز الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم اذا طلبا
من القاضي القسمة قال أبو حنيفة لا تقسم ويأمرهما بالمهاياة وقال يقسم
اذا كان البعض ملكا والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فأراد اربابه قسمته
لا يقسم حتى لو وقف ضبعة على ولديه مثلا فأراد أحدهما قسمتها يدفع نصيبه
من اربعة لا يجوز بل يدفع القسم كلها من اربعة وليس ذلك الى اربابه وانما هو
للقيم ولو قسمه الواقف بين اربابه ايزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون
المنزوع له دون شر كانه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم
جاز وان أبي منهم بعد ذلك ابطاله ومن وقف دورا للاستغلال ليس له ان يسكنها
أحد ابغى برأجر ولو وقف دارا سكنى ولديه فطلب أحدهما المهاياة وأبي
الاخر يسكن كل نصفها بالمهاياة * حانوت بين اثنين فوقف أحدهما انصيبه

مطلب وقف الدور

وأراد نصب لوح الوقف على باب منعه إلا أن ذلك لأنه تصرف في محل
مسترك ولو وقع الأمر إلى القاضي فأذن له به جاز صيانة الوقف عن البطلان
وأعموم ولايته ما مرأة وقفت دارا في عرضها على ثلاث بنات لها وجعلتها
بهدن للمساكين وليس لها مال غير دار ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث الدار
وقف والثلثان ميراث ابنين يفعلن بما شئن من الأجارة والأعمال وهذا عند أبي
يوسف خلافا لمحمد ولو كانت الأرض بين رجلين فتصدد قايها بجهة صدقة
موقوفة على المساكين ودفعها معا إلى قيم واحد جاز اتفاقا لأن المانع من
الحوار عند محمد هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا
لوجودهما معا منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة واحدة لا القيم واحد
وسواء ما جاز اتفاقا لعدم الشروع وقت القبض ولو اختلفا في وقفيهما
جهة وقفا واتحد زمان تسليمهما له - أو قال كل منهما ما القيمة القبض نصيب مع
نصيب صاحبه جاز أيضا اتفاقا لأنهما صاروا كقول واحد بخلاف ما لو وقف
كل واحد وحده وسلم قيمه وحده فإنه لا يصح الوقف عند محمد لوجود الشروع
وقت العقد وكنه وقت القبض ولو قال وقفت نصيب من هذه الأرض وهو
ثلثها فوجد أكثر من ذلك كان نصيبه كذا - وقنا كالوصية بخلاف البيع فإن
الزائد يكون للبائع - أو أرض أو دورين اثنين فوقف أحدهما نصيبه على
الفقر أو حكم بغيره ثم أراد القسمة فقسم القاضي وجمع الوقف في أرض أو
دار واحدة جاز عند أبي يوسف ومحمد واختاره هلال كالأول كانا هما داران
وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز
ذلك فكذلك ههنا إلا أن ثمة يجوز سواء كانا في مصر واحدة أو مصرين
وههنا يجمع إذا كانا في مصر واحدة لا في مصرين وعلى قول أبي حنيفة
يقسم القاضي كل واحدة على حدة إلا أن يرى الصلاح في الجمع فيقتل بجمع
الوقف كما في أرض أو دار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان
الشريكين اقتسم ما بينهما - ما وذلك جائز ولو اقسم الشريكان وأدخلا في
القسمة دراهم معلومة فإن كان المعطى هو الواقف جاز ويصير كأنه أخذ الوقف
واشتري بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهم وأنه جائز وإن كان
بالعكس لا يجوز لأنه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصصه الوقف وقف

وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا ثم اذا اراد تميز الوقف عن الملك يرفع الامر الى
القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة اذرع شأنا من ارض فقاسم فوقع نصيب
الوقف اقل من ذلك بل حودة الارض التي وقعت للوقف او اكثر لكونها دون
القطعة الاخرى بآلان مثل هذه القسمة تجوز في الملك فكذا في الوقف
اذا كان فيه صلاح للوقف لتحقيق المعادلة ولو اراد ان يصرف الارض
الوقف الى ارض اخرى مكانها ويجعل الوقف ملكا لنفسه لا يجوز لانها
مأقلة للوقف الى غيره الا ان يكون قد شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف
فحينئذ يجوز ولو قال وقفت من ارضي هذه شيئا ولم يسمه كان باطلا لان
الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك رجعا بين شيئا قليلا لا يوقف عادة
ولو قال وقفت بجميع حصتي من هذه الارض ولم يسم السهام يجوز
استحسانا اذا ثبت الواقف على اقراره وان يحدد بفئات بينة فشهدت بالوقف
ومقدار حصته وسموه حكم القاضي بالوقف وان شهدوا على اقراره بالوقف
ولم يعرفوا مقدار حصته الزمه القاضي ببيان مقدار حصته والقول قوله فيه
وان مات قام وارثه مقامه فما اقرب له لزمه وحكم به القاضي ثم ان ثبت عنده
ازيد من ذلك حكم به أيضا ولو وقف نصف ارض له ثم مات وقد اوصى الى
رجل وفي الورثة بكار وصغار فأراد الوصي ان يقاسم البكار ويصرف حصته
الوقف جاز ان يضم حصته الصغار الى الوقف والا فلا لانه وصي الصغار ووال
على الوقف فلا يمكنه ان يفرز حصته الوقف عن حصته الصغار كالموصي
على صغار فانه ليس له ان يقسم بينهم ويصرف نصيب كل واحد منهم عن نصيب
الاخر لانه يلزم ان يكون مقاسما لنفسه وانه لا يجوز ولو اراد الواقف ان
ان يقتسم ما وقفاه ليتولى كل واحد منهم ما وقفه ويصرف غلته فيما
سوى من الوجوه جاز ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق يستقر الباقي
وقفا عند أبي يوسف فلا للمحمد وتجاوز المقاسمة مع وكيل الواقف ووصيه
ولو وقف نصف ارضه واوصى الى ابنته والى رجل اجنبي لا يجوز له ان يقاسم
الابن ويصرف حصته الوقف لكون الابن وصيا أيضا ولو وقف نصف ارضه على
جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف
الاخر على آله اليه او غيرها وجعل الولاية عليه لعمرو في حياته وبعد

وفانه يجوز لهما ان يقتسماها او يأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده
لانه لما وقف كل نصف على حدة صار وقفين وان اتحدت الجهة كما لو كانت
لشريكين فوقفاها كذلك والله اعلم

• (باب في الوقف الباطل وفيما يبطله) •

اختلفت أئمتنا فيما لو وقف أرضه أو داره بشرط الخيار لنفسه فقال أبو
يوسف ان بين وقتنا معا بما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقف
مجهولا يبطل الوقف باطلا وقال محمد لا يصح الوقف ما لو ما كان الوقف
او مجهولا واختاره هـ لال وقال يوسف بن خالد السعدي الوقف جائز والشرط
باطل على كل حال كالواضع بشرط الخيار وكما لو جعل داره مسجد اعلى انه
بالخيار الا انه ايام فانه يصح الجعل ويبطل الشرط اتفاقا ولو ذكر الواقف
جهة لا تقطع وهي تشمل الفقراء والاعنياء بان قال ارضي هـ هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على بني آدم او قال على الناس او بني هاشم او على العرب
او على العجم او قال على الرجال أو النساء او قال على الصبيان او قال على
الموالي او قال على العبيد ان اولى منى او قال على قرناء القرآن أو النسوة
او المحدثين وما اشبه ذلك مما يشمل الفقراء والاعنياء وهم لا يخصصون كان
الوقف باطلا وهـ ذاعلى اطلاقه قول الخصاصي وقد تقرر ان الضابط المقضي
للحصة والبطالان في أول الابواب وهـ ذالانه لم يقص به المالكين ليكون قربة
بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلى ولد زيد لان زيدا معين
فيكون الوقف على ولده جائزا واما الناس وما أشبههم فلا يخصصون ويدخل
فحسب الفقير والفقير فلا يدري لمن تعطى انفسه له للاعنياء او الفقراء ولا يمكن
سرفها الى الجهةين لاستلزام اختلاف الجهة غنى وفقرا اختلاف المصروف
جهة وصدقة وهما محتملان وصار كأنه قال وقف على زيد او على عمرو ومات
بلا بيان فانه لا يصح لان اوفى موضع الحظر لاحد الامرين فلا يكون علم ما
ولا على أحدهما بعينه انه لا يلزم الترجيح بالمرجح ولو قال على ان لي ابطاله
او رده من سبيل الوقف او بيعه او هبته او قال على ان لقلان او لورثتي ان
يطلوه او يبيعهوه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاصي وعلال وجائزا
على قول يوسف بن خالد السعدي لا بطلاله الشرط بالخاطئة اياه بالعق ولو قال ارضي

مطلب لو وقف على ان له
ابطاله

هذه صدقة موقوفة يوما او شهرا أو ذكرا وقتا ما او ما ولم يزد على ذلك صح
 وتكون وقفا أبدا ولو قال فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة كان الوقف
 باطلا لانه لما قال موقوفة شهرا لم يشترط بعد الشهر منها شيئا فلما لم يشترط ذلك
 كانت موقوفة أبدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك
 فاذا مات فلان كانت للمساكين وهي موقوفة أبدا واما اذا قال صدقة
 موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لانه شرط
 الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط
 الرجعة فكأنه قال صدقة موقوفة وسكت هكذا فرق بينهما هلال رجه الله
 ثم قال ارايت رجلا قال ارضي بعد وفاتي صدقة موقوفة سنة قال الوقف
 صحيح جائز وهي موقوفة أبدا قلت فان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل قال
 فهو كما شرط أي تصير الفلانة للمساكين سنة والارض لك لو رثته لانه
 باشرائط البطلان خرجت من الوقف المضاف انما لازم بعد الموت الى الوصية
 المفضة وقال المضاف ولو وقف داره يوما او شهرا لا يجوز لانه لم يجعله مؤبدا
 وكذلك لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي على فلان سنة يكون باطلا لما اصل ان
 على قول هلال اذا شرط في الوقف شرط يمنع التأييد لا يصح الوقف * ولو قال
 اذا جاء غدا او اذا جاء رأس الشهر او قال اذا كملت فلانا او اذا تزوجت فلانة
 وما اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف
 لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليقه
 الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويخلف به فالوقفا ان كملت فلانا اذا
 قدم او ان برأت من مرضي هذا فارضى هذه صدقة موقوفة يلزمه التصديق
 بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليمين ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة على ان لي أصلها او على انه لا يزول ملكي عن أصلها او على أن ابيع
 أصلها او اتصدق بثلثها كان الوقف باطلا ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت او
 ان احببت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق الوقف بشرط
 وتعليقه باطل في قولهم * ولو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة
 موقوفة فانه يتطرق ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان
 التعليق بالشرط الكائن تنجيز ولو عاق وقفها على شرائها فاشترها لا تصير وقفا

بجملته فاعلم ان العتق به للقبول وعدمه . ولو وقف أرض غير فاجازة المالك
 جاز الوقف عندنا خلافا لما في بناء على جواز تصرف الفضولي موقفا عندنا
 وبطلانه عندنا . ولو انهم لم يعلو وقف او حوض وقف وليس له مما يمكن به
 عمارته او احرق حنوت وقف مع السوق وصار بحال لا ينتفع به يبطل الوقف
 على قول محمد ويرجع النقص الى الواقف والى ورثته من بعده وكذلك لو كان
 بعيدا عن القرية وخرب وصار لا ينتفع به ولا يرغب احد في عمارته واستجار
 أصله (وروى هشام عن محمد) انه قال اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به
 المساكين فلا تاشي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وعلى هذا فينبغي ان لا ينق
 على قوله يرجوعه الى ملك الواقف او ورثته بمجرد تعطله او خرابه بل اذا صار
 بحيث لا يشتري بثمنه وقف آخر يستغل ذلك به بعض المحققين . ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غنما لمن شئت من الناس جاز الوقف ثم
 اذا شاء ان اذ غنما اولاهل الدنيا او ما أشبه ذلك لا يجوز الوقف عليه يبطل
 لصيرورته كالمذكور في صاب العقد والله تعالى أعلم

• (فصل في شرط استبدال الوقف) • لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابدأ على ان لي ان ابيعه او اشترى بثمنها ارضا اخرى فتكون وقفا
 على شروط الاولى جاز الوقف والشروط عند أبي يوسف استحسانا واختاره
 الخشاف وهلال وقال محمد ويوسف بن خالد السعدي الوقف صحيح والشروط
 باطل وهو القياس وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول أبي يوسف رحمه
 الله لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض
 الى اخرى فان ارض الوقف اذا غصبها انسان واجرى عليها المماحق صارت
 جارا لتصلح للزراعة وذهبت قيمتها وشري بقيتها ارض اخرى تكون وقفا على
 شرائها الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل نزاهة الآفة وصارت بحيث
 لا تصلح للزراعة او لا تنضج غلتها عن مؤنهما يكون صلاح الوقف في استبدال
 بارض اخرى فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم تكن الضرورة داعية
 اليه في الحال ولو قال الواقف في أصل الوقف على ان ابيعه او اشترى بثمنها ارضا
 أخرى ولم يرد على هذا يكون الوقف باطلا في القياس لانه لم يذ كر إقامة ارض
 أخرى مقام الاولى وجازا في الاستحسان لان الارض تعينت للوقف فيقوم

عنها تمامها في الحكم ويجوز شراء أرض بغيرها تصير وقفا على شرائط الأولى
 من غير تجديد وقف كالوقف على العبد الموصى بخدمته خطأ وضمن الجاني قيمته
 واشترى بها عبداً فإنه يجري عليه حكم أصله بجرد الشراء وهكذا حكم المدبر
 المقتول خطأ هذا إذا شرط الاستبدال في أصل الوقف وأما إذا لم يشرطه فقد
 أشار في السير إلى أنه لا يملكه إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك ويجب أن
 يخصص برأى أول القضاة الثلاثة المشار إليه بقوله عليه الصلاة والسلام
 قاض في الجنة وقاضيان في النار المقصود من العلم والعمل أن لا يحصل التعارض
 إلى إبطال أو قاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا ولو وقف أرضه وشرط أن
 يستبدلها بأرض ليس له أن يستبدلها بدار ولو شرط البديل داراً لا يستبدلها
 بأرض ولو شرط أرض قرية لا يستبدلها بأرض غيرها لتفاوت أراضي القرى
 مؤنة واستغلا لا فيلزم الشرط ولو اشترى البديل من أرض عشر أو خراج جاز
 لعدم خلو الأرض عن أحدهما ولو لم يقيد البديل بأرض ولا دار يجوز له أن
 يستبدلها من جنس العقارات بأي أرض أو دار أو بلد شاء للاطلاق ولو باعها
 بغير فاحش لا يصح في قول أبي يوسف وهلال لأن القسم كالوكيل ولو جاز
 أبو حنيفة الوقف بشرط الاستبدال لا يبايع بالبيع بالغير الفاحش كما هو مذهبه
 في بيع الوكيل به ولو اشترى القيم بصف الثمن أرضاً واشهد على نفسه أنها
 من البديل جاز ويشتري بالباقي أيضاً بدلاً ولو باع الوقف وقبض منه ثم مات ولم
 يبين حال الثمن كان ديناً في تركته ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط
 الاستبدال لا يجوز له بيعه واستبداله وإن كانت الأرض سجيحة لا ينتفع
 بها وإن كان يرفع الأمر إلى القاضي الذي مر ذكره آنفاً لأن سيده إن يكون
 مؤيداً لا يبيع وإنما يثبت له ولاية الاستبدال بالشرط وبدونه لا كالبيع الخلق
 عن شرط الخيار لا يملك أحد المتبايعين نقضه وإن لحقه فيه غبن ولو وهب عنه
 نصح الهبة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا تصح ولو ضاع لا يضمه لكونه
 أميناً ولو باعها وردت عليه بعيب بقضاء وهلك الثمن عنده فإنه يضمه من
 ماله ويجوز له بيع الأرض المردودة عليه في الثمن الذي ضمنه بخلاف ما إذا
 غصبها رجل وضمن قيمتها ثم ردّها وهلكت القيمة عند المقيم ثم ردّها إليه
 واستردا القيمة منه فإنه يرجع في الفسلة ولا يبيدها ولو باع أرض الوقف

بعروض يصح في قياس قول أبي حنيفة في بيع العروض باحد النقيدين
 ويشتري به بدل او يشتري به ابد لا وعند أبي يوسف لا يباع الا باحد النقيدين
 ثم يشتري به بدل ولو اشترى به مالا يصح وقفه كفلام وجارية يكون الثمن دينارا
 عليه ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بما هو فسخ من كل وجه
 كالرد بالبيع قبل القبض مطلقا وبعد بقضاء أو بفساد البيع او بخيار
 الشرط او الرؤية تجزله يههاتنا لان البيع الاول صار كانه لم يكن وان عاد
 بما هو كعتد به جديد كالاقالة بعد القبض لا يملك يههاتنا لانه صار كانه
 اشتراها شراء جديد اقتصر وقفنا فمتنع يههاتنا كما لو اشترى أرضا نوى بدائها الا ان
 يكون شرط الاستبدال مرة بعد أخرى ولو اشترى بالثمن أرضا ثم ردت الاولى
 عليه بعيب بقضاء عادت الى ما كانت عليه وقفنا والتي اشتراها ملك له لانها
 بدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع فيما من كل وجه رجعت الوقفية الى الاصل
 لعدم قصور الخلف مع وجود الاصل وبغير قضاء لا تعود الى الوقفية فتكون
 له وما اشترى بدلا هو الوقت اعود ما باعه اليه به بعد بيعه معنى ولو اشترى رجل
 ثم وهبه لمن باعه اياه او مات فورثه البائع لا يرجع الى الوقفية بل يبقى على ملكه
 ويشتري بثمنه بدلا لعدم انتقاض عقده فيه وهذا ملك بسبب جديد ولو باع
 أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم استخفت الأرض الاولى تبقى
 الثانية وقف في القياس وفي الاستحسان لا تبقى لانها انما كانت وقفا بدلا عن
 الاولى وبالاستحسان انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا
 ولو قال على ان استبدل بها ثمن مات وأوصى الى وصيه به فانه لا يملكه لانه شرطه
 لنفسه وهو أمر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة بخلاف ما اذا وكل به في حياته
 حيث يصح التوكيل لقيام رأي الموكل وامكان تدارك الخلل لو وجد ولو شرطه
 لكل من يلي عليه جاز وله ذلك مادام الواقف حيا ولا يجوز بعده موته الا اذا
 شرط له الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول أبي يوسف وهلال يشاء على
 ان القيم عندهما بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت فيحتاج الى الاسناد اليه
 في حياته وبعد مماته أيضا تبقى الوكالة واما على قول محمد فان الولاية لا تبطل
 بموت الواقف لان المتولى وكيل الفقرة لا وكييل الواقف حتى لا يمكنه ان
 يعزله بدون شرط في أصل الوقف فيجوز له الاستبدال ولو بعده موت الواقف

ولو شرط للمتولي استبدال به بعد وفاته تقيده بشرطه ويجوز له هو استبداله
 مادام حيا ثم ليس للمتولي سوى الاستبدال به خاصة دون الاسناد والايصاء به
 ولو شرطه لرجل آخر مع نفسه يجوز له الانفراد به دون الرجل لانه اشترط وأيه
 مع رأيه ولو كتب في أول كتاب وقفه لايبيع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره
 على ان لفلان بيعه والاستبدال بمنه ما يكون وقفه مكانه جازيعة ويكون
 الثاني ناسخا للاول ولو عكس وقال على ان افسلان بيعه والاستبدال به ثم قال
 في آخره لايبيع ولا يوهب لا يجوز بيعه لانه رجوع منه مما شرطه أولا
 ولو باع المتولي دار الوقف وقبض الثمن ثم عزله القاضي ونصب غيره فاسترد
 الثاني الوقف من المشتري بحكم القاضي يجب عليه أجره كما سكن فيها لانها
 معدة للاجرة وهذا ينافي على قول المتأخرين والله أعلم

(فصل في اشتراط الزيادة والنقصان في مقدار المرتبات وفي أربابها)

لو اشترط في وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من
 يرى نقصانه من أهل الوقف وان يدخل معهم من يرى ادخاله وان يخرج منهم
 من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد أحد منهم أو نقصه مرة أو أدخل أحد
 أو أخرج أحد ليس له ان يغيره بعد ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه
 وامضاه فقد انتهت ما رآه واذا أراد ان يكون ذلك دائما مادام حيا يقول
 على ان افسلان بن فلان ان يزيد في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من
 مرتب من يرى نقصانه وان ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل
 معهم من يرى ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى
 رأيا بعد رأي ومشية بعد مشية مادام حيا ثم اذا احدث فيه شيئا مما شرطه
 لنفسه او مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته
 وليس ان يلى عليه بعده شيء من ذلك الا ان يشترطه في أصل الوقف واذا شرط
 هذه الامور او بعضها للمتولي من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له ان يفعلها
 مادام حيا لان شرطها لغيره بشرط نفسه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولي فعل
 ما شرطه ولو شرط هذه الامور للمتولي مادام حيا جاز له ولا للمتولي ذلك
 مادام حيا ولو شرط لنفسه في أصل الوقف استبداله او الزيادة والنقصان
 ولم يزد عليه ايسر له ان يجعل ذلك او شيئا منه للمتولي وانما ذلك له خاصة

لاقتصار الشرط في اصيل الوقف على نفسه ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرطه
وقت العقد وسما في لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص ان شاء الله
تعالى

• (باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف الى ما بعد
الموت وشرط رجوعه الى المحتاج من ولده) •

لوقف في مرض الموت لازم ولكنه ك الوصية في حق نفوذ من الثالث
كالتدبير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية محضة فان مات من غير
رجوع عنه يتخذ من الثالث رقة تكررت الاشارة الى هذا المبحث فاذا وقف
المريض ارضه او داره في مرضه وموته يصح في كلها ان يخرج من ثلث ماله
وان لم يخرج واجازته الورثة فكذلك والابطال فيما زاد على الثلث وان اجازته
المبعض ورده البعض جاز في خمسة المجتزأ بطل في خمسة الراد الا ان يظهر له
مال آخر يخرج الزحف من ثلثه فحينئذ يلزم في الكل وحكم المال الغائب
كمحكم المردوم وقدومه كظهوره ومن باع منهم سهمه قبل ظهور المال
الاخر او قدومه لا يطل ببيعيه لاطلاق القاضي التصرف له فيه قبل
الظهور والقدر ويغرم قيمته ويشتري به ارض ويدفع بدلها على وجهه
وان كان عليه دين محيط بماله ينتقض وقفه ويباع في الدين كما لو اشترى ارضا
وقفها ثم ظهر رايها شافع فانه يجوز له ابطال الوقف واخذها بالشفعة وان لم
يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما يبق بعد الدين ان كان له ورثة والا في كله
ان باعها القاضي بقيمة الدين ثم ظهر او قدم له مال يخرج الارض من ثلثه
لا يطل ببيعيه فيشتري به ارض بدلا عنها وان باعها باكثر من القيمة يشتري
بالثمن بدل وان وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي
تخرج من الثالث وتوقف وقسمت عليهم على اجازة البقية فان اجازوه تنقسم
غائمه على الخوقوف عليهم على ما شرط لهم والاتقاسم بينهم وبين ساثر الورثة على
قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته ما بقي
احد من الوقوف عليهم حيا فاذا انقرض الوقوف عليهم تكون الغلة
للمساكين وحكم ما بقي عند عدم خروج كلها من ثلث التركة كحكم خروج
كلها ولو وقفها على اولاده واولاد اولاده ونسأهم ابدانهم بالسوية ثم على

المساكين وهي مخرج من الثالث وكانت أولاده وناقلته ذكورا وإناثا وكان
له زوجة وأبوان فان اجازته الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما
شرط لهم والاقسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ناقلته غنا أصاب ولد
الصلب يعطى منه لزوجته وأبويه ثمنه وسدس ما ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل
الحظ للإثنين لانه في المرض كالوصية وهي لا تجوز لوارث دون وارث وما
أصاب الناقله كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرطه الواقف وقد
ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقي من ولد
الصلب أحده فإذا انقرضوا تكون الغلة كلها للناقله على ما شرطه الواقف
بل وازد عليهم عند وجود أولاد الصلابة وسقط ما كان يعطى لزوجته وأبويه
لانهم ليسوا بموقوف عليهم وانما أعطيتهم عما أصاب أولاد الصلابة فرائضهم
لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وانه لا يجوز ثم في كل سنة يعتبر
عدد القرى يمين يوم اتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد غنا أصاب الناقله سلم لهم
وما أصاب أولاد الصلابة قسم بينهم وبين بقية ورثته كما ذكرنا ولو وقفها على
الفقراء من ولده وولد ولده ونسله أبدا ثم من بعدهم على المساكين ولم يجزوه
نقسم الغلة على عدد فقراء القرى يمين من أولاده وناقلته ثم يوزع كل ما تقدم
وهكذا الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وقرى وولد ولده ونسله أبدا وعلى ولد
يدين عبد الله ولو وقف أرضا له على قوم وأوصى بوصايا الآخرين والثالث
لا يبقى بذلك ولم يجزهم ما الورثة يضرب لأصحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر ما
وصى لهم ويضرب للوقف في الثلث بقيمة الأرض غنا أصاب سهم الوصايا منه
كان لأصحابها وما أصاب قيمة الأرض الموقوفة منه افرد بقدره منها وكان وقفا
على ما سئل فإذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مثلاً بقيمة الأرض
شرين ديناراً والوصية عشرة دنانير يعطى للأوصى لهم خمسة ويبقى نصف
الأرض وقفاً إذا كان الوقف في المرض كالوصية فيمتساويان بخلاف ما لو أعتق
في مرض موته أو دبر وأوصى بوصايا فاته يسدأ بالعتق فان فضل شيء يصرف
لوصايا والائتساع لما ردد في الخبر انه يسدأ بالعتق من الثلث ولو قال يعطى
له أرضي هذه بعد موتى لولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا
لم يقل صدقة موقوفة فانما تكون وصية لا وقفاً فتصرف الغلة إلى المخلوق

من ولده ونسله يوم موت الموصي ان خرجت من الثالث والا فبصا به ولا
يستحق الحادث بعده شيئا لعدم جواز الوصية للمعدوم فاذا انقرضوا تهود
الارض الى ورثة الموصي ولو وقفها ثم برأصارت وقف الصدقة فتصح من كل
ماله ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِقَوْمٍ عَزَّوَجَلَّ بعد وفاتي على ولدي ومن
هَلَكَ مِنْهُمْ فَجَمْعُ مَا مَعِيَ لَهُ مِنْ غَلَاتِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ وَمَا كَانَ يَتَبَيَّه مِنْهَا لَوْ كَانَ
حَيًّا وَلَوْ لَهُ وَلَدٌ وَنَسْلُهُ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَيَجْرِي عَلَيْهِمْ وَيَجْرِي نَصِيبُ كُلِّ مَنْ
هَلَكَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ يَصْحُ الْوَقْفُ فِي كُلِّهَا إِنْ
خَرَجَتْ مِنْ ثَلَاثَ مَالِهِ وَتَكُونُ غَلَّتُهُ لَوْلَدِهِ أَصْلَابُهُ وَلَسَانُ رُورِثَتِهِ عَلَى قَدَرِ مِيرَاثِهِمْ
مِنْهُ وَمَنْ هَلَكَ مِنْهُمْ وَلَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ وَلَدٌ يَكُونُ سَهْمُهُ لَوْلَدِهِ فَتَقْسِمُ الْغَلَّةُ عَلَى عَدَدِ
أَوْلَادِ أَصْلَابِ كَاهِمٍ فَإِنْ أَصَابَ الْهَالِكُ لَوْ كَانَ حَيًّا يَأْخُذُهُ وَلَدُهُ وَنَسْلُهُ وَهُوَ
وَقَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ جَدِّهِمْ وَمَا أَصَابَ وَلَدَ أَصْلَابٍ كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ جَمِيعِ وَرَثَةِ
أَبِيهِمْ عَلَى قَدَرِ مِيرَاثِهِمْ مِنْهُ وَيَأْخُذُ وَلَدُ الْهَالِكِ وَنَسْلُهُ بِمَا أَصَابَ وَلَدَ أَصْلَابٍ
مَا كَانَ يَتَبَيَّهُ أَبَاهُمْ لَوْ كَانَ حَيًّا يَأْخُذُهُ ذَوْنُ مَنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا كَانَ
لأَبِيهِمْ وَهُوَ وَصِيَّةُ لَهُمْ مِنْ جَدِّهِمْ الْوَاقِفُ وَهِيَ جَائِزَةٌ لَهُمْ وَالثَّانِي مَا كَانَ يَتَبَيَّهُ
أَبَاهُمْ بِمَا أَصَابَ الْبَاقِينَ مِنْ وَلَدِ أَصْلَابٍ وَهُوَ مِيرَاثُ إِيَّاهُمْ عَنْ أَبِيهِمْ فَيَقْسِمُ عَلَى
جَمِيعِ وَرَثَتِهِ عَلَى قَدَرِ مِيرَاثِهِمْ مِنْهُ حَقٌّ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُوَفَّى مِنْهُ أَوْ لَا وَكَذَلِكَ
لَوْ قَالَ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَوْلَادِي زَيْدٍ وَبَكْرٍ وَعَمْرٍو وَمَنْ تَوَفَّى مِنْهُمْ فَتَنَصِيبُهُ
لَوْلَدِهِ وَنَسْلِهِ أَوْ قَالَ لِلْمَسَاكِينِ وَهَلَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يَأْخُذُ وَلَدُهُ أَوْ الْمَسَاكِينُ نَصِيبُهُ
وَيُشَارُ لَوْلَدِي أَصْلَابِ الْبَاقِينَ فِي الْغَلَّتَيْنِ الَّذِينَ أَصَابَهُمَا مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ
أَقِيَامُهُ مَقَامَ أَبِيهِ لِأَنَّهُ مَا أَخَذَهُ أَوْ لَا كَانَ بِوَصِيَّةِ الْيَدِ وَأَنْتُمْ جَائِزَةٌ لَوْلَدِ أَبِيهِ عِنْدَ
وُجُودِ وَلَدِهِ أَصْلَابِهِ وَأَمَّا مَا يَأْخُذُهُ وَلَدُهُ الْبَاقِيَانِ مِنَ الْوَقْفِ فَأَمَّا هُوَ عَلَى جِهَةِ
الْمِيرَاثِ لَعَدَمِ جَوَازِهِ عَلَى وَارِثِ دُونَ وَارِثٍ فَيَكُونُ مَا مَعِيَ لَهُمْ لِيَجْمَعَ وَرَثَتُهُ
هَذَا إِذَا لَمْ يَجْزِ الْوَرِثَةُ الْوَقْفُ وَأَمَّا إِذَا أَجَازَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ جَازٌ وَكَانَ عَلَى مَا
شَرَطَهُ وَكُلٌّ مِنْ هَلَكَ مِنْهُمْ يَنْتَقِلُ سَهْمُهُ إِلَى وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ مِنْ حَصَّةِ
مَنْ بَقِيَ مِنْ وَلَدِ أَصْلَابٍ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ قَدْ أَجِيزَتْ لَهُمْ مِنْ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ وَلَوْ أَجِيزَهُ
الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ تَقْسِمُ غَلَّتُهُ عَلَى وَلَدِ أَصْلَابٍ فَمَا أَصَابَ الْهَالِكُ مِنْهُمْ
يَكُونُ نَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ وَنَسْلِهِ وَمَا أَصَابَ الْأَحْيَاءَ مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُمْ شَيْءٌ مَنْ كَانَ مِنْ

ولد من أجاز أبوه الوقف فلا يحق له فيما بقي من الغلة ومن كان من ولد من لم
 يجز أبوه الوقف فهو على حصته مما أصاب ولدا الصلب من الغلة لما بينا فان قال
 قائل لا يجوز ان يأخذ ولد الهالك من وجهه من ماله لا يبيح من الوقف
 وما كان يصيبه على طريق الميراث من حصص من بقي من ولد الصلب وانما
 يعطون ما أصاب أباهم خاصة ولا يزدون على ذلك قيل له لو جعلها صدقة
 موقوفة بعد وفاته على ولديه زيد وعمر ومن هلك منهم أفنصيبه لولده ونسبه
 أبدا ثم هلك زيد عن ولد أو يكون نصيبه لولده والنصف لعمر و فان قال له النصف
 ولا يزد عليه شيء قيل له فان قال ومن هلك منهم ما فنصيبه للمساكين وهلك عمر و
 عن ولد وصار نصيبه للمساكين أي يكون النصف الآخر لزيد خاصة فان قال
 نعم قيل له فقد صار لابن الصلب من الميت شيء لم يصل الى وريثة ابنه شيء منه
 لوقوع وصيته للمساكين في نصيب الهالك خاصة تمكون الوصية في حصته
 دون حصته الباقى قال هلال رحمه الله وهذا مما لا يحسب أحدا يقر به مع ان ولد
 الولد من تجوز لهم الوصية فهم كالمساكين في أخذون ما كان لا يبيح من الغلة
 بوصية جدهم لهم ويقولون لهم ما تأخذ من غلة الوقف انما هو ميراثك
 من أبيك فكيف يكون ذلك ميراثا منه ولا يكون لذاته وقد أوصى الواقف
 في حصته انما من الوقف ان يجوز لهم الوصية فان جاز لك أخذه وتجاوز له
 ان يوصى في نصيب بعض الورثة دون بعض وأنه باطل فثبت ما قلنا ولو قال
 أرضي هذه صدقة وقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ومن
 بعدهم على المساكين وليس له مال غيرها ولم يجز الورثة يكون ثلثاها له كما
 لو رثته على قدر ميراثهم منه وثلاثها وقف على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر
 الى عدد الأقرىقين يوم ان يمان الغلة وتقسيم جميع غلة الأرض على عدددهم
 فان كان ما يصيب ولد الولد والنسب منها مثل غلة الثلث الذي صار وقفها كما
 اذا كان أولاد الصلب عشرة والنسب خمسة او أكثر من غلة الثلث الموقوف
 كما اذا تساوى عدد الأقرىقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شيء لولد
 الصلب منه وان كان ما يصيب النافلة من جميع غلة الأرض أقل من غلة
 الثلث الذي صار وقفها كما اذا كانوا ثلاثة وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم
 ما كان يصيبهم من جميع غلة الأرض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته على

بعدهما على المساكين ودفعها اليها فانها تكون وقفا على من سمي ولاحق فيها
 لورثة المقر ~~بكون المقر له معينا~~ وان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفتها
 على زيد وعمر ويعطيان من غلتها في كل سنة كذا وكذا والمساكين كذا
 وكذا والغزو كذا وكذا وليس للمقر مال غير تلك الارض يكون ثلثها وقفا
 على زيد وعمر والثلث الاخر ثلثا لورثته وثلثه للغزو والمساكين لانه لما
 أفرد كلابه من الغلة صار كانه أفرد كلابا قراره بوقف على حياله بخلاف
 المسئلة الاولى وان قال دفعها الي وقال قد وقفتها على ولد فلان ابن فلان وعلى
 ولد ولد ونسبه ابداماتنا او او على الفقراء والمساكين وليس له مال غيرها
 وكان المقر بالوقف من جملة المقر لهم به لا يستحق هو ولا ولده ولا ولد ولد من
 غلته شيئا فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته على مجموع المقر لهم فيضم
 الى الثلث الذي هو حصصة الفقراء والمساكين فتأخذ الورثة ثلثيه والفقراء
 والمساكين ثلثه ولو أقر بارض في يده ان رجلا مال كالهارة وقفا على الفقراء
 والمساكين لا تصير وقفا من جميع ماله وانما تصير وقفا من الثلث فان خربت
 منه كانت كلها وقفا والافصح انه لانه لما يقر بانه وقفا على رجل بعينه صار
 كانه هو الذي وقفها في مرضه والى هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرق بين
 اقراره لمعين وبين اقراره لغير معين لجعل الكل للمقر له فيما اذا كان معينا
 وقفا كان المقر به أو ملكا وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي
 لورثة المقر ولو أقر بارض في يده ان رجلا ماله صدقة موقوفة عليه وعلى
 ولده ونسبه ابدانهم من بعدهم على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفا عليه
 ولا على اولاده لكونه أقر بملكه الموقوف وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده
 فلا يقبل قوله في ذلك انفسه ولا لولده وان لم يكن له منازع معين لكونه أقر
 بانها صدقة والاصل في الصدقة ان تكون للمساكين فقد أقر بهم اللهم معني
 فيحتاج الى اثبات ما ادعاه انفسه ولا ولاده واما اقراره بالغير فانه شهادة منه
 على الواقف فتقبل بخلاف ما اذا أقر بارض في يده ان رجلا ماله فانها
 تكون له لانه لم يقربها لاحد واذا أقر بان الارض التي في يده وقفها لرجل
 على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم وللانقراء
 والمساكين سهمان على ما رواه محمد بن أبي حنيفة وقال الحسن بن زياد

مطلب اقر المريض انه
 وقفها على معين كانت كلها
 وقفا واذا لم يكن معينا كان
 له الثلث فقط

(باب في اقرار الصحيح بارض في يده انما وقف)

اذا أقر رجل صحيح بارض في يده انما صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصير وقفا على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في يد الاقوام عادة فلا يصح الاقرار عن هي في أيديهم ابطلت أوقاف كثيرة ولا يجعل هو الواقف لها الا ان يقسم بينة بان الارض كانت له حين أقر فحينئذ يكون هو الواقف لها وقبل قيام البينة بذلك يكون الرأي فيها الى القاضي ان شاء تركها في يده وان شاء أخذها منه ووجه قبول البينة ان يدعي رجل انه الواقف لها فيقيم المقر بينة انه هو الواقف فتدفع خصومة المدعي وتثبت انفسه ولاية لا يرد عليها عزل وهذا كرجل أقر بجزيرة عبد في يده فانه يصح اقراره بها ولا يكون له الولاء الا ان يقسم بينة انه كان له حين الاقرار يعتقه فكذلك المقر بالوقف ان أقام بينة انه الواقف قبلت وقبلها لا تكون له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم غلته على الفقراء ذكره في فاضل خان وذكر ان المصاف وهو لال ان ولايته له ولا يقضى عليه بانتزاعها من يده حتى يعلم ان الولاية ليست له لانها لو أخذت منه لقضى عليه بانها لم تكن له ولم يثبت ذلك بخلاف الولاية فانه باقراره بالعق خرج من يده فلا يجعل له الولاء واما الارض فلا تخرج من يده بالاقرار بالوقف فتبقى الولاية على حالها ولو أقر انما وقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الا آخر لان باقراره الاول صارت للمساكين فلا يملك ابطاله ولو قال بعد الاقرار انا وقفته على تلك الجهة يقبل قوله أيضا ما لم تقم بينة تشهد بخلاف ما قال ولو أقر اسم وقف عليه وعلى ولده ونفسه له أبدا ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة جرت ان يكون الوقف عليهم من غيرهم فلاو ادعى عليه بعد ذلك جماعة بانها وقف عليهم بانقرادهم فاقول لهم به صح اقراره على نفسه فقط فتكون حصته منهم لهم ويرجع الى أولاده فيما بينهم فان كانوا كبارا وأقربا بهم كان لهم والالتصاف الغلة عليه وعلى ولده ونسبه فأصابه كان للمقر لهم والباقي لأولاده واذا مات

لدولاق له في الوقف لان انكاره له بمنزلة ردّه فان زاد الموقوف وقال وقفها علينا
 وعلى اولادنا ونسلكنا ابدًا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكن كانت حصته
 وقفًا على من أقر ثم ان صدق اولاد المنكر عنهم فيما في يده أخذوا استحقاقهم
 منه ولا يبطل حقهم منه باتسكار أيهم وان وافقوه بعدهم موت أيهم فيما كان
 في يده صارت كلها وقفًا وان تابوه على الانكار يحرمون من الوقف وان
 وافقوه كلهم في حياة أيهم وانكروا بعدهم صارت كلها وقفًا لا قرارهم
 السابق وان وافق بعضهم وأنكروا بعضهم بعدهم موت أيهم بضم نصيب
 الموافق الى الوقف وتقسيم غلبه على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر منهم
 فلا بد ولو باع المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق يبطل البيع
 وتصبح وقفًا ان صدقة المشتري والا فله قيمة ما باع ويشتري به ابدل ولو
 كان مدمًا لا يقدر على شراء ابدل يدخل مع الباقي في الوقف ولو أقر رجلين
 بارض في يده أنها وقف عليهم ما وعلى اولادهم ما ونداهما ابدًا ثم من بعدهم على
 المساكن فصدقة أحدهما وكذبه الآخر ولا اولاد له ما يكون نصفها وقفًا
 على المصدق منهما والنصف الآخر لله ما كبر ولو رجع المنكر الى التصديق
 رجعت الغلبة اليه وهذا بخلاف ما اذا أقر الرجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقه
 فانما لا نصير له ما لم يقبله بانما والفرق ان الارض المقر به قريبة نسبها لا نصير ما
 لا حد بتكذيب المقر له فاذا رجع اليه والارض المقر به ما لا حد رجع
 الى ملك المقر بالتكذيب ولو أقر بارض في يد رجل أنها وقف وذو اليد منكر ثم
 اشتراها أو ورثها منه نصير وقفًا ما أخذت له بزمه ولو كان مدمه ورثه فالمرجع
 فيما ينوبهم اليهم تنسبا واثباتا ولو أقر ان أباه أو صبي ان تكون أرضه صدقة
 موقوفة ولم يكن له وارث غيره وقال ليس له مال غيرها كالثلثها وثلثاؤه ان
 يبطله في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو أقر بانه وقف الضبعة
 الفلانية في سنة ثلاث وتسعمائة مثلا وأشهد عليه بذلك ولم تكن في يده وانما
 كانت في يد رجل اشتراها من آخر فاقرا المشتري انه اشتراها في سنة اثنين
 وتسعمائة للرجل المقر بالوقف بأمره وماله وانما له دونه فانها تكون وقفًا ان
 صدق المقر بالوقف المشتري فيما قال من الامروية عدم التاريخ والافلا
 وان أقر انه اشتراها له بأمره موقوفة ثمنه تبرعات تكون وقفًا وان جحد المقر له

امطلب باع المنكر حصته
 من الارض ثم رجع الى
 التصديق يبطل البيع الخ

الامر بالشراء لعدم حقوق كلفه عليه بصير ورتها وقفا وان مات الواقف
فقلت الورثة وقفها قبل ان يملكها وقال وصيه والموقوف عليهم وقفها بعد
ما ملكها بشراء وكيله زيد وصديق زيد علي ذلك بعد موت الواقف يكون وقفا
ان كان تاريخ الشراء سابقا على الوقف واقر بقصد الثمن عنه متبرعا ولا يقدر
بجود الورثة في كونها وقفا لا لشهادتهم ورثتهم انه وقفها فان نقدت الثمن من
مال الواقف يرجع في صير ورتها وقفا الى الورثة فان صدقوه على ما قال كانت
وقفا وان كذبوه في التوكيل يلزمهم المين على نفي العلم فان حلفوا بطل كونها
وقفا والا فلا والله اعلم

• (باب الولاية على الوقف) •

لا يولي الامين قادر بنفسه او بنائيه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس
من النظر تولية الخائن لانه يحصل بالمقصود وكذا تولية العاثر لان المقصود
لا يحصل به ويستوى فيها الذكر والاتي وكذا الاعي والبصير وكذلك
المحدود في قذف اذا تاب لانه أمين • رجل طلب التولية على الوقف قالوا
لا تعطى له وهو كمن طلب القضاء لا يقاد • لو وقف رجل أرضا ولم يتم شرط
الولاية لنفسه ولا غيره ذكره لال والناطقي ان الولاية تكون للواقف وذكر
محمد في السير انه اذا وقف ضبيعة له وانخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد
ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم من ان التسليم
شرط عند محمد فلا تبقى له ولاية الا بالشرط منه له وليس بشرط عند أبي يوسف
فتكون الولاية له من غير شرط لنفسه وبه أخذ مشايخ بلخ ولو شرط ان تكون
الولاية له ولا ولادة في تولية القوام وعزلهم والاستبدال بالوقف وفي كل ما هو
من جنس الولاية وسلمه الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط لنفسه
ولاية عزل المتولي ليس له عزله من بعد ما سلمها اليه عند محمد لكونه قائما مقام
أهل الوقف وعند أبي يوسف هو وكيله فله عزله وان شرط على نفسه عدم
العزل ولو جعل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عند بناء على الوكالة
الا ان يجدها له في حياته وبعد مماته لانه بصير وصيه بعد موته ولا تبطل عند
محمد بناء على أصله ولو كان له وقف فجعل عند مرضه رجلا وصيا ولم يذكر
من امر الوقف شيئا لم يكن ولايته الى الوصي ولو قال أنت وصي في امر

الوقف قال هلال هو وصي في الوقف فقط على قولنا وقول أبي يوسف وعلى قول أبي حنيفة هو وصي في الاشياء كلها وجعل في فاضلنا أبا يوسف مع أبي حنيفة فكان عنه روايتين ولو جعل ولاية الى رجلين بعد موته ووصى أحدهما الى الآخر في امر الوقف ومات جازله التصرف في أمره كله بمفرده وروى يوسف بن خالد السعدي عن أبي حنيفة انه لا يجوز لان الواقف لم يرخص الابرايمهما ولم يرخص برأي أحدهما وعلى قياس قول أبي يوسف ينبغي ان يجوز انفراد كل منهما بالتصرف وان لم يوص به الى صاحبه كالأوصى الى رجلين فإنه يجوز انفرادهما بالتصرف عنده ولو شرط الواقف ان لا يوصى المتولى الى أحد عندهم منه امتنع الايصاء ولو شرط ان تكون ولاية وقفه لنفسه او جدها الفدية من ولد أو غيره بشرط ان لا يهزله منها سلطان ولا قاض كان شرطه باطلا اذا لم يكن هو او من بعده مأمونا عليه ولو منع أهل الوقف مأموناهم فقط البوابة الزمة للقاضي بدفع ما في يده من غلته ولو امتنع من الغمارة قوله غلة جبره عليه فان فعل فيها والا أخرجه من يده فان مات ولم يجعل ولاية الى أحد جعل القاضي له فيها ولا يجعله من الاجانب مادام يجد من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك اما لانه اشقق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجانب من يصلح فان اقام اجنبيا ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه كافي حقيقة الملك ولو جعل ولاية الى رجلين فقبل أحدهما ويدا لا يخرج بضم القاضي الى من قبل رجلا آخر لا تقوم مقامه وان كان الذي قبل موضعا لذلك فنقض القاضي اليه أمر الوقف بمفرده جاز ولو قال جهات الولاية فلان في حياته وبعد مماته الى ان يدرك ولدى فاذا ادرك كان شريكه في حياته وبعد مماته لا يجوز ما جعله لانيه في رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال ابو يوسف يجوز وكذلك لو قال ان ادرك ابني فلان فاليه ولاية صدق هذه في حياته وبعد مماته دون فلان فإنه يجوز سند أبي يوسف ولو أوصى الى رجلين بان يشتري بماله مائة ارضا ويهبها لهما وقفها على وجوه مما قاله واشهاد على وصيته جاز وبفعل الوصي ما أمر به وتكون الولاية له على الوقف وله ان يوصى بما وصى اليه ويهبه لهما كان لموليه ولو جعل الواقف رجلا متوليا على وقفه في حياته وبعد وفاته ثم وقف

مطالب لو امتنع من الغمارة
والوقف غلة

وقفا آخر ولم يجعل له واليا لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا ان
 يقول انت وصي ولو وقف ارضين وجعل لكل واحدة واليا لا يشارك احدهما
 الا آخر فان اوصى بعد ذلك الى رجل آخر يصير متوليا على كل وقف وقفه
 الموصى مع من جعله الواقف متوليا ولو جعل ولايته وقفه لرجل ثم جعل رجلا
 آخر وصيه يكون شريكا له متوليا في امر الوقف الا ان يقول وقف ارضي على
 كذا وكذا وجعلت ولايتها الى فلان وجعلت فلانا وصي في تركتي وجميع
 اموري فينتدب بقدر كل منهما بما فوض اليه ولو جعل الولاية لافضل
 اولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سناذ كرا كان اوانتي ولو قال
 لافضل فالافضل من اولادي فابي افضلهم القبول او مات تكون ابني عليه
 فيه وهكذا على الترتيب كذا ذكره الخصاص وقال خلال القياس ان يدخل
 القاضى بدل رجل ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل
 ولو كان الافضل غير موصى اقام القاضى رجلا يقوم بامر الوقف مادام
 الافضل حيا فاذا مات ينتقل الى من يليه فيه فاذا صار اهل الولاية لولد الولاية
 اليه وهكذا الحكم لو لم يكن فيهم احد اهلها فان القاضى يقيم اجنبيا الى
 ان يصير منهم احدا اهلا فترد اليه ولو صار لافضل من اولاده افضل عن
 كان افضلهم تنتقل الولاية اليه لشرطه اياها لافضلهم فينتظر في كل وقت
 الى افضاهم كالوقف على الافقر فالافقر من ولده فانه يعطى الافقر منهم واذا
 صار غيره افقر منه يعطى الثاني ويحرم الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده
 وكان فيهم مذكر وانثى صالحين للولاية تشارك في المصداق الولد عايم ايضا
 بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لا حق لهما حينئذ ولو جعلها لرجل
 ثم عذوفاته قال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصيتي بطات ولاية
 المتولى وصارت للوصي ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد
 ينبغي للقاضى ان يولى عليه من يفتي به ابطال الوصية بوجوه ولو جعلها
 لاموقوف عليه لم يمكن اهلا اخرجه القاضى وان كانت الغلة تولى
 عليه مأمونا من مرجع الوقف للمساكين وغير المأمون لا يؤمن منه عليه
 من تخريب او بيع فيمنع وصوله اليهم ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان
 بعضهم غير مأمون بقله الا ان يبنى بمأمون وان رأى اقامة واحد منهم

مقامه فلا بأس به وإن مات واحد منهم عن غير وصي أقام القاضي مقامه
رجلا ولو منهم ولو شرط الولاية بعدموت وصيه لزيد ثم لعمرو ثم لبكر وهكذا
وجب الترتيب ولو جعلها لاولاده وفيهم صغير أدخل القاضي مكانه رجلا
اجنبيا او واحدا منهم كبيرا ولو اوصى الى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي
الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلف
من ولده ونسله في الولاية حكم الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا
يجوز قياسا واستحسانا لاهلية في ذاته بدليل ان تصرفه الموقوف لحق المولى
يتقذ عليه بعد العتق لزوال المانع بخلاف الصبي والذي في الحكم كالمبدق
انخرجهما القاضي ثم اعترف العبد واسلم الذي لانه ود الولاية اليهما ولو جعل
الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه ولو
قال ولاية هذا الوقف الى عبد الله حتى يقدم زيد فاذا قدم فهو وصي كان زيد
وصيا بواحدة عند قدمه وقال بعضهم اذا قدم زيد كان شريكا لعبد الله في
الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبد الله قال هلال وهذا
القول عندنا ليس بشئ والقول عندنا القول الاول ولو جعلها لزيد مادام في
البصرة كانت له مادام مقيما فيها وكذلك لو جعلها لامرأته ما لم تتزوج فانها
اذا تزوجت تسقط ولا يمتار ان لم ينص على سقوطها كما لو قال صدقتي لفلان
ما كان فقيرا فانه اذا استغنى لا يعطى شيئا انوت ما علق الاستحقاق عليه ولو
مات قيم المسجد فاقام اهله فيما كانه بغير اذن القاضي لا يصير فيما في الاصح
ولكن لا يضمن ما اتفق في عمارته من الغلة ان كان هو الذي اجر الوقف لانه
اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر المنصوب تكون الاجرة له
ذكره في قاضيهان بخلاف تولية الموقوف عليهم فيما اذا مات فيهم فانها
صححة وان لم يستطعوا رأى القاضي اذا كانوا يحصون وكان القيم من اهل
الصلاح ولو أقام قاضي بلدة قضا على وقف واقام قاضي بلدة اخرى فيما آخر
عليه هل يجوز لكل واحد منهما الاتفراد بالتصرف قال الشيخ اسمعيل الزاهد
ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما بغير اذنه فتفويض كل منهما الامر كلا
الى من أقامه ولو اراد احدهما ان يعزل من أقامه الاخر قال ان رأى
المصلحة في عزله كان له ذلك والا فلا واذا كان للوقف متول ومشرف

مطلب عزل أحد القاضيين
من اقامة الآخر

لا تصرف في الغلة الا المتولى لان المشرف مأمور بحفظ المال لا غير والله تعالى أعلم

• (فصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف) • يجوز ان يجعل الواقف للمتولى على وقفه في كل سنة ما لا معلوما لقيامه بامره والاصل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال لو اتى هذه الصدقة ان يا كل منها غير متائل مالا وما فعله علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث جعل نفقة العبيد الذين وقفهم مع صدقته لبقوه وابنه عمارتهما من الغلة وهو بمنزلة الاجير في الوقف الا ترى انه يجوز له ان يستأجر ابراما لما يحتاج اليه الوقف من العمارة وعليه عمل الناس وليس له خدم معين وانما هو على ما تعارفه الناس من العمل عند عقدة الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف ما اجتمع عنده فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفعله امثاله ولا ينبغي له ان يقصر عنه وامامات فعله الاجراء والوكلاء فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجرا معلوما لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع اهل الوقف القيم وقالوا لبحاكم ان الواقف انما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا يفعله الولاية ولو حل به آفة يمكنه معها الامر والنهي والاخذ والاعطاء فله الاجر والافلا اجر له ولو طعن اهل الوقف في اماتته لا يخرجهم الحاكم الا بظنيان ظاهري بيينة وان رأى ان يدخل معه رجلا آخر فعمل ومعلومه باق له وان رأى ان يجعل لمن ادخله معه حصة من معلومه فلا بأس وان رآه ضيقا فجعل لمن ادخله من غلة الوقف قدر ما عيننا جاز ويغني له أن يقتصد فيما يجعل له من الغلة ولو جعل الواقف للقائم بوقفه أكثر من أجر مثله يجوز لانه لو جعل له ذلك من غير ان يشترط عليه القيام بامره يجوز فهذا اولى بالجواز ولو قال للقيم وكل في أمر الوقف في حياتي من رأيت واجعل له مما عينته لك ما رأيت فوكل رجلا وجعل له منه شيئا جاز ويجوز له اخراجه والاستبدال به وقطع ما جعل له وعدم اقامته احدى مكانه ولو شرط له نفويض أمره بعد مماته مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم بعض معلومه لرجل اقامه فيها وسكت عن الباقي ثم مات يكون لو وصيه ما سعى له فقط ويرجع الباقي الى اصل

الغلة ولو شرط له المعلوم ولم يشرط له ان يجعله لغيره ايسر له ان يوصي به ولا يشي
 منه لاحد ويجوز له ان يوصي بامر الوقف ويتقطع المعلوم عنه بموته ولو
 وكل هذا القيم وكيفية الوقف او اوصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم
 او بعضه ثم جن جنونا مطبقا يطل تو كبله ووصايتيه وما جعله للوصي او
 الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه بلهجة
 أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفذ فيها حينئذ وقد راجع المحقق المطبق بما يتيقن
 حولا لاسقوط الفرائض كلها عنه ولو عاد عتله عادت الولاية اليه لانها زالت
 بعارض فاذا زال عاد الى ما كان عليه ولو اخرج القيم حاكم ثم جاء حاكم آخر
 فادعى عند ماله اخرج به حاكم قوم سعيوا به اليه من غير جريمة يستحق بها
 الانخراج من الوقف لا يقبل قوله لان مبني أمور الحكم على الصحة ولكن
 بقوله صحيح انك موضع للولاية بامر الوقف فاذا أثبت انه موضع لها ردها
 اليه وأجرى له ما كان جريا عليه من الغلة وهكذا الحكم لو أثبت اهاليه
 عنه من اخرج به بتجديد توبة ورجوع عما كان يقتضي اخراجه ولو مات
 القيم عن غير اوصاء وأقام القاضي مقامه رجلا يجري عليه من ذلك المال
 بالمعروف ولا يجعل له جميع ما كان للقيم ان كان أكثر من المتعارف لانه يجوز
 للواقف من التصرف ما لا يجوز للعالم الا ترى انه يجوز له ان يجعل كل الغلة
 للقيم بخلاف القاضي فانه لا يجري عليه الا بقدر الاستحسان لانه نصب ناظرا
 لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف الا ما فيه مصلحة ولو خشي الواقف
 ان يتعرض الحماكم الى ما جعله للمتولي من المال اقيامه بالوقف بادخال أحد
 معه فيه أو اخراجه من الولاية يشترط في وقفه أن هذا المال جار على فلان
 مادام حيا وان خرجت يده عن اقيامه بامر الوقف لم يتقطع عنه المال حينئذ
 يأخذه في كل سنة مادام حيا ولو جعله لولد القيم ونسبه أبدا بعد موته جاز كان
 ذلك المال جاريا عليهم بعد موته بحكم شرطه ولو وقف أرضا ووقف معها
 عبيدا يعملون فيها وشرط نفقتهم من غلتها بالعرف ثم مرض بعضهم يستحق
 النفقة ان قال على ان يجري عليهم نفقاتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء
 وان قال لهم فاعمالهم لا يجري شيء من الغلة على من تهرط منهم عن العمل
 ولو باع العاجز واشترى بثمنه عبدا مكانه جاز وان جنى أحد منهم قبل المتولي

مطالب الجنون المطبق ما يتيقن
 حولا

مطالب اذا لم يباشرا قدر

ما هو الاصلح من الدفع أو القداء ولو فداها كثر من ارض الجباية كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداء أهل الوقف كانوا متطوعين ويترك العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة ولو وقف أرضه على مواليه مثلا ثم مات بفعل القاضى للوقف قسما وجعل له عشر الغلة وفي الوقف طاحون في يد رجل بالمقاطعة لا يحتاج فيها الى القيم وأصحاب الوقف يقبضون غلتها منه لا يستحق القيم عشر غلتها لان ما يأخذها إنما هو بطريق الابرة ولا أجرة بدون أهل والله تعالى أعلم

مطلب ما يأخذ القيم أجرة

• (فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز) • أول ما يقع فيه القيم في غلة الوقف البداء بعمارة وأجرة القوام وان لم ينشرطها الواقف نصا بشرطه اياها دلالة لان قصده منه وصول الثواب اليه دائما ولا يمكن ذلك الا بها ويتجرب في تصرفاته النظر للوقف والغلبة لان الولاية مقبلة به حتى لو أجزا الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجزه من ابنه أو أخته أو عبده أو مكاتبه للتممة ولا تظرمعها وسباني ما فيه من الاختلاف في باب الاجارة ولو اشترى المتولى بما فضل من غلة وقف المسجد حائوتا أو مستغلا آخر جاز لان هذا من مصالح المسجد فلا باعه اختلاف واقبه والصحيح انه يجوز لان المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون من جملة أوقاف المسجد ولو خشي القيم هلاك النخل أو الشجر الذي في الارض يجوز له ان يشتري ما يفرسه فيها لا يقي شجرها ولا يضاف بعضها بعضا ولو أراد المتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد دهنا أو حصرا أو اجراء أو حصا ليفرش فيه يجوز ان وسع الواقف في ذلك للقيم بان قال يفعل ما يراه من مصلحة المسجد وان لم يوسع بل وقف لبناء المسجد وعمارة فليس له ان يشتري ما ذ كرنا لانه ليس من العمارة والبناء وان لم يعرف شرطه في ذلك يتظر هذا القيم الى من كان قبله فان كان يشتري من الغلة ما ذ كرنا جاز له الشراء والا فلا ولو اشترى بغلته ثوبا ودفعه الى المساكين يضمن مائة من مال الوقف لو وقع الشراء له ولو طلب من القيم خراج الوقف والجباية وليس في يده شيء من الغلة قال الفقهاء أبو القاسم ان كان الواقف أمره بالاستمدانة جاز والا كان ذلك في ماله ولا يرجع به في غلته وقال الفقهاء أبو الليث اذا استقبله أمر ولم يجد

مطلب في شراء المتولى المحصر والاهن

يد من الاستدانة فيبقى له ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع به في غلة الوقف
 لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطق ان القيم لو استدان
 شيئا يجعله في غن البذر لارزاعه في أرض الوقف ان كان باذن القاضي جازعده
 الكل وتقيد الاستدانة بما ذكر انما هو فيما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة
 واما اذا كان في يده شيء منها واشترى شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان
 يرجع بذلك في غلته وان لم يكن بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقد
 الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع به على موكله ولا يصح أن يرهن القسم
 الوقف بدین لانه يلزم منه تعطيل فلورهن القيم دارا من الوقف وسكن المرتين
 فيها قالوا يجب عليه أجر مثلها سواء كانت هذه الاستغلال أو لم تكن
 احتياطا في أمر الوقف ولو تناول الاكل من غلة الوقف شيئا فصار له المتولى
 على شيء ان وجد منه على ما ادعى أو كان مقر الاكل ان يحط شيئا عنه ان كان
 الاكل غنيا وان كان محتاجا جاز ان لم يكن ماعليه فاحشا ولو أخذ منه متولى
 الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيم حشيش
 المسجد الذي يكون في أيام الربيع يزار ان لم يكن له قيمة والا فلا يجوز له طرحه
 ويضمن الاخذ قيمته ولو مال حوائت بهضم اعلى بعض والاول منها وقف
 والباقي له والمتولى لا يهر الوقف قال أبو القاسم ان كان الوقف غلة كان
 لاصحاب الحوائت أن يأخذوه بتسوية الحائط المائل من غلة الوقف وان لم
 يكن له غلة في يد المتولى رفعوا الامر الى القاضي بامر بالاستدانة على
 الوقف لاصلاحه حائط بين دارين احدهما وقف والاخرى ملك فانه يهدم
 وينشاء صاحب الملك في حدود الوقف قال أبو القاسم يرفع القيم الامر الى
 القاضي ليحيره على نقضه ثم يبينه حيث كان في القديم ولو قال القيم للباقي
 انا اعطيتك قيمة البناء واقره حيث بنيت وابن أنت لنفسك حائطا آخر في حدودك
 قال أبو القاسم ليس للقيم ذلك بل يأمره بنقضه وبنائه حيث كان في القديم
 ولو أراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحقاظها وليجمع
 فيها الفسلات جاز له ذلك ولو كان الوقف خانا فاحتاج الى خادم يكسح الخان
 ويقوم بفتح بابه وسده فسلم القيم بعض البيوت الى رجل أجرة له ليقوم بذلك
 جاز وليس له ان يبني في الارض الموقوفة بيوتا تستغل بالاجارة لان استغلال

مطلب أخذ من غلة الوقف
 ومات بلا بيان لاضمان عليه

الأرض بالزراعة فإن كانت متصلة بيوت المصر وترغب الناس في امتحان
بيوتهم والغلة من البيوت فوق غلة الزراعة جازله حيثما البذر يكون
الاستغلال بهذا أنفع للفقراء ولوا جمع من غلة وقف على الفقراء أو على
المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نائبة بان غالب جماعة من الكفرة على
مكان فاحتج في دفع شرهم الى مال يجوز للحاكم ان يصرف ما كان من غلة
المسجد في ذلك على وجهه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال
ويكون ديناً كره الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري ولو كان
الوقف على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى الاصلاح وظهر
اها وجهه بر يخاف المتولى فوته ان صرفها الى العمارة والاصلاح لم يوفق
الاسارى أو عانة المغازى المنقطع فانه يتظر ان لم يكن في تأخير المرممة
ضرر ظاهر يخاف منه خراب الوقف يصرفها في ذلك البر ويؤخر المرممة الى
الغلة الثانية وان كان في تأخيرها ضرر ظاهر يصرفها الى المرممة فان
فضل شيء يصرفه في ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصديق
بالغلة على نوع من الفقراء فاما عمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما
لا يتصور فيه القليل فانه لا يجوز صرفها فيه لانه تصديق عبارة عن
التملك فلا يصح الاعلى من هو أهل لاقلاك ولو أنفق المتولى دراهم الوقف
في حاجته ثم أنفق من ماله منها في مصارفه جاز ويبرأ عن الضمان ولو خلط
من ماله بدراهم الوقف مثل ما أنفق كان ضامناً لكل فانه الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل وهذا بناء على القول بان الخلط استلزام كما عرف في موضعه
والله تعالى أعلم

• (فصل في اشتراط الواقف ان من أحدث في الوقف حد ثابري بطلاله
أو نازع القيم فهو خارج منه) ولو اشترط الواقف في كتاب وقفه ان من أحدث
من أهل الوقف حد ثابري بطلاله أو شيأ منه أو فسد ما دخل يد انسان
فيه فهو خارج من هذه الصدقة ولا شيء له في شيء من غلتها وما كان له منها فهو
مردود على من كان من أهل هذه الصدقة معناه على اصلها وتصحها
وثبتها في وجودها وسبيلها الموصوفة في هذا الكتاب كشرطه جائز
وهو على ما شرط فلونازع به من أهل الوقف فيه وقالوا انما يريد تصحيحه

واصلاحه وقال سائرهم انما يريدون ابطاله وافساده وقد شرط الواقف ان
 من فعل ذلك فهو خارج منه ينظر القاضي الى امر المنازعين فيه فان كانوا
 يريدون بمنازعتهم تصحيحه واصلاحه فذلك ائتمهم وهم في الوقف على حالهم
 وان كانوا يريدون بها ابطاله اخرجهم منها واشهد على اخراجهم فان قالوا
 ان القسم بطلنا يمنع حقوقنا وانما ننازع في حقوقنا لا في ابطال الوقف ينظر
 القاضي ايضا فيما قالوه كالأول ولو شرط ان من تعرض لفلان والى هذه
 الصدقة من أهلها ونازعه فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه من غير
 تقييد بابطال الوقف وفساده ونازعه بعضهم وقال منعتي من الغلة فانه
 يكون خارجا عنه ولم يبق له فيه حق وان كانت منازعته اطلب حقه فلا
 بشرطه المطلق لانه لو صرح به فقال على انه ان نازع فلانا نظر هذه الصدقة
 أحد فطالبه بحقه من الغلة فهو خارج من الوقف ولا حق له فيه فطالبه واحد
 منهم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان نازع فلانا متولى هذه
 الصدقة أحد من أهل الوقف فامر به اليه أو قال الى فلان رجل آخر ان شاء
 اقره وان شاء اخرج به وصرف ما كان له من الغلة الى من يرى من أهل الوقف
 كان أمرا المنازع في الابقاء وعدمه اليه فان اخرج به مرة ليس له ان يعيده وان
 أراد اخرجه فكل ما فيه قابلية لخرجه بعد ذلك والتمرق ان باخرجه
 اياه قد فعل ما شرط له وليس فيه ما يقتضي التكرار وباقائه لم يفعله شيئا
 وانما تركه وهو ليس بفعل فكان الشرط باقيا بحاله ولو شرط له رد من يخرج به
 منه جاز له رده ثم لو نازعه بعد الرد ورأى اخرجه ليس له اخرجه لانتفاء
 الشرط الا ان يذكر انما يقتضي تكرار الاخراج منه بمنازعته له كقوله وكل
 نازعه اخرجه وان رأى رده اعاده فيثبت ويجوز له تكرار الزل والتولية
 في كل نازعة ولو شرط مثل ذلك للقيم وشرط له الايصاء به جاز واذا أوصى
 به الى رجل جاز له مثل ما جاز لا يصل ولو شرط الايصاء بذلك الشرط لكل من
 يلي عليه عم الحكم كل من يلي عليه من الثوام والله تعالى أعلم
 (فصل في انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه) لو أنكر المتولى
 الوقف وادعى انه ماله يصير غاصبا له ويخرج من يده لصيرورته خائفا لا انكار
 ثم ان كان الواقف حيا فهو خصمه في اخراج من يده ثم هو بالخيار ان شاء

أبقاه في يده نفسه وإن شاء دفعه إلى من يشاء وجعله والباع عليه وإن نقصت
الارض ضمن النقصان الحاصل بعد الجرد لا ما قبله لصيرورته غاصباً له من
ذلك الوقت وكذلك إذا أهدم شيء من الدار بعد انكسار وقسمتها فإنه يضمه
ويبنى به ما أهدم منها وإن كان ميتاً وطالبه أهل الوقف به أقام القاضي له
قيماً وأخرجته من يده إذا صح أمره عنده ولو غصبها غيره المتولي ترد إليه ويضمن
الغاصب النقصان ويصرف يده في عمارتها ولا يصرف لأهل الوقف لكونه
بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك إذا قام مقامها
وإنما حقهم في الغلة خاصة ولو هدم الغاصب منها بناءً وأدخل فيها جذوعاً
وآجرًا ضمن ما أهدم منها وأمر به - دم ما بقي فيها ولو كانت أرضاً وغرس فيها
أشجاراً أمر ببقائها إن لم يضر الهدم والقلاع بالوقف وإن أضر به بان تحرق
الدار وتنقص الارض برفعها ما لا يمكن منه ويضمن القيمة له قيمته - أمثلة لو عين
أن كان في يده من غلته ما يفي للضمان والآجر وأعطى الضمان من
الآجرة وإن أراد الغاصب قلع الشجر من أقصى موضع لا ينقص الارض فله
ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن له ما بقي في الارض من الشجر إن كان له
قيمة والأفلا ولو كانت أرضاً فكريه الغاصب وحفر أنهارها وفعل نحو ذلك
مما ليس بمال متقوم لا يرجع بشيء ولو كانت داراً فتنقحها وجعلها
وطين سطوحها لا شيء له إن لم يمكنه أخذه وإن أمكنه الأخذ أخذته وإن نقصت
الدار بأخذ هذه ضمنه ولو غصب به رجل وأخرجته من يده نفسه أو غصب منه
وعجز عن رده في الصورتين ضمن قيمته في قول من يرى تضمين العقار ثم يشتري
بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الأصل فإن ردت الارض المغصوبة
قبل أن يشتري بالقيمة بدل ترد إلى من أخذت منه وإن ردت بعد الشراء
رجعت الارض إلى ما كانت عليه وقفاً ويضمن التيم القيمة للغاصب وتكون
الارض التي اشتراها له ويرجع على أهل الوقف بما صرفه عليهم من غلتها ولو
باعها لبرده عوض القيمة بالنقص منها كان النقصان عليه خاصة ولا يرجع به في
غلة الوقف قياساً واستحساناً ذكره لال ولو ضاعت منه القيمة لا يضمنها لهم
لكونه أميناً ولو هلكت القيمة ثم ردت الارض المغصوبة ضمن قيمتها ويرجع
به في غلة الوقف ثم بعد الامتناع تصرف الغلة لأهلها ولو ضمن الغاصب قيمة

مطلب هدم الغاصب منها
بناءً وأدخل جذوعاً وجرأ
ضمن ما أهدم وأمر به دم
ما بقي الخ

الوقف الذي تخرج من يده المجزء عن رده ثم يرجع الى يده فانه لا يملكه لعدم قبوله
 الملك كالدبر اذا غصب وضمن غاصبه قيمته لمجزءه عن رده باياقه مثلاً فانه لا يملكه
 اذا ظهر بل يعود الى مولاه ويرد الى الغاصب ما أخذ منه وليس له حبس
 الوقف بعد رجوعه اليه لاخذ مادته كالدبر ولو استغل الغاصب الارض
 سنين بالزراعة فالعلة له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها
 وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال التيم
 وما أعد للاستغلال ولو استغل ثمنها وشجرها فعليه رد الغلة ان كانت قائمة
 ورد مثلها أو قيمتها ان كانت هالكة اتفاقا بين المتقدمين والمتأخرين لكونها
 نعمة من عين الوقف ويصرف ذلك لاويابها تعلق حقهم به بخلاف قيمة عين
 الوقف على ما بينا ولو أخرجت الارض في يد الغاصب غلة ثم تلفت بأفة سارية
 لضمان عليه لعدم وجود الغصب فيها ولو كانت الغلة موجودة وقت
 الغصب ثم تلفت نفعها بالغصب بآياها مع الاصل ولو زادت قيمة الوقف في يد
 الغاصب ثم غصب منه وعجز عن رده ينبغي للقيم ان يختار تضمين الثاني لكونه
 أوفر على أهل الوقف الا ان يكون معدوماً واذا اتبع القيم أحدهما برئ
 الآخر من الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الاول أو الثاني برئ الآخر
 ولو غصب أرضاً أو داراً فهدم بنائه الدار وقلع أشجار الارض ولم يقدر على ردها
 فضمنه القيم قيمة الارض ولشجرها والدار والبناء ثم رد الارض أو الدار
 والمنقض المهدوم والشجر المقلوع باق بعد فانه يكون للغاصب فيرد اليه القيم
 حصة الارض من القيمة ويصرف حصة الشجر والبناء في العمارة ولو هدم
 بناء الدار غير الغاصب يأخذ القيم أرض الدار من الغاصب ثم هو بالخيار في
 تضمين قيمة البناء أي بماتاً فان ضمن الغاصب رجع بما ضمن على الهادم
 وان ضمن الهادم لا يرجع على أحد ولو ضمن الغاصب البناء في قيمة البناء لم يبق
 للقيم عليه سبيل وان كان الغاصب مع عدم الرد القيمة الى من كان الوقف في يده
 يوم البناء ولو غصب رجل أرضاً وقفاً وأجرى عليها الماء حتى صارت بحراً
 لا تصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشتري يوم الأرض أخرى فتكون وقفاً على شروط
 الاولى ولو وقف رجله وضعاً فاستولى عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ من الغاصب قيمة ويشترى

بها موضعا آخر فبقية وقفه على شرائط الاول فقبل له أليس يسع الوقف لا يجوز
فقال اذا كان الغاصب جاحدا واپس للوقف فبينة يصير مستمرا كما والشئ
المسبل اذا صار مستمرا كما يجب به الاستبدال كالقرس المسبل اذا قتل والعبد
الموصى بثلثة الكعبة اذا قتل والله تعالى أعلم

(باب اجارة الوقف ومن ارعته ومسا قاته)

لوشروط الواقف ان لا يؤجر المتولى الوقف ولا شيئا منه او ان لا يدفعه من اربعة
او ان لا يعامل على ما فيه من الاشجار او شرط ان لا يؤجر الا ثلاث سنين
ثم لا يعده عليه الا بعد انقضاء المدة الاول كان شرطه معتبرا ولا يجوز
مخالفته ولو قال من احدث من ولاية هذه الصدقة شيئا عدا كرهه وخارج من
ولايتها وهي الى فلان كان كذا قال ولو لم يذكر في صك الوقف اجارته فمراى
الناظر اجارته او دفعه من اربعة مصلحة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ما كان
ادر على الوقف وانفع للفقراء جازله فعليه الا ان في الدور لا تؤجر أكثر من
سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيها
تصرف الملاك على طول الزمان يظنه مالكا ما في الارض فان كانت تزرع
في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو
في كل ثلاث سنين مرة جازله ان يؤجرها مدة يتكفى المستأجر من زراعتها ولو
شرط ان لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وبيعها
أكثر من سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء لا يجوز له مخالفة شرطه بائجارها
أكثر بل يرفع الامر الى القاضي ليؤجرها أكثر من سنة لكونه انفع للوقف
فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى ولو استثنى في كتاب وقفه
فقال لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء شيئا فيؤجره ايجارها
اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الامر الى القاضي للاذن لنفسه فيه ولو اجر
القيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف
أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تجهيل الابرة لحال من الاحوال
وقال الفقيه أبو بكر البلخي اننا أقول بفساد الاجارة مدة طويلة لكن الحاكم
يتصرف فيها فان حصل للوقف بها ضرر باطلها وهكذا قال الامام أبو الحسن
على السعدي وعن الفقيه أبي الليث انه كان يجيز اجارة الوقف ثلاث سنين

من غير فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا تؤجر اكثر من
سنة وعن الامام ابي صفص البخاري انه كان يجيز اجارة الضمير ثلاث
سنين فان اجرا اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ
لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يطله وبه أخذ الفقيه ابو
الليث ولو احتاج القيم الى اجارة الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان
يعتد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن
فلان ارض كذا وكذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا عقد كل سنة بكذا من غير
ان يكون بعضهم شرط البعض فيكون العقد الاول لازما لانه مخير والثاني غير
لازم لانه مضاف وفيه نظر لانهم قالوا بان الاول لازم والثاني غير لازم لكونه
مضافا فلا يثبت المقصود وذكر شمس الائمة السرخسي ان الاجارة المضافة
تكون لازمة في احدي الروايتين وهو الصحيح وذكرنا ايضا ان القيم اذا
احتاج الى تعجيل الاجرة بعد عدة عقود مترادفة على نحو ما قالوا واجمعوا ان
الاجرة لا تخل في الاجارة المضافة باستمرار التعجيل فكان فيما قالوا نظر من
هذا الوجه ولو اجر متولى الوقف او وصى اليتم منزلا للوقف او لليتم
بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل على اصل
اصحابنا ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا وذكرنا ايضا في كتابه انه لا يصير
غاصبا ويلزمه اجر المثل فقبل له اتفاق بهذا قال نعم ووجهه ان المتولى
والوصى ابطلا بالتسمية ما زاد على المسمى الى تمام اجر المثل وهما لا يملكانه
فيجب اجر المثل كالأجر من غير تسمية اجر وقال بعضهم يصير المستأجر
غاصبا عند من يرى غصب العقار فان لم ينقص شي من المنزل وسلم كان على
المستأجر الاجر المسمى لا غير والفتوى على انه يجب اجر المثل على كل حال
وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السعدي في هذا رجل غصب دار صبي أو
وقفا كان عليه اجر المثل فاذا وجب اجر المثل ثم قاطنك في الاجارة باقل من
اجر المثل ولو استأجر وقتا ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مشاهير المداخات
السنة الثانية كثرت رغائب الناس فيها فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولى
نقص الاجارة بنقصان اجر المثل لانه انما يعتبر وقت العقد وفي وقت كان المسمى
اجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك ولو كان احد المستحقين متوليا فاجر

فإن لا تنفسخ الاجارة لانها وقعت للوقف كما لا تنفسخ بموت الوكيل المؤجر
او القاضي ولو تقبل المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي
العقد الا اذا تقبله من القاضي لنفسه فحينئذ يتم اقيامه بانهين ولو استأجر
رجل ارضا وقفه او بنى فيها حائطا ثم جاء آخر فزاد في اجرة الارض واراد اخراجه
منها ينظر ان كان استأجرها مشاهرة جاز للمتولى مسحها عند رأس الشهر
لانها اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر ثم ان لم يضر رفع
البناء بالارض كان لصاحبها رفعه وان اضر جاز للمتولى ان يدفع اليه قيمته
ويصير وقفا وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يترتب لصاحب البناء الى ان يمكن
تخليصه من غير ضرر بالوقف فيما خذه ولو اجر المتولى ضبعة من رجل سنين
معلومة ثم مات المؤجر والمساكين اجر قبيل انقضاء المدة فزرع ورثته الارض
يذروهم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تكون الغلة للورثة ثم ان
انتقصت بزراعتهم بعد موت المستأجر يلزمهم ضمان النقصان ويصرف في
مصلح الوقف دون اهله للمساكين وهذا على وزان قوله في اجارة الوقف بدون
اجر المثل ولو استأجر المتولى رجلا في عمارته لم يجز بدراهم ودانق واجر مثله
دراهم فاستعمله في عمارته ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع
ما نقد لانه لما زاد في الاجر اكثر مما يتغابن القاس فيه صار مستأجر نفسه
دون المسجد فاذا تقدم من ماله يلزمه ضمانه ولو كانت الزيادة مما يتغابن فيها
تقع الاجارة للمسجد فلا يضمن ما دفع ومثله حكمنا ونفصلا ما اذا استأجر
مؤذنا لخدم المسجد باجر معلومة لكل سنة ولو استأجر فقيرا موقوفة
على الفقراء وسكن فيها وترك المتولى الاجر له بحصته من الوقف جاز كالوترك
الامام خراج الارض لمن له حق في بيت المال بحصته منه وللمتولى ان يحتال
على مدونه لمساكين تأجر الوقف ان كان مليا وان اخذ منه كفا لا بالاجر فهو اولى
بالحوار ولو مات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب
من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وهكذا
الحكم لو كانت الاجرة معجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في التماس
وقال هلال رحمه الله غير اني استحسن اذا قسم المجهل بين قوم ثم مات بعضهم
قبل انقضاء الاجل الى لأرد القسمة واجيز ذلك ولو اجر القيم الوقف عن

مسئلة في استحقاق الميت
ما خرج من الغلة قبل موته

يستحق غلته جاز لان حق الموقوف عليهم في الغلة لا في رقبة الوقف - حاتوت
 اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى ان يسأجر ارضه باجر المثل قالوا ان
 كانت العمارة بحيث لو رقت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر صاحب
 البناء كلف رقبته ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر - دار لرجل فيها
 موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولي شيء من غلة الوقف وأراد
 صاحب الدار استئجاره مدة طويلة قالوا ان كان لذلك الموضع مسلك الى
 الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان
 لم يكن له مسلك اليه جازت اجارته مدة طويلة ولو باع القيم اشجارا في أرض
 الوقف ثم أجرة الأرض من المشتري قالوا ان باعها بغير رقبها ثم أجرة الأرض
 جازت الأجرة وان باعها من وجه الأرض ثم أجرة الأرض لا تصح الاجارة لان
 مواضع الاشجار مشغولة وهذا الحكم لا يختص بالوقف ولو أجرة الناظر
 الوقف بشيء من العروض او بمجبر وان معين قيل يجوز بالاخلاف بخلاف
 بيع الوكيل واجارته به فانه يجوز عندنا ان حنيفة ولا يجوز عندهما - قال
 النقيب أبو جعفر في زماننا الأجلدة تكون على الاختلاف أيضا لان المتعارف
 الاجارة بالدرهم والدنانير ولو أجرة ما يحنطة او شهير مالم يقاها العدة ولو شرطه
 مما يخرج منها فسد - ولو أجرة الموقوف عليه الوقف قال النقيب أبو جعفر رحمه
 الله في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن
 معه شرط فيه جاز له ايجار الدور والحوانيت واما الأرض فان شرط الواقف
 البداة بالخراج او المشر وجعل له موقوف عليه ما فضل من العمارة والموتة
 يمكن له ايجارها لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيه فوت
 شرط الواقف وان لم يكن شرط البداة بما ذكرنا او أجرة الموقوف عليه او
 زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والموت عليه وكذا لو كان
 الموقوف عليهم اثنين او اكثر فتم ايقافهم او أخذ كل واحد أرضا لزرعها
 لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف ان كانت الأرض عشرة يتيوزها ياتهم وان
 كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية انهم يشترطون
 البداة بالخراج من غلتها فلو جاز فيها التهايل لم يكن الخراج في الغلة ويكون في
 ذمة الموقوف عليهم فيكون فيه تغيب بشرط الواقف - أرض موقوفة في قرية

مطالب اجر الموقوف عليه
 الوقف

يزرعها أهل القرية بالثلث أو النصف وفيها حكم من جهة قاضي البلدة
فاستأجر رجل من الحماكم الأرض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك الزرع
جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى إن يأخذ
حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لأن قاضي البلدة إن
جعله متوليا قبل تقليد الحماكم أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل
ولاية الحماكم في تقليده وإن جعله متوليا بعد ما قلده الحماكم الحكومة
فقد أخرجته عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح اجارته ويجعل وجودها
كعدمها فحق زرعها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها إليه من اربعة
على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج
ولو غصب أرضا وقفا وفعل فيها شيئا ليس بمقوم كالكراب وحفر الانهار
أو التي فيها سرقة أو اختلط بالتراب وصار بمنزلة المستهلك لا يضمن القيمة وإن
زاد فيها مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر بقلعه كما تقدم ولو أجر الوقف
بما لا يتغابن فيه لا تجوز الاجارة وينبغي للقاضي إذا رقع اليه ذلك أن يطلها
ثم إن كان المؤجر مأمونا وكان مافعه على سبيل السهو والغفلة فسخ الاجارة
وأقرها في يده وإن كان غير مأمون أخرجها من يده ودفعها إلى من يوثق به
وهكذا الحكم لو أجرها سنين كثيرة يخاف على الوقف تبطل الاجارة ويخرجها
من يد المستأجر ويجعلها في يده من يوثق به ولو قال المتولى قبضت الاجرة
ودفعتم إلى هؤلاء الموقوف عليهم وأنكروا ذلك كان القول قوله مع عينته
ولا شيء عليه كالودع إذا ادعى رد الوديعة وأنكر المودع لكونه منكرامعنى
وإن كان مدعى بصورة والعمرة لاهى ويبرأ المستأجر من الاجر وكذلك
لو قال قبضت الاجرة وضاعت مني أو سرق كان القول قوله مع عينته لكونه
أمانة ولو أجر المتولى الوقف من أيها أو ابنه أو من عبده أو مكاتبه لا يجوز
عند أبي حنيفة ويجوز عندهما فيما سوى عبده ومكاتبه ولو استأجر
من رجل أرضا أو دارا قضا الاجارة فأسده وزرعها أو سكنها يلزمه أجر مثلها
لا يتجاوز به المسمى ولو لم يزرعها أو لم يسكنها لا يلزمه أجره وهذا بناء على
قول المتقدمين ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ
التأدي الاجارة ويخرج منه من يده ولا يقر أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل

مطلب قال قبضت الاجرة
ودفعتم إلى الموقوف عليهم
الخ

مطلب لا يقر أحد الناظرين
بالاجارة

أحدهما صاحبه فقد جازت الاجارة ولو أذن القيم المستاجر بالعمارة
وقاصصه من الاجرة جاز ولو اشترط المرمة عليه نفسه الاجارة بلها
بمخلاف ما لو عين لها دراهم معلومة فان الاجارة تكون صحيحة ولو استاجر
دار الوقف وجعل رواتقها مربوطا بالدواب بضمن النقصان لانه بغير اذن ولا
بؤجر الغرض الخبيس في صيد الله الا اذا احتاج الى النفقة واذا دفع المتولى
الارض من اربعة الى رجل ايزرعها يذره على ان ما يخرج الله تعالى يكون
نصفه للوقف ونصفه المزروع جاز عند أبي يوسف ومحمد وكذلك ان دفع البذر
والارض من اربعة بالنصف جاز ان كان فيها محاباة يتغابن بمثلها وان لم يتغابن
بمثلها لا يجوز ولو كان في ارض الوقف شجرة فدفعه معاملة بالنصف مثلا جاز
ولو زرعها القيم يذرها اهل الوقف جاز وله ان يكرى أنهارها وسواقيها واذا
دفعها من اربعة فالخراج أو العشر من خمسة أهل الوقف لانها اجارة مع في
ولا يقطع العشر بوقف الارض لان الله تعالى عزله وبها فلا يتغير بالوقف
الا ترى انه يجوز وقفها على غير من جعل الله له العشر ابتداء وصار كالوقف
التصدق به اتبع المائتين ثم حال عليها الحول فانه يلزمه زكاتها ثم يصرف الباقي
فيما نذر ولو دفع الناظر الارض من اربعة والشجرة معاقاة ثم مات قبل انقضاء
الاجل لا يطل العقد لانه عقد لاهل الوقف بخلاف ما لو مات المزارع قبل
انتهاء الاجل فانه يطل العقد لانه عقد لنفسه ولو زرعها الواقف وقال
زرع نفسي يذري وقال اهل الوقف زرعها الناس ان القول قوله
ويكون الخارج له وان لم يشترط استغلاها لنفسه لكون البذر من قبله
ولو سألوا القاضي في ان يخرجها من يده لزراعها اياها لنفسه لا يخرجها من يده
بل يأمره بزرعها للوقف فان اعتل بعدم البذر والموت المحتاج اليها اذن له
بالامتناع على الوقف وصرف ما يستدينه في غنم البذر وما لا بد منه للزرع
فان ادعى العجز بامر القاضي اهل الوقف بذلك مع بقائها في يد الواقف فان
قالوا انه اذا صار ذلك في يده يأخذه ويبيعه لنا ولكن نزرعها نحن انما نرفع يده
عنه لا يجيبهم الى ذلك لانه احق بالقيام عليه الا ان يكون غير مأمون فحينئذ
يخرجها من يده ويبيعه له في يده بوقوفه واذا صار الخارج له يضمن ما نقصت
الارض بزرعته واذا زرعها ثم اصاب الزرع آفة فقال زرعها لهم صدق

مطلب لا يؤجر الغرض
الخبيس الا اذا احتاج الى
النفقة

في ذلك وله ان يأخذ ما استدان لكانها من غلة أخرى ولو اختلف هو واهل
الوقف فيما اتفق كان القول قوله فيه لان اليه ولايتهم وكذا الزرعها غيره
و ادعى انه زرعها للوقف وصدقه الواقف على ذلك ا كونه وكبلا عنه في
زراعتها وكذلك لو اختلف متوليها مع اهل الوقف فقال زرعها بالنفسي
وقالوا انما زرعها لنا كان القول قوله في ذلك اكون البذر له وما حدث منه
فهو واصاحبه فصار كالواقف والله تعالى اعلم

* باب بناء المساجد والربط والسقايات والدور في النفوس
والحنانات وجعل الارض مقبرة *

قال ابو يوسف رحمه الله ليس التسليم بشرط في المسجد ولا في غيره من الاوقاف
وقد تقدم بيان وجهه فاذا قال جماعات هذا المكان مسجدا واذن للناس
بالصلاة فيه يصير مسجدا وقال محمد رحمه الله وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لا يزول عن ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي ثم
التسليم في المسجد أن يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن أبي حنيفة فيه رويان في
رواية الحسن عنه بشرط أداء الصلاة فيه بجماعة باذنه اثنان فصاعدا وبها
أخذ محمد وفي رواية أخرى عنه اذا صلى فيه واحد باذنه يصير مسجدا الا ان
بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة ولم يذكر هذه الزيادة في ظاهر
الرواية فيمكنني بصلاة الواحد لان المسجد حق الله تعالى أو حق عامة المسلمين
والواحد في استيئانه حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح
رواية الحسن لأن قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وهو في
المسجد باداء الصلاة بالجماعة اما الواحد فانه يصلي في كل مكان ثم على الرواية
التي لا يشترط الاداء فيها بجماعة اذا بقي رجل مسجدا او صلى فيه هو وحده هل
يصير مسجدا اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم لان محمدا ذكر في الكتاب ان
على قول أبي حنيفة لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه مبنيا للعجماء ول قد دخل فيه
بانيه وغيره وقال بعضهم لا تكفي صلواته وهو الصحيح لانهم انما اشترطوا لاجل
القبض للعامة وقبضه لا يكفي فكذا صلواته ولو بنا، وسما الى المتولى هل
يصير مسجدا قبل اداء الصلاة فيه لا رواية فيه عن أصحابنا واختلف المشايخ
فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما تم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولى

لأنه نائب عن الموقوف عليهم قال في الاختيار وهو الصحيح وكذا إذا سلمه
 إلى القاضي أو نائبه وقال بعضهم لا يصير مسجداً بالتسليم إلى المتولي وهو
 اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله إذ قبض كل شيء بما يليق به كما مر
 في شرط التسليم رجل له مساحة لإنشائها فامر قوماً أن يوافقوها بجماعة
 قالوا إن أمرهم بالصلاة أبداً ولم يذكره ولكن أرادته ثم مات لا يورث عنه
 وإن أمرهم بالصلاة ثم راو سنة ثم مات يكون لورثته لأنه لا بد من التأيد
 والتوقيت ينفيه ولو جعل داره مسجداً وجعل رجلاً واحداً مؤذناً وإماماً
 فأذن الرجل وأقام وصلى وحده كان تسليماً لأن أداها باذان وإقامة
 كإقامة الجماعة وهذا قالوا لو صلى واحد من أهل المسجد باذان وإقامة
 لا يكون إن بقي بعده من أهله أداؤه بالجماعة عند البعض ولو جعل
 متولى المسجد منزلاً موقوفاً على المسجد مسجداً وصلى الناس فيه سنين ثم
 تركت الصلاة فيه وأعيد منزلاً مستغلاً جاز لعدم صيرورته مسجداً يجعل
 المتولي ولو اتخذ رجل مسجداً للصلاة الجنازة أو الصلاة العبد هل يكون له
 حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجداً حتى إذا مات
 لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ للصلاة الجنازة فهو مسجد فلا يورث عنه
 وما اتخذ للصلاة العبد لا يكون مسجداً مطلقاً وانما يهبط له حكم المسجد في
 صحة الاقتداء بالامام وإن كان منفصلاً عن الموقوف وفيما سوي ذلك فليس
 له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال أداء الصلاة لا غير وهو
 والبيان سواء ويحجب هذا المكان عما تجب عنه المساجد احتياطاً ولو
 اتخذ مسجداً وتحت شجره سرداب أو فوقه بيت أو جعل وسط داره مسجداً وأذن
 للناس بالدخول والصلاة فيه من غير أن يقر له طريقاً لا يصير مسجداً ويورث
 عنه إلا إذا كان السرداب أو العلو لمصالح المسجد وكانوا يفتقرون عليه وروى
 الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله أنه أجاز أن يكون الأسفل مسجداً إذا كان
 الأعلى ملكاً لأن الأسفل أصل وهو عما يتأبدون العكس وعن محمد بن رحمه الله
 أنه لما دخل الري أجاز ذلك بكل حال لضيق المنازل وعن أبي يوسف مثله لما
 دخل بغداد ولحق المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود إلى ملك
 الواقف عند أبي يوسف فيباع نقضه باذن القاضي ويصرف ثمنه إلى بعض

مطلب خراب المسجد وما
 حوله

المساجد ويهود الى ملكه أو الى ورثته عند محمد وذكر بعضهم أن قول
 أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد وهذا بناء على ما
 تقدم من اشتراط التسليم عند محمد ابتداء فكذا ويقام وعدمه عند أبي يوسف
 رحمه الله مطلقا ومن بنى رباطا أو خانة أو حوضا أو حفرة أو جعل أرضه
 سقاية أو مقبرة أو طريقا للهـ ابن فعند أبي حنيفة لا يلزم ما لم يحكم به ما لم
 أو يعاقبه بموته على ما تقدم من أصله وعند أبي يوسف يلزم بمجرد القول بما
 تقدم من أن التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد يشترط التسليم وهو
 النزول في النخيل والرباط والشرب من الحوض والاستقاء من البئر
 والسقاية والدفن في المقبرة بآذنه في الكل ويكتفى فيه بفعل واحد لتعذر
 الكل كما تقدم في أول الفصول وفي قاضيان وقال محمدان دفن فيها انسان
 فلا رجوع وكانها رواية عنه ووجهها أنه اعتبر أدلى جمع الميراث والوصية
 ولو بنى ما رستنا لتعالج فيه المرضى ووقف عليه أرضا لتنفق عليها على ما
 يحتاج اليه المرضى والأطباء يجوز أن جعل آخره للمساكين ولو كان طريق
 العامة واسما فبني فيه أهل محلة مسجد العامة وهو لا يضر بالمارة قالوا
 لا بأس به وهو مروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأن الطريق للمساكين
 والمسجد لهم أيضا ولو احتجج الى توسعته من الطريق أو توسعة الطريق منه
 ولا ضرر فيها على الآخر يجوز لما قلنا وليس لأهل المحلة أن يدخلوا شيئا من
 الطريق في دورهم ولو لم يضر بالمارة ولو ضاف المسجد على الناس وبجانبه
 أرض ملك لرجل تؤخذ منه بالقيمة كرهاد فبالضرر العام ويجبر المخاص
 بأخذ القيمة ولو كانت وقف على المسجد وأرادوا الزيادة فيه منها يجوز بأذن
 القاضي ولو أراد قيم المسجد أن يبنى حوائط في حرم المسجد دونائه قال
 الفقيه أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئا من المسجد سكا ومستغلا ولو أذن
 السلطان لقوم أن يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوائط وقف على المسجد
 أو أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن فكت عنوة وهو لا يضر بالناس يتفـذ
 أمره فيها وإن فكت صلحا لم يتفـذ لأنها إذا فكت عنوة تصير ملكا للغايبين
 فينفذ أمره فيها وإذا فكت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلا يتفـذ أمره فيها
 ولو حول أهل المحلة باب المسجد من موضع الى موضع آخر جاز ولو اشتري

مطلب ابن لاهل المحلة أن
 يدخلوا شيئا من الطريق في
 دورهم

مطلب حول أهل المحلة باب
 المسجد جاز

رجل موصى أو جعله طريقا للمسلمين وأشهد على ذلك صخ ويشترط مرور
واحد من الناس فيه بإذنه على قول من يشترط القبض في الوقت قال في
قاضيخان وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الأوقاف وقال على
قول أبي حنيفة يكون له الرجوع فيها إلا في المسجد خاصة وروى الحسن
عن أبي حنيفة أنه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما
سواه لأن النيش قبيح وحكى عن الحاكم المعروف بمهرويه أنه قال وجدت
في النوادر عن أبي حنيفة أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد
وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين يتطرقون فيها ولا يكون بناؤها
ميراثا لورثته وقال الخصاص بعد ذكره أوقاف الصحابة ومما يؤيد ذلك
ويصح به بناء المساجد فإن الناس جميعا أجمعوا عليها ثم قال وكذلك بناء
الحمامات للسبيل وكذلك عمارة السقايات للمسلمين وكذلك بناء الدور في
الثغور للسبيل وكذلك بناء الدور بمكة ينزلها الحاج وكذلك رجل
جعل داره أو بعضها طريقا للمسلمين وأخرجهم عن ملكه وأبانه فليس له
الرجوع في ذلك ولا رده إلى ملكه فهذه الأشياء كلها خارجة عن أملاك
مالكها إلى السبيل التي جعلوها فيها فالوقوف مثلها وظاهر أن ما ذكره
الخصاف من جنس ما حكى عن الحاكم من وجد أنه الرواية عن أبي حنيفة
فكان عنه ثلاث روايات الرجوع إلا في المسجد خاصة على ما قاله قاضيخان
من تسوية الكتاب الخ والرجوع إلا في المسجد وموضع الدفن على رواية
الحسن والرجوع إلا فيهما وفيما ذكره الحاكم والخصاف والله أعلم رجل
قال جعلت حجرتي هذه لدهن مراح المسجد ولم يزد عليه قال الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تصير الحجرة وقفا عليه إذا سلمها إلى المتولى وعليه الفتوى وليس له
أن يصرفها في غير الدهن وعن أبي حنيفة إذا جعل أرضه وقفا على المسجد
وسلم جاز ولا يكون له الرجوع لأن الوقف عليه بمنزلة جعل الأرض مسجدا
أو بمنزلة زيادة في المسجد رجل تصدق بداره على المسجد أو على طريق
المسلمين تكلم موافقه والفتوى على أنه يجوز وذكر الناطق أنه لا يجوز
ويكون ميراثا عنه وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في فصل ما يتوقف
جواز الوقف عليه وفي قاضيخان لو وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن أو يؤم

في مسجد بعينه قال الشيخ انه يبطل الزاهد لا يجوز هذا الوقف لانه قربة
وقعت اغير معين وقد يكون ذلك المؤذن او الامام غنيا وقد يكون فقيرا فلا
يجوز وان كان المؤذن فقيرا ويجوز الصدقة على الفقير لكن الوقف على
هذا الوجه لا يجوز ايضا والمحلة في ذلك ان يكتب في صدك الوقف وقفت هذا
المكان على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او المحلة فاذا خرب المسجد
او المحلة تصرف الغلة الى الفقراء اما اذا قال وقفت على كل مؤذن فقير
فهو مجهول فلا يصح كالتو قال اوصيت بثلاث مالى لواحد من عرض الناس
فانه لا يصح رجل اعطى دراهم في عمارة المسجد او مصالحة او نفقة قبل
بانه يصح ويتم بالقبض ولو اوصى بثلاث ماله لاجمال البر يجوز امراج المسجد
منه ولا يزد على سراج واحد ولو في رمضان لانه اسراف ولو اوصى لعمارة
المسجد قال ابو القاسم بصرف بما كان من البناء دون التزيين قبل ان يصرف
ذلك المال في المنارة قال ذلك من بناء المسجد وسئل ابو بكر البلخي عن
الوقف على المسجد ايجوز لهم ان يبنوا منارة من غلته قال ان كان ذلك من
مصلحته بان كان اسمع اهلهم فلا بأس به وان كان بحال تسع الجيران الاذان
بغير منارة فلا يرى اهلهم ان يفعلوا ذلك ولو نقش القيم المسجد من غلة الوقف
على عمارة كان ضامنا ولو قال اوصيت بثلاث مالى للمسجد قال ابو يوسف
هو باطل حتى يقول على المسجد وقال محمد هو جائز وذكرنا طفي اذا وقف
ماله لاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق
او لغير القبور او لانتخاذ السقايات والظلمات للمساكين او شراء الاكلان لهم
لا يجوز وهو جائز في الفتوى ولو جعل أرض صدقة موقوفة على مرمة
مسجد كذا وما يحتاج اليه وهي مثل تطيين سطحه وتاثير حيطانه وادخال
جذوع في سقته او غن بواريه وزيت قناريه ذكر الخصاص انه باطل لانه قد
تخرب المحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج الى مرمة فان زاد على ذلك وقال فان
استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جاز لانه مما يتايد ولو كانت الارض
وقفا على عمارة المساجد او على مرمة المقابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع أرض
وقف على عمارة لمسجد على ان ما فضل من عمارة فهو للفقراء فاجتعت الغلة
ولمسجد غير محتاج الى العمارة قال القسمة ابو بكر البلخي تجبس الغلة لانه

مطلب المنارة من بناء المسجد

مطلب وقف على مرمة المقابر
جاز

ربحا يحدث بالمسجد حدث وتسمى الارض بمال لا تغل وقال الفقهاء ابو
 جعفر الخواب كما قال وعندى انه لو علم انه لو اجتمع من الغلة مائة دارما لو
 احتاج المسجد والارض الى العمارة يمكن اعمارة بها ويقتضى تصرف
 الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف مسجد انهم قد اجتمع من غلة
 الوقف على مر مئة ما يحصل به البناء قال الخفاف لا تنفق الغلة في البناء لان
 الواقف وقف على المروة ولم يامر بان يبنى هذا المسجد والفقوى على انه
 يجوز ابناء تلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري
 سلبا ليرتقى به على السطح لكنته وتطينته أو يعطى من غلته اجر من يكس
 السطح ويخرج عنه الثلج ويخرج التراب المجمع في المسجد قال ابو نصره
 ان ينفذ ما في تركه خراب المسجد ولو كان باب المسجد في مهب الريح
 فيصيب المطر بابه ويتل داخله والخارج منه ويشق على الناس دخوله قال
 الفقهاء ابو جعفر يجوز ان يتخذوا له ظلة من غلة وقفه ان كان لا يضرب اهل
 الطريق ولو بسط من ماله حصيرا في المسجد فخرب المسجد واستغنى عنها
 فانها تكون له ان كان حيا ولو رفته ان كان ميتا عند محمد رحمه الله وان
 بليت كان له ان يبيعه او يشتري بثمنها حصيرا آخرى وهكذا الحكم
 لو اشترى قنديل او نحو له مسجد واستغنى عنه وعند ابو يوسف يساع
 ويصرف عنه في حوائج المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى
 مسجد آخر وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد عينه اذا
 استغنى عنه فخراب ما حوله ولو كفن رجل ميتا فافتقرت له الاسد يكون
 الكفن للذي كفنه لو حيا ولو رفته لو ميتا واذا صار ديباج الكعبة خلقتا
 بيده السلطان ويستعين به على امرها لان الولاية عليها لا غيره ولو كان
 يجنب المسجد ماء يضر بمناطه ضررا يمتد فارقا القيم او اهل المسجد ان
 يتخذوا من ماله حصيرا يحميه لمنع الضرر عنه قالوا ان كان الوقف على
 مصالح المسجد يجوز للقيم ذلك لان هذا من مصالحه وان كان على عمارة
 لا يجوز لان هذا ليس من العمارة ولو باع اهل المسجد حشيشه او جنازة
 صارت خلقة وفاعاها غائب اختل فوافيه فقال بعضهم يجوز والاولى ان
 يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذنه وهو الصحيح وليس لمولى

مطلب لو كان مهب الريح
 في باب المسجد

المسجدان يصح حل سراج المسجد الى بيته ولو ادعى رجل في مسجد أو مقبرة
حقا وقضى القاضي له على واحد من أهل المحلة بالينة كان ذلك قضاء على
جميعهم لأن واحد منهم خصم عن الباقي وفي الخان لا يقضى حتى يحضر
القيم أو نائبه ولو اشترى شيئا لمرة المسجد بدون إذن القاضي قالوا لا يرجع
بقيته في مال المسجد ولو أدخل المتولي جذعا من ماله في الوقف جاز وله أن
يرجع بقيته في غلة الوقف رجل يني مسجد في سكة فاحتاج الى العمارة
فمازعه أهل السكة فيها كان الباني أولى منهم بعمارة وليس لهم منازعته فيها
و كذلك لو نازعوه في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه دونهم الا اذا
عينوا رجلا أصح من عينه هو فحينئذ لا يكون تعيينه أولى ولا بأس أن يترك
سراج المسجد فيه من المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل
الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كسجديت المقدس ومسجد النبي صلى
الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت
العادة به في زماننا ويجوز للدرس بسراج المسجد ان كان موضوعا فيه
للصلاة وان كان موضوعا فيه للصلاة بان فرغ القوم من الصلاة وذهبوا
الى بيوتهم وبقي السراج فيه قالوا لا بأس بان يدرس بنوره الى ثلث الليل لانهم
لو أخرجوا الصلاة الى ثلث الليل لا بأس به فلا يطل حقه بتجديدهم وفيما زاد
على الثالث ليس لهم تأخيرها فلا يكون له حق الدرس ولو ان قومًا بنوا مسجدا
وفضل من خشبهم شيء قالوا يصرف القاضي كل في بيته ولا يصرف الى الدهن
والحصر هذا اذا سلوا الى المتولى ليعني به المسجد والا يكون القاضل لهم
يصنعون به ما شاؤا ولو جمع مالا لبنته في بناء المسجد فاتفق بعضهم في حاجته
ثم ردده في نفقة المسجد لا يسهه ان يفعل ذلك فاذا فعله وكان يعرف صاحبه
فمن له بدله او استأذنه باتفاق عرضه في المسجد وان كان لا يعرفه رفع الامر
الى القاضي ليامره باتفاق بدله فيه وان لم يمكنه الرفع اليه قالوا ترجوله
في الاستحسان الجواز اذا اتفق مثله في المسجد ويخرج عن العهدة فيما
بينه وبين الله تعالى المذكر اذا سأل الفقير شيئا وخط ما أخذ بعضه ببعض
ولم يكن الفقير أمرا بالسؤال والاخذ يكون ضامنا واذا أذا به ذلك
للفقير يكون مقصدا قاله نفسه من مال نفسه ولا تفسط عنهم الزكاة وان نوروها

مطلب في الكلام على
السراج

عند دفعهم اليه وان أمر بالسؤال له فأخذ المال وخطا بعضه ببعض ودفعه اليه لا يضمن اقيامه وقامه بالامر ما ذونا له بالخطا وتسقط الزكاة عن المدافع ان نواها وهذا بناء على ما تقر ومن ان خطا الوديعة اسم لئلا لها عند أبي حنيفة رضي الله عنه والله تعالى أعلم

(فصل في ذكر أحكام تتعلق بالمقابر والربط) لو اتخذ أهل قرية ارضا لهم مقبرة وقبروا فيها ثم بقي فيها واحد منهم يتألف الوضعية الابن وآلة الدفن وأجلس فيه من يحفظ الامانة بغير رضا أهل القرية أو برضا بعضهم فقط لا بأس به ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان ولو احتاجوا اليه يرفع البناء ليدفن فيه ولو حفر انفسه قبر في مقبرة ان كان فيها سعة يستحب ان لا يحش الذي - قبر والاباز لغيره الدفن فيه وهو كمن يسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط وجعل في موضع منه علامة وخرج لا مروجا آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول واذا دفن الغير فيه قال أبو نصر رحمه الله لا يكره ذلك وقال الفقيه أبو الليث يكره لان الذي حفر لا يدري بأي أرض يموت وفي أي مكان يدفن مقبرة كانت للمشركون واندرست آثارهم وانخرجت العظام الباقية ودفن المسلمون موتاهم فيها جازلان موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركون فنبشت واتخذت مسجدا ولو اتخذ رجل قطعة أرض مقبرة ودفن فيها ولده وهي غير صالحة للدفن فيه الغلبة الماء عليه او رغبة الناس عن الدفن فيها فسادها لم تنصر مقبرة وجازلها - بها واذا باعها جازلها - شترى ان يرفع الميت أو يأمر برفعه منها ولو دفن في أرض رجل بغير اذنه للمالك الامر بالاخراج منها وله التركة وتسوية الارض وزرعها واذا دفن الميت في مكان لا يجوز لاهله اخراجه منه طالت المدة أو قصرت الابدان وهو ان تكون الارض مغربة ونحوه ولو حفر قبر في موضع يساح له الحفر فيه في غير ملكه قد دفن غيره فيه لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون بين الحقيرين ومراعاة لهما مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يساح لأهل المحلة الانتفاع بها قال أبو نصر رحمه الله لا يساح قيل له فان كان فيها شئ قال يحتمل منها ويخرج للدواب وهو أبسر من ارسال الدواب فيها ولو جعل أرضه مقبرة أو خانة للغلة

ومسكاً - قط الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول انهم دم رباط
 للمختلفة وفيه سكان فلما بني أراد من كان - ما كفايه قبل الانه دام ان يسكن
 فيه قال أبو القاسم رحمه الله انهم دم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن
 هو اول من غيره ولو لم يتغير ترتيبه بل استمر على حاله الا أنه زيد فيه أو نقص
 كان هو اول بالسكنى من غيره ولو عرف قوم أرضاً مواتاً وشربت بماء العشر
 فصارت عشرة ويشرى بهم رباط فسال متوليه السلطان عشرها فاطلقه
 جاز وبصرفه الى الفقراء والمساكين ولا يصرفه في عمارته لقوله تعالى انما
 الصدقات للفقراء والمساكين ولو صرفه للفقراء ثم انهم سموا فقوة في عمارته
 الرباط جاز وكان ذلك حسناً رباط على بابة ثمرة على ثمرة عظيم خربت القنطرة
 ولا يمكن الوصول اليه الا بمجاورة النهر ولا يمكن الا به اهل يجوز عمارتها
 بفاته قال الفقيه أبو جعفر ان كان الوقف على مصالح الرباط لا بأس به
 والا فلا يجوز متولى الرباط اذا صرف فضل غلته في حاجة نفسه قرصاً قال
 الفقيه أبو جعفر لا ينبغي له أن يفسد ولو فعل ثم اتفق في الرباط مثله رجوت
 ان يبرأ وان أقرض الغلة ليكون آخرها من الامسالة عنده رجوت ان
 يكون واسعه ذلك وقد مررت رجل اوصى بثلاث ماله للرباط قال من
 يصرف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ان كان هناك دلالة انه أراد به
 المقيمين يصرف اليهم ولا يصرف الى عمارته رباط في طريق بعيد استغنى
 عنه المارة ويجاوزه رباط آخر تصرف غلته الى الرباط الثاني وهكذا حكم
 المسجد وهذا بناء على قول أبي يوسف ولو اشترى مخططاً بفعل في المسجد
 الحرام أو في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في مسجد آخر وقفنا ابداً
 قال محمد رحمه الله جاز وقته وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل
 المسجد وغیرهم من المسلمين مخاصمته وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
 ان يرجع فيه ويكون لورثته بعد موته وبأخذه واما أحكام المسجد
 فمطلب في باب المسجد من قاضيخان رحمه الله تعالى

مطلب استغنى عن المسجد
 ويجاوزه مسجد آخر تصرف
 غلته الى المسجد الثاني

• (باب الشهادة على اقرار الواقعة بجمعة من الارض الثلاثية ثم
 ظهورها كثر عما ذكر واختلاف الشاهدين فيما بينهم
 والرجوع عنها والشهادة على ذي اليد الواحد) •

لو شهد شاهدان على اقرار رجل انه جعل حصته من الارض القلاية وهي
 الثلث مثلا وحدىها صدقة موقوفة لله تعالى على وجوه سماها من البر
 فوجدت حصته منها اكثر مما ذكر فيكون المجموع وقفنا كما لو اوصى بحصته
 منها ثم ظهرت اكثر مما سمى بخلاف البيع فان العدة يقع على ما سمى فقط
 ولو جعل حصته من الارض القلاية وهي الثلث مثلا وقفنا على اقوام باعيتهم
 ثم من بعدهم على المساكين وبنوهم رد على اقراره بذلك شاهدان ثم وجدت حصته
 اكثر مما سمى اثم رد وعاد كفي كتاب وقفه وصدقه الموقوف عليهم وقالوا
 انما قصد الواقف علينا وقف الثلث فقط فان يكون جميع حصته منها وقفا
 ولا عبرة بتحديد الموقوف عليهم في حق الوقف بل في حقهم فتكون غلة
 الحصة التي ذكرها الواقف ا لهم وغلة ما زاد عليها للمساكين ولو شهد احدهما
 بالثلث والاخر بانصف قضى بالثلث المتفق عليه وهكذا الحكم فيما
 لو شهد أحدهما بالكل والاخر بالنصف فانه يقضى بالمتفق عليه ولو شهد
 رجلان ا رجل واحد وامرأتان على شهادة رجلين ا رجل واحد وامرأتين فشهد
 أحدهما انهما اشهداها انه وقف بجميع أرضه وشهد الاخر انهما
 اشهداها انه وقف نصف أرضه قضى بالنصف المتفق عليه ولو شهدا على
 رجل انه اقر بوقف أرضه القلاية وقال لم يحددها او حددها احد الشاهدين
 دون الاخر فالشهادة باطله لانهما لا يعلمان بما اشهدا ولا يعلم القاضي بماذا
 يحكم الا ان تكون الارض مشهورة تغني شهادتهما عن تحديدها فان الشهادة
 حينئذ تقبل ويقضى بوقفها ولو شهدا الشاهدان بثلاثة حدود قبلت
 الشهادة ويقضى بكونها وقفا خلافا لفرجه الله ولو شهدا بحددين
 لا تقبل اتفاقا ولو شهدا انه حددها الله او قال اني انا المحدث ودا وقال لم
 يحددها وان كانا هما او قال لا ليس له ارض بالبصرة مثلا سواها لم تقبل
 شهادتهما ولو شهدا على الحدود وقال لا تعرفها قبلت الشهادة ويكلف
 المدعي شاهدين على معرفه الحدود ولو شهدا واختلفا في زمانها او مكانها
 بان قال احدهما اقر عندي بوقفه اياها في رجب سنة كذا وقال الاخر في
 رمضان منها او قال احدهما اقر بذلك عندي في البصرة وقال الاخر في
 الكوفة قبلت الشهادة ولو اختلفا في مكان الوقف لم تقبل الشهادة لان

اختلافهما في مكانه يستلزم اختلاف الموقوف ضرورة ولم يرقم على واحد
 منهما نصاب الشهادة بخلاف اختلافهما في زمانها أو مكانها أو فيها ولو شهد
 أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على المساكين
 أو على قوم باعيا منهم أبدأ ما تولى الدوائيم من بعدهم على المساكين وشهد
 الآخر أنه جعل نصفها وقفاً على المساكين لا تقبل إلا في قول أبي يوسف فإنها
 تقبل في نصفها بناءً على أصله من القول بجواز وقف المشاع ولو شهد أحدهما
 أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها
 صدقة موقوفة على قوم باعيا منهم أبدأ ما تولى الدوائيم تقبل اتفاقاً لعدم تمام
 الشهادة على واحدة من الجهتين ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على
 المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على مساكين أهل بيته وقربائه أبدأ
 ما تولى الدوائيم من بعدهم على المساكين قبلت الشهادة سواء كانوا يحدون أو لا
 يحدون ويكون للمساكين القرابة ولو شهد أحدهما بوقف أرضه وقال أحدهما
 كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم إن
 خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفاً والافصا به ولو قال أحدهما وقفها
 في هضمة وقال الآخر جعلها وقفاً بعد وفاته بطلت الشهادة وإن كانت تخرج
 من الثلث لأن الشاهد بانه وقتها بعد وفاته شهد بانه وصية والشاهد بانه
 وقفها في هضمة قد مضى الوقف وهما مختلفان وكذلك لو شهد أحدهما أنه
 هجر الوقف وشهد الآخر أنه علقه بدخول الدار مثلاً فإنها لا تقبل ولو شهد
 بانه وقف حصته من هذه الدار ولم يسم لها كيثاً تبطل قياساً وتقبل استحساناً
 ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
 وأبواب البر وقال الآخر لا ين السبيل ههنا وشهد الآخر أنه وقفها على الفقراء
 والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وقفاً على الفقراء والمساكين لأن الصدقة
 عليهم من أبواب البر ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء
 والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها عليهم وعلى فقراء قرابته قال الخصاصف
 هذا يشبه أبواب البر من قبل أن الذي شهد بانه فقراء القرابة لم يشهد بجميع
 الغلة للفقراء والمساكين إنما شهد بعضهم بعضها الا ترى أن رجلاً لو وصى
 بثلث ماله للفقراء والمساكين ولفقراء قرابته أنه ينظر إلى عدد فقراء قرابته

يوم مات فيضرب لهم في الثلث بعد دهم ويضرب للفقراء والمساكين بسمين
فكذلك في الوقف يتنظر الى عدد فقراء القرابة يوم حصة الغلة الخ ثم ما أصاب
الفقراء والمساكين يعطى لهم ويوقف ما أصاب فقراء القرابة الى ان يبين
فيه الحال وقال هلال رحمه الله يكون للفقراء والمساكين وكذلك لو قال
أحدهم مائة فقراء والمساكين وفقراء الجيران والموالي والمقاربة وقال الآخر
مثل ذلك الا انه قال لا أحفظ الموالي والجيران فالشهادة جائزة في هذا
وتكون الارض وقفا وكذلك لو قال أحدهما جعاهما صدقة موقوفة في
وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله جازت الشهادة
وتكون الارض وقفا ولو شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة على
عبد الله وقال الآخر على زيد جازت الشهادة على الوقف وتكون الغلة
للفقراء والمساكين لانهم ما قد اتفقا على انه قال صدقة موقوفة واختافا فيما
سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه ولو شهد أحدهما
انه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وأولاده ومن بعدهم على المساكين
وشهد الآخر انها على عبد الله ومن بعده على المساكين قسمت الغلة على
عبد الله وعلى أولاده فما أصاب الأب أخذوه وما أصاب الأولاد فهو للمساكين
لانهم ما قد اتفقا على ان عبد الله حقا في هذه الصدقة فقال أحدهما له من
ذلك حصته لو قسمنا الغلة بينه وبين أولاده وقال الآخر له كلها فيقبل
منهما ما اتفقا عليه ويهمل ما اختلفا فيه فاذا كانت اولاد ثلاثة تقسم الغلة
على اربعة فيأخذ الأب الربع وكل مات واحد منهم قبله يقسم على من بقى
فيكون له الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين والكل بموتهم اعدم المنزلة
ولو شهد أحدهما الزيد بمائتين من الغلة في كل سنة وشهد الآخر بمائة
قبول فيما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما بمائة في كل سنة وشهد الآخر
بمائة في سنة واحدة يقضى له بمائة في سنة واحدة فقط وأصل هذا عندنا أنهم ما
اذا اتفقا على انهم صدقة موقوفة وزاد أحدهما شيئا وزاد كل منهما شيئا يزد
الاخر أن تبطل الزيادة وتقبل الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهدا ثمان
على رجل انه وقف أرضه على المساكين وحكم القاضي على المشهود عليه
بذلك وجعلها وقفا عليهم ثم رجعا عن الشهادة لزمهما قيمتها يوم القضاء عليه

بها والارض وقف على حالها ولا فرق في المدي بين أن يكون متعديا الوقف
 لنفسه او متبرعا في الدعوى حتى لو حضر رجل متبرع وقال للعاكم ان هذا
 وقف ارضه القلاية على زيد بن عبد الله مادام حيا ثم من بعده على الساكن
 وزيد يدعي ذلك والمدي عليه يبعد الوقف واقام المدي شاهدين فشهدا
 بذلك وحكم القاضي بشهادتهم ما الزيد ثم رجعا ضمننا قيمتها للمقضي عليه وان
 يبعد زيد بن عبد الله كونه اوقفا عليه حكم القاضي بوقفيتها وتكون غلتها
 للمساكين وهكذا الحكم لو شهدا عليه بانه جعل داره هذه مسجدا او ارضه
 هذه التي لا بناء فيها مسجدا او مقبرة او جعل ملكه هذا خانا لا يبيل او حوضه
 هذا قايبة لامارة وحكم به القاضي ثم رجع الشهود فانهم يضمنون قيمة ذلك
 يوم القضاء ولو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها زيد
 ابن عمرو علينا وذو الية يبعد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدي بينة ان
 زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم
 وقفها لان الانسان قد ينفق ماله اليك وقد يكون في يده بيعتة اجارة او امانة
 ونحو ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على آخر ان الارض التي في يده كانت
 في يده ورثه الى ان مات واقام على ذلك بينة فانها تقبل وتكون ميراثا له ولو
 شهدوا ان زيدا اقترعنا واشهدنا عليه انه وقف هذه الارض وقفنا صحيحا
 وانما كانت في يده الى ان مات لا تصبر وقفنا لانهم شهدوا اولا بالوقف ثم شهدوا
 بانها كانت في يده حتى مات وبين الشهادتين تناقض قال الله صاف فان
 قضينا بانها ميراث لم تكن وقفا وان قضينا بانها وقف لم تكن ميراثا وأولى
 الامر ان يحكم بانها ميراث بين ورثته ولان تكون وقفنا وهذا الحكم الذي
 ذكره انما يتأني على قول من يشترط احية الوقف اخراجه من يده وتسليمه الى
 المتولي واما على قول من لا يشترط ذلك فيجب ان يكون وقفنا اعدم التناقض
 في الشهادة بالوقف والابتناء الى الابد الى الموت والله اعلم ولو ادعى على آخر
 بان هذه الارض التي في يده وقف زيد بن عبد الله وذو الية يبعد ويقول هي
 ملكي ورثتها عنه او يقول أنا وصيه فيها او وكيله واقام المدي بينة على ذلك
 فشهدت على اقراره بانه وقفها وانما كانت ملكه بين وقفها يتضي بوقفيتها
 على الجهة التي قامت عليها البينة ويشترط لسماع البينة كون ذي الية

مطلب المودع والمستاجر
والمرتتهن والغاصب ليسوا
أخصاما بخلاف الوصي
والوكيل

خصما بان يدعى انه وارث أو وصي أو وكيل بخلاف مالو ادعى انه مودع له
أو مستأجر منه أو مرتتهن أو غاصب فإنه لا يكون خصما ولو وجد الواقف
وقفية أرضه فادعى عليه الموقوف عليه أو غيره تبرعا من قبل المالكين وأقام
بينه على كونها وقفاً يحكم القاضي بوقفيتها ويخرجها من يده لظهور خيانتها
وتصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف ذكره في قاضيهان
والله أعلم

• (فصل في شهادة اثنين بالوقف بلهجة وشهادة آخرين لها وأغبرها وأغبرها) •
لومات رجل حاضر خصم وقال ان هذا المتوفى جعل أرضه هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته وهو صحيح وأقام على
ذلك شاهدين وحضر جماعة آخرون وقالوا انه وقفها في محضته على الفقراء
والمساكين وعلى فقراء قرابته واتساق فقراء قرابته وأقاموا على ذلك
شاهدين يحكم القاضي بكونها وقفاً ثم ان ذكرت البيئتان وقتاً فان كان
وقت الشهادة للفقراء والمساكين مقدماً ما تكون الغلة كلها لهم بمقدورهم
لتبوت الوقف لهم في زمن لا مزاحم لهم فيه الا ان يكون شرط التغيير
والتبديل والزيادة والنقص في أصل الوقف فيفتد تكون الغلة للفقراء
والمساكين وفقراء القرابة فان كانوا عشرة مثلاً تقسم على اثني عشر سهماً
فيضرب للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب للفقراء القرابة بقدر
عدد سهم وكلما زادوا أو نقصوا تنقسم القسمة وان كان وقت الشهادة
للفقراء القرابة ما يشاء تقسم الغلة على نسبة ما ذكرنا في الصورة المذكورة من
غير احتياج الى شرط تغيير وتبديل وزيادة ونقص لان شهودهم قد شهدوا
للفقراء والمساكين ايضاً وان لم تذكر البيئتان وقتاً وكان عدد فقراء القرابة
عشرة مثلاً تكون الغلة على اثني عشر سهماً اذ قد اوجب شهود فقراء القرابة
لهم منها عشرة وللفقراء والمساكين سهمين واوجب شهود الفقراء والمساكين
لهم الكل فتقسم الغلة على اثنين وعشرين سهماً لضرب الفقراء والمساكين
في الكل المشهود لهم به وضرب فقراء القرابة بالعشرة المشهود لهم بها ثم
كلما زادوا أو نقصوا يضم سهم الفقراء والمساكين الى عدد سهم ويصير
الحاصل هو المسئلة ويضرب للفقراء والمساكين في كلها وإلهم فيها بقدر

عدددهم فلو صاروا اثني عشر تكون المسئلة من أربعة عشر فيضرب
 اهل منها بعددهم اثنا عشر والفقراء والمساكين بالكل وهو أربعة عشر
 فتكون القسمة من ستة وعشرين ولو صاروا ثمانية تكون المسئلة من
 عشرة فيضرب اهلهم منها بثمانية والفقراء والمساكين بالكل فتكون
 القسمة من ثمانية عشر وعلى هذا فقس هذا على ما رواه محمد بن الحسن في
 الجامع الصغير عن أبي حنيفة انه يضرب للفقراء والمساكين بسهمين
 ويضرب لامهات الاولاد بعددهن وهن ثلاثة أنفس فتقسم الغلة بينهم
 على خمسة أسهم وقال الحسن بن زياد للفقراء والمساكين سهم واحد فعلى
 هذا يجب ان يضرب للفقراء والمساكين بسهم واحد ويضرب للفقراء
 القرابة بعددهم ولو شهدت بنتان كما ذكرنا وشهدت بينة أخرى انه وقفها
 على الفقراء والمساكين وعلى فقراء مواليه ولم يذكروا وقتا وكانت فقراء
 مواليه ثمانية مثلاً وقرابة عشرة مثلاً وضم اليهم سهماً للفقراء
 والمساكين فتكون المسئلة من عشرين بعدد الأسهم إن قرأ القرابة
 خمسة أسداسها والفقراء الموالى أربعة أسداسها اذ على التقدير الاول
 وحده تكون المسئلة من اثني عشر لفقراء القرابة خمسة أسداسها والباقي
 للفقراء والمساكين وعلى التقدير الثاني فقط تكون من عشرة لفقراء الموالى
 أربعة أسداسها والباقي للفقراء والمساكين وعلى التقديرين تكون من
 عشرين وليس اها سادس صحيح فاحجبنا الى عدده خمس وسدس كلاهما
 محضان وهو الثلاثون فتجعل المسئلة منها فتضرب للفقراء والمساكين بأكملها
 والفقراء القرابة بخمسة أسداسها وهي خمسة وعشرون والفقراء الموالى
 بأربعة أسداسها وهي أربعة وعشرون فيكون مجموع الأسهم تسعة وسبعين
 فتقسم الغلة عليها ولو شهدا اثنان أنه وقفها على الفقراء والمساكين وشهد
 اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى الفقراء من قرابته أيضاً وشهد
 اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى فقراء مواليه أيضاً ولم يذكروا
 وقتا وكان فقراء القرابة عشرة وفقراء الموالى ثمانية تكون المسئلة من
 عشرين ثم تجعل من ثلاثين مثلاً في الاول ثم يضرب للفقراء
 والمساكين بأكملها والفقراء القرابة بخمسة أسداسها وهي خمسة وعشرون

واقفراء الموالى بخمس مائة وهو اثنا عشر لان شهودهم اثنا عشر والاقربى من
الاخرين معهم فقد اوجبوا لهم خمس العشرين فباخذون بتلك النسبة
منها ومجموع السهام سبعة وستون فتقسم الغلة عليهم اتم ياخذ كل فريق
ما اصاب سهمه ولو شهد اثنان على اقرار رجل في حال صحته انه وقف أرضه
على زيد ومن بعده على المساكين وشهد آخران على اقراره في صحته انه
وقفها على عمرو ومن بعده على المساكين واحداهما أسبق يقضى بالسابقة
ولو وقت احداهما دون الاخرى قضى بالوقت ولو لم يذكرا وقتا او ذكرا وقتا
واحدا قضى بينهما انهما اقالا لعدم الاولوية ومن مات منهما انتقل نصيبه لمن
بقى لزوال المزارع وهكذا حكم ما لو شهد آخران لثالث والله أعلم

هـ (فصل في الشهادة بالوقف بغيره لنفسه أو لوليه) * اذا شهد اثنان ان رجلا
جعل أرضه وقفاً عليهما أو علي ولديهما أو علي انسابهما
أو علي نسائهما أو نساء احدهما فالشهادة باطلة وهكذا حكم الشهادة لآباء
والاجداد ولو شهد الاخير ما أو لعمه ما أو لخاله ما فالشهادة جائزة ولو
شهد اباه وقفها على اهل بيته ما وعلى قوم آخرين او شهد اعمامه بانه وقفها
على قرابته وهما من قرابته او شهد اعمامه بانه وقفها على نسبه وهما من نسبه
فالشهادة باطلة ولو شهد اعمامه بانه جعل أرضه وقفاً عليهما وعلى قوم
معلومين ولم اريد ابطال شهادتهما قالوا لا تقبل ما جعلنا جازت شهادتهما
وكانت حصتهما للمساكين بخلاف ما لو شهد اباه اقربا للواقف وهما من
قرابته فان شهادتهما باطلة وان ردا حصتهما لانهم ما قد شهدوا بذلك
لاولادهم ما ونسلهم ما ولورداً ولولادهم لا تقبل أيضاً لبقاء الشهادة للنسل
وهكذا الحكم لو شهدا انه وقفها على فقراء قرابته وهما من قرابته ولكنهما
كانا غنيين وقت الشهادة لانهم ما اذا افتقرا يصير لهما حصص منته فكلانا
شاهدين لانفسهم ما والاصل ان الشهادة متى وقعت لهما أو لمن لا تقبل له
شهادتهما ما لا أو احتمالاً كانت باطلة ولو شهدا بانه جعلها وقفاً على الفقراء
والمساكين وعلى فقراء جيرانه وهما من فقراء الجيران جازت شهادتهما ما
والفرق بين فقراء القرابة وفقراء الجيران ان القرابة لا تزول ولا تنقطع
والجيران اذا تحولوا تنقطع المجاورة ويحول عنهم اسم الجيران والنظر الى

مطلب النظر الى الجاريوم
قصة الغلة

الجار يوم قسمة الغلة وقد لا تكون الشهود حجتاً غير أنا وهكذا الحكم
في فقراء المصداق لاني أو فقراء الثغر القلاني أو السجين القلاني
والشهود منهم فاحتمال انقطاع الامم هنا يصح للقبول واحتمال
الاستحقاق لنفسه أولن لا تقبل له شهادته يكفي للرد هكذا ذكره هلال رحمه
الله وقال انحصاف لو شهادته بانه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على
جيرانه وهما من جيرانه فالشهادة باطلة ولو شهد رجلان على شهادة رجلين
ان فلانا وقف أرضه على فقراء قرابته الفروع أو الاصول من القرابة
فالشهادة باطلة ولو ماتت الاصول القرائب ثم شهد الفروع الاجانب لا تقبل
أيضاً الوقوعها من الاصول لانفسهم فلا تقبل أحياء كانوا أو أموات والله تعالى
أعلم

«(فصل في غصب الوقف والدعوى به)» لو غصب رجل ضبعة موقوفة
فخاصه المخصوص بمنه وأقام بينة قبلت بينته وترد اليه الضبعة أجمعاً أما
عند أبي يوسف فلانها تصير وقفاً قبل الاخراج الى المتولي فكان له ولاية
الاسترداد وعند أبي حنيفة ومحمد ان لم تصر وقفاً قبل التسليم الى المتولي
كان هذا أولى بها وقف على فقراء استولى عليه ظالم ولا يمكن انتزاعه منه
فادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف من الغاصب وسلمه
اليه فانكر المدعي عليه فاراد المدعي تحليفه قال القضي أبو جعفر له ذلك
فان نكل عن اليمين أو قامت عليه بينة يقضى عليه بيمينه ثم يشتري بيمينه
فنكون على سبيل الوقف الاول لان العقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل
لان البيع والتسليم استهلاك ولو باع أرضاً ثم ادعى انه كان وقفها قبل
البيع فاراد تحليف المدعي عليه ايسر له ذلك عند الكل لان التحليف يعتمد
على الدعوى ودعواه لم يصح لمكان التناقض وان أقام بينة على ما ادعى
اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل
لان التناقض وان منع حصة الدعوى وامكن على قول القضي أبي جعفر
الدعوى لا يشترط لقبول البينة على الوقف لانه حق الله تعالى وهو التصديق
بالغلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الامة الا انه
ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع ليعطى شيئاً من الغلة

مطلب العقار يضمن بالبيع
والتسليم عند الكل
مطلب باع أرضاً ثم ادعى
انه كان وقفها قبل البيع
لا يصح دعواه

فانه يجرى على الرسوم المؤجدة فيها استحسانا وما ليس له رسوم في دواوينهم
وتنازع اهله فيه حلوا في القياس على التثبت فمن برهن على شيء حكم له به
واذا حلوا على التثبت بصير حشريا وتبقى غلته في يد القاضى ولو ان قاضيا
تولى بلدا فوجد في ديوان من كان قبله ذكرا ووقف وهي في ايدي امناء واهلها
رسوم في ديوانه فانه يعمل به الاستحسانا ولو تنازع فيه قوم وادى كل
فریق انه وقفه فلان بن فلان علينا وليس لهم مئة فان كان للواقف ورثة
يرجع في البيان اليهم ويعمل بقواهم وان لم يكن الوقف في ايديهم بل كان في
يد امين القاضى الذى كان قبله والاحكام على التثبت فان اصطلموا على
أخذهم وليس لهم رسم في ديوان القاضى ليعمل به يستحسن تنقيده وقسمه
غلته بينهم والا يصرف الى الفقراء لانه بمنزلة الاقطعة لانه مال تعذر ابعاله الى
مستحقه ولو انكر الورثة وقف ورثتهم اياه وقالوا هو ميراث لنا كان ملكا
لهم ولو قالوا انما وقفه علينا وعلى اولادنا خاصة ثم من بعدنا على المساكين
قال المصنف الوقف في ايدي القضاة ولا يجوز ان اقبل قواهم فيما ليس في
ايديهم ويحمل قوله هذا على ما ذكر في آخر هذا الفصل ولو ان القاضى
رجل وقال انى كنت امينا لمن كان قبلك وفي يدي ضيعة كذا وهي وقف زيد
ابن عبد الله على جهة كذا فانه يرجع في امرها الى ورثة زيد فان ذكروا
جهة تخالف قوله عمل بقواهم وان قالوا هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من
بعدنا على المساكين او قالوا ليست بوقف وانما هي ميراث لنا عنه عمل
بقواهم وقفا وملكنا ولولم ينسب المقر الوقف الى أحد او نسب به وان كان ليس
للمنسوب اليه ورثة فحينئذ يعمل القاضى بقول الامين ما لم يثبت عنده
خلافه ورجوع القاضى الى قول الورثة ويبانهم مقيد بما اذا قبض
القاضى الوقف على انه كان ملك الرجل الذى يدعى المتنازعون فيه انه وقفه
واما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم ولم يقبضه على انه كان ملك الذى يدعون انه
وقفه فانه لا ينظر الى قول الورثة فيه وانما يرجع فيه الى ما يوجد من ورثته
في ديوان القاضى الذى كان قبله ويعمل به هذا المحصل ما ذكره المصنف
رحمه الله ولو شهد الشهود على وقف بالتسامع قال طامة المشايخ ان كان

مشهوراً متقادماً نحو وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما أشبهه جازت
الشهادة بالتسامع وقال أبو بكر البلخي لا يجوز أن كان مشهوراً وما
الشهادة على شرائطه وجهاته فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنه
لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ
الامام الاستاذ ظاهر الدين رحمه الله تعالى والله أعلم

*(باب وقف الرجل على نفسه ثم على أولاده ثم على
الفقراء والمساكين)*

لو قال رجل أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على أن لي غلماً ابداً
ما عشت ثم من بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلي ابداً أو قال ثم من بعدى
على ولد زيد ونسله أبداً ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجوز على قول
أبي يوسف رحمه الله وهو قول أحمد وابن أبي ليلى وابن شبرمة والزهري وابن
سريج من أصحاب الشافعي وبه أخذ مشايخ بلخ وذكر الصدر الشهيدان
الفتوى على قوله ترغيباً للناس في الوقت ولا يجوز على قياس قول محمد وبه
قال هلال وهو قول الشافعي ومالك وكذا لا يجوز وقفه على نفسه وفرع عليه
هلال فروعا كثيرة ولو قال صدقة موقوفة على نفسي قال الفقيه أبو جعفر
ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف وقال الخشاف يجوز قياساً على ما
أجاز أبو يوسف من استثناء الغلة لنفسه ولحمته وأولاده مادام حياً ومما
يقوى هذا القول ما روى أن محمد بن الحسن أجاز أن يوقف الرجل على أمهات
أولاده ومدبراته قال الفقيه أبو جعفر الوقت على أمهات أولاده بمنزلة
الوقف على نفسه لأن ما يكون لام الولد في حياته المولى يكون للمولى فلا وجه له
على أمهات أولاده الموجود منهم ومن سيحدث في حياته وبعد وفاته مالم
يتزوجن جازاً أما على قول أبي يوسف فظاهر وأما على قول محمد فأنما أجاز
الوقف عليهن لأنه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موت الواقف لأنهن أجنبيات
وإذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شيء يجوز تبعاً ولا يجوز أصالة
ولو وقف أرضاً واستثنى لنفسه أن يأكل منها مادام حياً ثم مات وعنده من
غله هذا الوقف ذيب أو معاليق فذلك كله مردود إلى الوقف ولو كان

عنده خبر من بذلك الوقت كان ميراثا عنه لانه ليس من الوقت حقيقة
ولادخول الصنعة فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل ارضه وقفا لله عز وجل
أبدا على ان يتفق غلها على نفسه أبدا مادام حيا وعلى اولاده وحشمة فاذا
مات يكون لولده ونسبه ثم من بعدهم على المساكين يصح ثم اذا استعملها
سنتين وتوفي والمال قائم لم يتفق وتنازع فيه الورثة واهل الوقت يكون
ميراثا عنه لو رثته لان قوله على ان انقصه بمنزلة قوله على ان لي ان اتموه
والله اعلم

* (باب ذكر الوقت على اولاده وأولاد اولاده ونسبه
وعقبه ابد او الوقت المنتقطع) *

لو قال ارني هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على ولدي كانت الغلة
لولده لصلبه يستوي فيه الذكر والانثى لانه اسم مأخوذ من الولادة وهي
موجودة فيهما الا ان يقول على الذكور من ولدي فحينئذ لا يدخل فيه
الاناث ثم تكون الغلة لأولاد الصليب ما بقي منهم احدا فاذا انقرضوا انصرف
الغلة الى المساكين ولا يصرف الى ولد الولد شي لاقتصاره على البطن الاول
ولا استحقاقه بدون شرط وان لم يكن له ولد لصلبه وقت الوقف وله ولد ابن
كانت الغلة له لا يشارك فيها من دونه من البطون اقيامه مقام ولد الصليب
ولا يدخل ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن
محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد
البنات انما ينسبون الى آباءهم لا الى آباء أمهاتهم ولو قال على بني وكان له
ابن او اكثر تكون الغلة كلها لهم وان كان له ابن واحد يستحق نصفها
والنصف الآخر للمساكين لان اقل الجمع اثنان هنا كالوصية ولو قال
على بني وله بنون وبنات قال هلال تكون الغلة بينهم جميعا بالسوية لان
البنات اذا جعن مع البنين ذكر وابلغظ التذكيرو هو رواية عن ابي حنيفة
الا ترى انه لو قال على اخوتي وله اخوة واخوات ان الغلة تكون لهم جميعا
لقوله تعالى فان كان له اخوة وانه يشمل الاناث وروى ابو يوسف عنه انه
قال في الوصية ان الثلث للبنين دون البنات الا في كل بنت يحسن ان يقال

مطلب قال على بني وله بنون
وبنات هل تدخل الاناث

مطلب قال علي بن ابي طالب
بنون لا غير

هذه المرأة من بني فلان فاذا نسب الى نسله شمل البنين والبنات جميعا
في الروايات كلها ولو قال علي بن فلان بنات فقط او قال علي بناتي وله بنون لا غير
تكون الغلة للمساكين ولا شيء لهم ولو قال علي بناتي وله بنات وبنون تكون
الغلة للبنات فقط لعدم شمول لفظ البنات للبنين ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل علي الذي كور من ولدي وعلي اولادهم فهي للذي كور من
ولده لصلبه ولولد الذي كور انا كانوا اوز كور ادون بنات الصلب فلا تعطى
البنات الصلبة وتعطى بنت اخيها ولو قال علي ذكوري ولدي وذكوري ولد
ولدي يكون للذي كور من ولده لصلبه وللذي كور من ولده وتكون الذي كور
من ولد البنين والبنات في الغلة سواء ولا يدخل فيها انثى من ولده ولا ولد له
ولو قال علي ولدي وعلي اولاد الذي كور من ولدي يكون علي ولده لصلبه
الذي كور والاناث علي الذي كور والاناث من ولد الذي كور من ولده ويكونون
فيها سواء ولا يدخل ولد بنات الصلب ولو قال علي ولدي وولد ولدي الاناث
يكون للاناث من ولده دون ذكورهم وللاناث من ولد الذي كور والاناث
وهن فيها سواء ولو قال علي الذي كور من ولدي وعلي ولد الذي كور من نسلي يكون
علي الذي كور من ولده لصلبه وعلي اولادهم من البنين والبنات وعلي ولد كل
ذكر من نسله سواء كان من ولد الذي كور او ولد الاناث ولا تدخل فيه الانثى
الصلبة ولو قال علي ولدي وولد ولدي ولم يزد عليه تكون الغلة بين اولاده
واولاد ابنته لانه سوى بينهم في الذي كور هل يدخل ولد ابنت قال هلال يدخل
ولو قال علي ولدي وولد ولدي الذي كور قال هلال يدخل فيه الذي كور من ولد
البنين والبنات وقال علي الرازي لو وقف علي ولده ثم ولد ولد يدخل فيه
الذي كور والاناث من ولده فاذا انقرضوا فهو لولد ابن الواقف دون ولد ابنته ولو
قال علي اولادي واولادهم كان ذلك كله يدخل فيه ولد الابن وولد ابنت
والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول
اولاد البنات ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا علي اولادنا يدخل
فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الاعنة السرخسي رحمه الله لان
ولد الولد اسم لمن ولده ولبنته ولده فن ولدته بنته يكون ولد له حقيقة
بخلاف ما اذا قال علي ولدي فان ثم ولد ابنت لا يدخل في الوقف في ظاهر

الرواية لان اسم الولد يتناول ولده اصله وانما يتناول ولدا لابن لانه ينسب اليه
 عرفا ولو قال وقفت ارضي هذه على ولدي وقصارا آخره للمساكين فبات ولده
 قال ابو القاسم تصرف الغلة الى المساكين ولو قال على ولدي وولدي
 قال تصرف الغلة الى ولده وولده فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد تصرف الغلة
 للمساكين ولا تصرف الى البطن الثالث ولو ذكر بطونا ثلاثة بان قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على ولدي وولدي وولدي وولدي
 ولدي ثم من بعدهم على المساكين تصرف الغلة الى اولاده ابد اما تناسلوا
 ولا تصرف الى المساكين ما بقي منهم احد وان سفل لانه لما ذكر البطن
 الثالث فقد دخل في معلق الحكم ينقسم الانتساب لا غير وهو موجود في حق
 من قرب وبعد ولو قال على اولادي واولاد اولادي يصرف الى اولاده
 واولاد اولاده ابد اما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا
 وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه
 ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل ما تناسلوا والا قرب والابعد في
 الغلة سواء فتقسم بينهم على عدد رؤسهم والاتى مثل الذكر ويدخل في
 القسمة كل من ولد لاقل من ستة أشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدخل فيها
 من ولد لا كثر منها الا ان يكون وقف على ولد نفسه فبات ثم جاءت امراته او أم
 ولده بولد لاقل من سنتين فانه يكون له حصة من تلك الغلة وكذلك لو طلق
 امراته او اعتق أم ولده فجاءت بولد فيما بين السنتين فانه يكون اموة
 سائر اولاده ولو كانت جارية يغشاها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من
 مجيء الغلة فادعاء يثبت له به ولا يشارك من كان قبله فيها لانها قد وجبت
 لهم فلا يصح في انتقاص حق الذين وجبت لهم الغلة بمن لا يدري آهوا منهم
 أم لا ذكره هلال وكما زادوا ونقصوا بتغير القسمة السابقة ولو ذكر
 البطون الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب او قال على ولدي ثم من بعدهم
 على ولدي ثم وثم او قال بطنا بعدد بطن حينئذ يبدأ به الوقف ولا
 يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى احد وهكذا الحكم في
 كل بطن حتى تنتهي البطون وتا الا ان يموت احد من البطن الاعلى بعد
 طلوع الغلة فانه يستحق سهمه من تلك الغلة ويكون ميراثا عنه بين جميع

قوله وكون سهمه الى قوله
واللاخ النصف مؤخر عليه
بالنسخة التي بأيدينا أنه
زائد

ورثته ولا حق لمن مات منهم قبل طلوعها ووقت وجود الغلة الوقت
الذي ينقضي الزرع فيه حيا وقال بهم يوم يصير الزرع متقوما وكون
سهمه بين جميع ورثته فيما اذا وقف في زمان صحته واما اذا وقف في مرض
موته على ولده وولده وولد له وان سفل بطننا بعد بطن ثم مات منهم ام امرأة بعد
ما طاعت الغلة وتركت زوجها وأخا قال ابو يوسف لزوجها نصف سهمها
من الغلة ولا يعطى الاخ شيئا اذا كان من أهل الوقف لانه وصية فلا يأخذها
من وجهين وقال محمد هو ميراث وليس بوصية فلزوج النصف والاخ
النصف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضوا فهي على اولادهما ابدا ماتا سلاوا
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقرض احد الولدين
وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى
الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان
مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض
البطن الاول فاذا مات احدهم ما يصرف نصف الغلة الى الفقراء ولو وقف
على ولده وليس له ولد أصليه وله ولد ابن فان الغلة تكون لولد الابن فاذا حدث
لواقف به ذلك ولد أصليه تصرف الغلة اليه ولو وقف على ولده ونسبه ابدا
ماتنا سلاوا ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين
فاذا حدث له ولد ترجع الغلة الى ولده ونسبه ثم اذا انقرضوا تكون للمساكين
وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسبه ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن
لزيد ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسل وكذلك لو وقف على اقاربه المقربين
في بلدة كذا فانتقل منها كلها ثم تصرف الغلة الى الفقراء ثم تعود الغلة اليهم
بعودهم اليها وسيأتي منقطع البعض في باب الوقف على آله ولو قال على
ولدي وعلى اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم ابدا ماتنا سلاوا وكان له اولاد وقد
مات بعضهم عن اولاد قبل الوقف تكون على الاحياء واولادهم فقط ولا يدخل
معهم اولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الاحياء ومن سجدت دون
الاموات وقد نسبته الى اولاد الاحياء يوم الرقب بقوله وأولادهم بعود الضعير
اليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعني اولادهم ابدا ماتنا سلاوا
ثم من بعدهم على المساكين يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله على ولدي وولد

ولدى وولد من مات قبل ولده ولوقال بطننا بعد البطن المذكور مثل
 حظ الاثنين فان جاءت الغلة والبطن الاعلى ذكورا واناث يكون بينهم
 للذكر مثل حظ الاثنين وان جاءت والبطن الاعلى ذكورا فقط او اناث
 فقط تكون بينهم بالسوية من غير ان يفرض ذكر مع الاناث او انثى مع
 الذكور بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الاثنين
 وكانوا ذكورا فقط او اناثا فقط فانه يفرض مع الذكور انثى ومع الاناث
 ذكر ويقسم الثلث عليهم فما اصابهم اخذوه وما اصاب المضموم اليهم يرد الى
 ورثة الموصى والفرق ان ما يطل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة الموصى
 وما يطل من الوقف لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثاني وانه لاحق له
 مادام احد من البطن الاعلى باقيا فعلم بهذا ان مراده بقوله للذكر مثل حظ
 الاثنين انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا امور الناس
 ومما يشتمل على ان يرى انه لو قال على ولدي فلان تقسم الغلة بينهم فاذا انقرضوا
 فهي على المساكين ولم يكن لفلان الاولاد واحد ان الغلة كلها تكون له
 بخلاف ما لو قال على بنى فلان ثم على المساكين ولم يكن له سوى ابن واحد فانه
 يستحق نصف الغلة والنصف الاخر للمساكين لان اقل الجمع هنا اثنان
 واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلنا في الحكم ولو قال في وصيته
 اوصى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على ولدى وولد ولدى وولد ولدى
 ولدى واولادهم ونسلاهم ابدا ماتوا من بعدهم على المساكين ولم يقل
 بطننا بعد بطن وانما قال وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه من
 الغلة لولده وولد ولده ونسبه ابدا ماتوا من بعدهم الوقف وتكون الغلة لجميع
 ولده وولد ولده ونسلاهم بالسوية واذا مات بعض ولد الصلب من ولدي ينتقل
 نصيبه الى ولده فتقسم الغلة على عدد الموجودين من اولاده واولاد اولاده
 وان سفلوا وعلى ولده الميت غايبا الميت باخذ هذه ولده منضما الى نصيبه
 لانه استحقته من وجهين بخلاف ما لو اوصى لرجل بألف درهم واوصى
 بثلاث ماله اقربته وكان الرجل من قرابته فانه يستحق الاكثر من الالف ومما
 ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز ان يجمع بينهما
 ولو كانت المسئلة بماله ولكن قال على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم بالذى يليه

مطلب قول الواقف للذكر
 مثل حظ الاثنين انما هو
 عند الاختلاط
 . مطلب لو قال على ولدي فلان
 الخ

مطلب اوصى لرجل بألف
 درهم وثلاث ماله اقربته
 وكان الرجل من قرابته الخ

بطناً بعد بطن الى آخرهم وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه لولده
 وولد ولده ونسبه أبداً على ان يقدّم البطن الاعلى ثم الذي يليه كذلك أبداً
 وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً
 الى أصل غلة هذه الصدقة ويجرى على أحكامها وشروطها تكون الغلة
 للبطن الاعلى الموجود يوم الوقف والحادث بعده ثم يكون لمن بعدهم بطناً بعد
 بطن فلو كانت أولاده اصابه عشرة من ذل لا وقسمت الغلة عليهم حسنين ثم مات
 بعضهم وترك ولداً او ولداً ولداً نقل قسمت على عدد أولاد الصاب فاما
 أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الموتي كان لأولادهم ونسبهم على ما شرط
 من تقديم بطن على بطن فاذا كانت اولاد الصاب كافر ضنة عشرة ومات
 منهم اثنان عن غير ولد تقسم الغلة على الثمانية الباقيين ثم اذا مات
 اثنان آخران عن أولاد تقسم على الثمانية ايضاً فاما أصاب الاحياء أخذوه
 وما أصاب الميتين كان لأولادهم على ما شرط ثم اذا مات اثنان آخران عن
 غير ولد ولا نسل تقسم الغلة على ستة أسهم على الاربعة الباقيين وعلى الميتين
 عن أولاد فليأخذ كل حي سهمه ويعطى ما أصاب الميتين لا ولا هما ويسقط
 سهم الاربعة الذين ماتوا عن غير أولاد فان مازع الاربعة الباقيون من
 اولاد الصاب اولاد الميتين ثانياً في سهمي الميتين آخر وقالوا انهم المأذونونكم
 لموتهم ما بعد موت ابويكم يقال لهم ان الواقف شرط ان من مات ولم يترك
 ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى أصل غلة الصدقة ويجرى على أحكامها
 وشروطها فيرد نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل الى أصل الصدقة
 ويقسم على مستحقين اربعة على كل ذي حق حقه عملاً بشرطه ولو قال
 وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى
 ولدي اسألي بصورة الموت على حاله تقسم الغلة على ثمانية فاما أصاب ابوي
 الاولاد وهو الرابع كما هم وما أصاب الميتين آخر وهو الرابع أيضاً كما
 للاربعة الذين هم ولد الصاب عملاً بشرطه ولو قال وكلما حدث الموت على
 أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه من ارجعها الى البطن الذي قوته
 ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يترك في سهم من يموت عن غير ولد
 ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً الى أصل الغلة وجارياً لغيرها او يكون له

يستحقها ولا يكون له ما كين منها شيء الا بعد انقراضهم ابقوله على ولدي
ونسلهم أبدا وإذا كانت المسئلة بمجالها المتقدم أولاد ومات اثنان من العشرة
عن غير ولد ثم مات اثنان آخران عن أولاد وكان أولاد أحدهما أربعة
مثلا ثم مات من الأولاد الأربعة واحد عن ولد ومات آخر منهم عن غير ولد
نقسم الغلة على ثمانية كما تقدم فما أصاب الأحياء أخذوه وبدفع سهم كل من
الميتين إلى أولادهم انهم يقسم ما أصاب الأربعة بينهم ارباعا ثم يرد الربع وهو
سهم الميت منهم عن غير ولد إلى أصل الغلة ويقسم على ثمانية اسمهم فما
أصاب أباهم من ذلك يقسم بين الاثنين الباقيين من الأربعة وبين أخيهم
الذي مات وترك ولدا اثلاثا فما أصاب الحميمين يأخذانه وما أصاب الميت
يكون لولده ولومات أحده من البطن الثاني قبل الاستحقاق عن ولد كما لو مات
الميت بعمر ومثلا من البطن الثاني عن ولد بكر وعن اخوة ثم مات أبوه من
البطن واخوه الأعلى يكون نصيبه لأولاده فقط ولا يستحق بكرشياً لأن نصيبه
من نصيب أبيه عمرو وأنه مات قبل الاستحقاق فلا يستحق بكرشياً ما بقي أحد
من البطن الثاني لكونه ذكر البطون مترتبة فإذا انقرض البطن الثاني
يثار ذكر بكر البطن الثالث لكونه منه فلو مات أولاده العشرة عن عشرة
أولاده مثلاً وقد كان له ولدان ماتا قبل الوقف عن ولدين مثلاً تنقض القسمة
التي كانت على عدد البطن الأول وتصبح من اثني عشر على عدد رؤس البطن
الثاني ولم يعمل بقوله وكذا حدث الموت على أحدهم منهم اتفق نصيبه إلى ولده
وولد ولده الخ بموت العشرة قد خول بعضهم في الغلة بنفسه بلا واسطة أبيه بل
بقول الواقف على ولدي وولد ولدي وانما لم يستحقوا مع أولاد الصلب لترتيبهم
البطون وإذا صارت الغلة للبطن الثاني ومات منهم أحد عن ولد أو نسل
تعمل نصيبه إليه فلا يذلل الشرط وهكذا الحكم في كل بطن إلى ان تنتهي
البطون موتاً فأنظر ان ما يمكن ان يذلل بنفسه لا يعمل بذلك الشرط ومالم
كن يعمل به ولومات جميع البطن الثاني عن أولاد بعضهم عن واحد وبعضهم
عن اثنين وبعضهم عن ستة مثلاً تقسم الغلة على رؤس البطن الثالث
لسوية بالغاما يلغوا وهكذا الحكم في كل بطن إلى ان تنتهي البطون ولو
لأرضي هذه صدقة وقرفة لله عز وجل على وادي أصلي ماداموا أحياء

فنجري عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى تنقرضوا فإذا انقرضوا
 تكون الغلة لولد ولدي وأولادهم ونسألهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم
 على المساكين وكلما حدث الموت على أحد من ولدي أصلي كان نصيبه لولد
 ثم من بعده لولده ثم لولد ولد. أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي
 عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقف وجاريا مجرا. كان الوقف جائزا
 وتصرف غلته فيما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلابة بنقل نصيبه
 إلى ولده على ما شرطنا من انتقاله إلى ولد ولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم
 شيء منها إلخ لكونه متأخرا مفسرا ولو وقف على ولده ونسأله أبدا ما تناسلوا
 ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين فإذا حدث
 له ولد ترجع الغلة إلى ولده ونسأله ثم إذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين
 وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسأله ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن
 له ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسأله ولو قال على عتي تكون الغلة لولده
 وولد ولده أبدا ما تناسلوا من أولاده الذكور دون الإناث إلا أن تكون
 أزواج الإناث من ولد ولده الذكور فكل من يرجع بنسبه إلى الواقف بالآباء
 فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من
 عقبه ولو قال على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسأله وعقبه أبدا ما تناسلوا على
 أن يزدوا بزيادة بطن الأعلى معه ثم وثم كذلك متى تفتى البطون وكلما
 حدث الموت على أحد منهم وله ولد كان نصيبه من الغلة لجميع ورثته تقسم
 بينهم على قدر ميراثهم منه وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا كان
 نصيبه منهم مردودا إلى أصل غلة الوقف وجاريا على أحكامها وشروطها ثم
 من بعدهم للفقراء والمساكين صح وتقسم الغلة بين زيد وأولاده من البطن
 الأعلى على عددهم فلو كانت أولاده خمسة بين واثنتين كانت القسمة على
 ثمانية لكل واحد منهم سهم فإذا مات زيد ولم يترك غيرهم من الورثة أو مات
 أحد أولاده ولم يترك غيرهم من الورثة يسقط سهمه وتقسم الغلة على سبعة
 فلو ترك زيد زوجة وابوين أيضا كان سهمه بين جميع ورثته على قدر ميراثهم
 منه وتأخذ أولاده من وجهين وهو جائز بخلاف الوصية كما تقدم بيانه
 أنا قسم الغلة على ثمانية فبأخذ كل واحد من أولاده سهمه ثم يقسم سهم

مطلب تفسير العقب وهو
 ولد الواقف وولد ولده أبدا
 ذكر كان أو أنثى

أيهم بينهم وبين بقية ورثته على قدر ميراثهم منه فلومات زوجة زيد
 أو أبواه أو أحدهما مات الغلة إذا جاءت على ثمانية كما تقدم ودفع إلى كل
 واحد سهم ثم قسم سهم زيد بين أولاده وبين من بقى من زوجته أو أبويه
 وسقط سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو مات بعد موت زيد بعض ولده عن ولد
 وورثة آخر أيضا فإنه يشبه سهم الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم
 وتسقط حصته من سهم أبيه لترتيب الواقف الباعون وسهمه هو باقي النص
 على بقائه ما بقى له ولد ويكون ذلك الساقط إن بقى من ولد زيد وبقية ورثته
 على قدر ميراثهم منه فلومات بعض ولد زيد في حياة زيد عن ولد ذكر وزوجة
 وأم مع اخوته تنسب إلى الأم إلى السادس والزوجة إلى الثمن يجب نقصان
 ونسب الأخيرة يجب حرمان فاليتوبهم شيء من سهمه ويكون لامه وأبيه
 من سهمه على اعتبار السادس ولزوجته منه على اعتبار الثمن والباقي لابنه
 ثم إذا زال الحاجب لا يعود المحرم إلى الاستحقاق ولا يكمل للأم الثالث ولا
 للزوجة الربع لأن العبرة بالاستحقاق كاملا أو ناقصا أو الحرمان بالكلية
 وقت موت المورث ولو مات بعض ولد زيد بعد موت زيد عن بنت وأم وزوجة
 مع اخوته لا تنسب اخوته به فبقية سهمهم بين ورثته على مقدار ميراثهم
 منه ولو مات عن ابن وزوجة واخذت الزوجة على نسبة الثمن ثم مات الابن
 بعد ذلك بقرعة عنها على نسبة الثمن فتأخذ ويرد الباقي إلى أصل غلة الوقف
 ولو كان آخر أولاد زيد متوفيا من زوج وبنت يأخذ الزوج الربع والبنت
 النصف ثم يرد الباقي على البنت وإذا ماتت البنت يرد سهمها إلى أصل الغلة
 ولا يكمل لزوجها النصف لأنها الكاخذة في المأثرة الواقف ولو
 كان زيد أولاد ماتوا قبل الوقف عن أولاد دخلوا في البطن الثاني وهو
 أولاد من كان موجودا وقت الوقف والتوجيه كما تقدم في الصورة الأولى
 من الأولاد العشرة وما دام زيد حيا يشارك كل بطن إلى أن يموت ولو مات
 آخر أولاده عن امرأة متبلا فلا شيء لها من الوقف لأن قرأ نسل زيد وقد
 علق الواقف استحقاق ورثته بما لو مات ولد زيد أو نسله عن ولد ولم يوجد
 ولو قال الواقف وكل ما حدث الموت على أحد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل
 وكان له ولد تكون الغلة لورثة من مات منهم سواء كان له ولد أو لم يكن

ومن مات منهم ولا وارث له كان سهمه واجعا الى أصغر غلة الوقف ولو مات
 وترك ابنين وفي يد أحدهما سهم بغيره يزعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر
 يقول هي وقف علينا قال الفقيه أبو جعفر القول قول الذي يدعي أنها وقف
 عليهم ما لانم ما تصادقا أنها كانت في يد أبيهما وقال غيره القول قول ذي اليد
 والاول أصح

فصل فيما لو شرط في الوقف على أولاد من انتقل من اثبات الى مذهب
 الاعتزال فهو خارج أو ذكر غيره من الشروط (هـ) لو وقف على ولد وولد له
 وعقبه أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكنة بشرط في عدة وقتها ان من
 انتقل منهم من الاثبات وصار الى مذهب الاعتزال فهو خارج صح الوقف
 ويخرج منه بغير وجه ولو كان الواقف من المعتزلة بشرط عكس هذا
 الشرط عمل بشرطه وهكذا الحكم في سائر المذاهب ولو ارتد بغير خروج أيضا
 وان لم يكن الكفر مذهباً مختلفاً فيه لان مذهب أهل الاثبات الاسلام
 والقول بشرائع الاسلام فنخرج عنه فقد ترك الاسلام وشرائعه والاثبات
 من شرائعه ولو رجع الى الاثبات بعد ما خرج منه لا يرجع اليه لو ان
 الاثبات يكون الواقف شرط ان من رجع الى الاثبات رجع حقه بخلاف
 ما لو وقف على من يسكن بغيره اذ من فقراء قرابته فانتقل منهم بعضهم وسكن
 الكوفة ثم عاد اليها سكن فإنه يعود حقه لان النظر هنا الى حاله يوم
 قبضة غلة الوقف لا ترى انه لو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم فقراء
 وأغنياء تكون الغلة للفقراء ثم لو انتقل الأغنياء واستغنى الفقراء تكون
 الغلة لمن افتقر دون من استغنى ولو لم ينظر الى حالهم يوم القبضة لم يلزم
 دفع الغلة الى الأغنياء دون الفقراء وان لا يجوز ان يكونه خلاف شرط الواقف
 ولو كان بعض قرابته ساكن في الكوفة وقت الوقف ثم انتقل وسكن بغيره اذ
 استحق من الغلة ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الامن خرج منها
 فإنه لا يعود حقه اذا عاد لانه استغنى الموصوف بهم هذه العدة فلا يدخل
 تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وأتوا بالفقراء ثم اراد
 أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال
 الفقيه أبو بكر البجلي ان كان أقاربه في تلك البلدة يحرمون ويحاط بهم

مطلب وقف على أقاربه
 المقيمين في البلدة الامن خرج
 منها

فان وظيقتهم وحدهم يدومهم أينما اروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط
 بهم فكل من اتى منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى
 من كان مقيما بها وان لم يبق أحد منهم مقيما بها تصرف الغلة الى الفقراء
 قال الفقيه أبو الليث فان رجعا الى البلدة وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة
 في المستقبل ولو وقف على من تزوج من قرابته تكون من تزوج وكذلك
 لو وقف على من أسلم من قرابته تكون من أسلم دون من خلق مسلما ولو قال
 وقف على أولادى أصابى ماداموا صغارا فاذا بلغوا قطعت الغلة عنهم
 وكانت لزيد مادام - يا فاذا مات ردت الى أولادى أصابى ثم من بعدهم
 لأولادهم ونسلهم أبدا ثم على المساكين او قال على ولدى عشرين ثم تكون
 لزيد مادام حيا ثم من بعده ترد الى ولدى ونسله أبدا ثم على المساكين صح الوقف
 ويجرى على ما شرطه ولو وقف على الأصغر من ولده تكون الغلة لمن كان
 صغيرا من ولده يوم الوقف ولا يكون ان يحدث له من الولد شيئا منها لان الصغير
 وان كان يزول لكن يزول زوالا لا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف
 لهقر وسكنى بغيره اذ قائم ما يحتمل ان يعود بعد الزوال فلا يكونان بمنزلة اسم
 العلم فتعتبر الصفة وقت وجود الغلة ولو قال على الأكبر من ولدى كان
 لكبر منهم يوم الوقف ولو قال على أولادى العوران أو العميان كان لهم
 خاصة دون غيرهم لانه عاق الاستحقاق بوصف لا ينقل عنه صاحبه فصار
 بمنزلة الاسم فيعتبر بذلك الوصف في يوم الوقف لا يوم الغلة وهكذا الحكم
 لو شرط هذه الشروط في كل وقف عاين من أقاربه او من الجانب والله
 اعلم

(باب الوقف على أهل بيته وآله وجنسه وفيه منقطع البعض)

١- بيت الرجل وآله وجنسه واحد وهو كل من يناسبه بائنه الى اقصى
 آله في الاسلام وهو الذى ادرك الاسلام أو لم يدركه لم ~~فكل~~ من
 يناسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته
 والقرابة والارحام والانساب كل من يناسبه الى اقصى أبلا في الاسلام
 من قبل أبيه والى اقصى أبلا في الآلام من قبل أمه فكل من كان من
 هؤلاء فهو قرابته ما خلا أبويه وولد أصلبه فانهم لا يسعون قرابة

تفسير القرابة

فيكون

فيكون ولد وله وأجداد له وجداته داخلين في القرابة وسبب ما في ولد
 الولد والجد من الخلاف في الفصل الآتي فلو قال أرضى هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبدا على أهل بيتي فإذا انتقضوا فهي وقف على
 المساكين تكون الغلة للفقراء والأغنياء من أهل بيته ويدخل فيه أبوه
 وأبواؤه وإن علا وولد له أصليه وولد له وإن سفل والنكحور والانات
 والصغار والكبار والحرار والعبيد فيه سواء والذي فيه كالمسلم ولا يدخل
 فيه هو ولا الأب الذي أدرك الإسلام ولا الاناث من نسبه إذا كان آبؤهم
 من قوم آخرين وإن كان آبؤهم من يناسبه إلى جده الذي أدرك الإسلام
 فهم من أهل بيته وعلى هذا التفصيل أولاد عماته وأولاد أخواته ولو قبله
 بفقراء أهل بيته تقيدهم ويعتبر الغنى والفقر وقت وجود الغلة فمن
 استغنى قبل ذلك حرم ومن افتقر رزق ولو تأخر صرف الغلة لعارض مدة
 سنين فافتقر الغنى واستغنى الفقير يشارك المفتقر من القسمة الفسيرة وقت
 وجود الغلة بخلاف ما لو تأخرت لمائع فحدث له جماعة من أهل بيته فأنهم
 انما يشاركون من كان قباهم فيما باقى من الغلة بعد وجودهم لا فيما كان
 موجودا قباهم ولو استغنى كل أهل بيته تصرف الغلة إلى المساكين
 وإن افتقروا فهو دأبهم ولو وثقت المرأة على أهل بيتها لا يدخل فيه ولدها
 ولأمها إلا أن يكون زوجها أو أمها من أهل بيتها ولو قال أرضى هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أهل بيتي أو على قرابتي ومن بعدهم على
 المساكين يصح الوقف وتكون الغلة لأهل بيته دون قرابته لدخولهم في
 الوجهين جميعا بخلاف القرابة فانهم يدخلون في حال إرادة القرابة دون
 إرادة أهل البيت ولا يعطون بالشك ولو قال على بنى وأولاده أو على أهل
 بيتي ومن بعدهم على المساكين يصح أيضا لاشتقاق عمه وأولاده الوقف في
 الوجهين جميعا أما بأنفسهم وأما بما ياتهم من أهل البيت ثم يضم إليهم بقية
 أهل البيت وتقسيم الغلة على عدد رؤسهم ويعطى له ولولده ما أصابهم
 ولا شيء لبقية أهل البيت لثبوتهم في حال وسقوطهم في حال ويكون ما أصابهم
 للمساكين بخلاف ما لو قال على زيد أو على عمرو ثم على المساكين فإنه لا يصح
 وقد قدم توجيهه في باب الوقف الباطل والله أعلم

(فصل في الوقف على قرابته أو أرحامه أو نسائه أو عياله أو أهله أو أقرب
 الناس إليه) لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي
 أو قال على أرحامي أو نسائي أو رجلي أو ذي نسب مني فإذا انقرضوا فهمي
 على المساكين جازا الوقف وتصرف غلته إلى قرابته الموقوفين يوم الوقف
 والحد من محدث من قرابته أبدا ولا يدخل فيه أبواه ولا أولاده لصلبه
 وتدخل فيه النافذة وإن عقلت والأجداد والأجدات من قبل الآباء
 والإماء وإن علوا ويدخل فيه المحارم وغيرهم من أولاد الإناث وإن
 بعدوا وهذا عندنا وعند أبي حنيفة تعتبر المحرمية والأقرب فالأقرب
 للاستحقاق وليس ابن الابن والجد من القرابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 فلا يدخلان وعندنا ومحمد بن أبي داود خلاص وفي الزياتي ويدخل فيه الجد
 والجد وولد الولد في ظاهر الرأية عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهم لا يدخلون
 ولو قال على قرابتي من قبل ابن أبي وأبي وكان له قرابة من قبل أبيه فقط وأخرى
 من قبل أمه فقط كان الوقف بين الفريقين سواء تساوى العدد
واختلاف ويكون نصف كل فريق بينهم بالسوية لأن مراده أن تكون
 الغلة اقربته من الجهتين جميعا لأن تجتمع القرابة إن معاني واحد ولو قال
 على ذوى قرابتي لا يكون ذوو القرابة أقل من اثنين عند أبي حنيفة
 وعندنا هما يطابق على الواحد أيضا فإذا كان له عمان وخالان تكون الغلة
 لعمان وكذلك لكم لو كان له عم وعمعة وخالان وإذا كان له عم واحد
 وأخوال وخالات يكون النصف للعم والنصف للأخوال والخالات
 على عددهم وهذا كله في قول أبي حنيفة وفي قواهما تكون الغلة بين الأعمام
 والعلمات والأخوال والخالات على عددهم ولو قال على أخوتي وله ثلاثة
 أخوة مفرقين تكون الغلة بينهم قال الخصاص وهذا من الحجية على أبي حنيفة
 في السمين والخالين ولو قال على قرابتي دخل فيه كل قريب له صغيرا كان
 أو كبيرا ذكر أو أنثى مسلما أو ذميا حرا أو عبدا والرد والقبول إلى العبد
 دون السيد فإن رد العبد وقبل السيد بطل وبالعكس صح وتكون الغلة
 للسيد فإذا اعتق تنتقل إليه ولو قال على عيالي يدخل فيه كل من كان
 في نفقته ولو لم يكن ذارحم محرم منه ولو قال على أهلي قال أصحابنا في

القياس تكون الغلة لزوجه خاصة ولكن يستحسن ان تكون لكل
 من يعول في منزله من الاسرار دون العبيد ولو كان له زوجتان في بلدين
 يدخل في الوقف كل من يعول في منزله مع المراتين ولو قال على اخوتي فاذا
 انقضوا فهي على اخوتي من قبل ابي وكان له اخوة مفرقون كان الوقف
 عليهم جميعا ثم تكون من بعدهم على المساكين لانه يستحيل ان تكون
 عليهم ومن بعدهم وتهم على اخوته لايه وهم من جهة الاخوة الموقوف عليهم
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على اقرب الناس مني او قال
 الى ومن بعده على المساكين تصرف الغلة لاقرب الناس منه فلو كان له
 ولد وابوان تكون الغلة لولده ذكر اوانثى لانه اقرب اليه من ابويه
 ثم من بعده تكون الغلة للمساكين دون ابويه لانه وقف هكذا ولم يقل
 للاقرب فالاقرب ولو كان له ابوان كانت الغلة بينهما نصفين ومن مات
 منهما انتقل نصيبه للمساكين لعدم جهله نصيب من مات منهم ان بقي ولو كان
 له أم واخوة تكون الغلة لأمه دون اخوته لكونها اقرب اليه منهم ولو كان
 له أم وجد لاب كانت الغلة لأمه ولو كان له جد لاب واخوة تكون الغلة
 للجد على قول من يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الاخر تكون الغلة للاخوة
 لان من ارتكض مع الواقف في رسم او خرج معه من صلب كان اقرب اليه
 من كان بينه وبين الواقف حائل ولو كان له اب وابن ابن تكون الغلة لايه
 دون نافلة اكون الاب اقرب اليه منه ولو كان له بنت بنت وابن ابن
 تكون الغلة لبنت البنت لانها اقرب اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه
 بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث
 ولو قال على اقرب قرابة مني وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف
 اذ لا يقال لهم قرابة

(فصل في بيان الاقرب من قرابته) لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل أبدا على اقاربي على ان يبدأ بأقربهم الى نسبها أو رجاء يعطى من
 الغلة ما يكفيه اطعامه وكسوته في كل سنة ثم يعطى من يايه في القرب كذلك
 وهكذا حتى تنتهي البطون ثم ما فضل عنهم يصرف للمساكين كان الوقف
 صحيحا وتصرف غلته على ما شرطه فلو كان له اخوان وأختان احدهما

لا بويه ولا آخر لا يهيدأبن لا بويه ثم يبن لا يهيد وحكم أولادهما حكمهما
 ولو كان أحدهما لا يهيد ولا آخر لا يهيد يهيدأبن لا يهيد عند أبي حنيفة ومن
 أبو يوسف ومحمد هما سواء لانه قد ارتكض مع الاخ لام في بطن الام ومع الاخ
 لاب في صلب الاب ولو اجتمع ثلاثة من الاخوة والاخوات متفرقين يجري
 الخلاف والثاني والثالث ان فضل عن الاول شيء من الغلة وحكم الفروع
 حكم أصولهم اذا اجتمعوا متفرقين ولو كان له ثلاثة اعمام وعمات
 متفرقين او ثلاثة اخوال وخالات كذلك كان من لا بوين أولى من لاب
 وانحال او انحال لا بوين أولى من العم لام أو لاب كعكسه والعم او العمة لا بوين
 مقدم على انحال او انحال لا بوين على قول أبي حنيفة وعلى القول الآخرهما
 سواء ومن لاب منهم ما أولى من لام في قول أبي حنيفة وفي قولهما هما سواء
 وحكم الفروع اذا اجتمعوا متفرقين حكمهم الاصول وعند أبي يوسف ومحمد
 قرابته من جهة أبيه وقرابته من جهة أمه سواء ذكر أو كانوا أو إناثا
 او مختلطين ويقدم الاقرب فالاقرب منهم على بشرط الواقف ولو كان له أخ
 لاب أو لام وابن أخ لا بوين يقدم أخوه على ابن أخيه لا بويه وابن الاخ لاب
 مقدم على ابن ابن الاخ لا بوين ولو كان له عم لا بوين وأخ لام كان الاخ
 مقدما وأولاد الاخوة ولولام وان بعدوا يقدمون على الاعمام والعمات
 ولولا بوين فلا يعطى ولدا لجد حتى يفرغ ولدا لاب اعطاء وهكذا كلما ارتفع
 الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يفرغ هو ونسله اعطاء أو موتنا ولو كان له
 جد لام وابنة أخ لام كان الجد عند أبي حنيفة أولى وعندهما بنت الاخ
 من الام أولى ولو كان له بنت أخ لا بوين أو لاب وجد لام كان الجد عند
 أبي حنيفة أولى وعند أبي يوسف بنت الاخ أولى وبنت البنت مقدمة على
 الجد أبي الام وبنت البنت مقدمة على بنت بنت الابن وبنت البنت كابن
 البنت اتحدت الام واختلفت وبنت العمة مقدمة على عمة أبيه ولولا بويه
 وخالته مقدمة على بنت عم أبيه وبنت خالته مقدمة على خال أبيه قال
 المصنف فان ترك عساو عمة وخالا وخالة فعلى مذهب أبي حنيفة ان نصف
 الغلة للام والنصف الباقي بين العمة والخال والخالة اثلاثا وعلى قول أبي
 يوسف ومحمد الغلة بينهم جميعا بالسوية وان ترك عمة وخالا وخالة فالغلة بينهم

جميعا في القولين وينبغي ان يحسم الم في الصورة الاولى على انه لا يوين
 والبواقي لاب اولام وفي الثانية على ان الكل لاب اولام حلالا لمطلق على
 ما ذكره وغيره مفصلا من تقديم ذي الابوين من الجهتين على ذي الاب
 منها ومن تقديم الامم ذي الاب على ذي الام واقفه أعلم
 (فصل في اثبات قوم مشاركة القرائب فيما وقف عليهم) * لو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة على قرابتي من جهة ابي ومن جهة أمي ~~كان~~ الوقف
 عليهم جميعا وتقسم الغلة بينهم على عددهم يستوي فيها الغنى والفقير فلو
 جاء قوم الى القاضي وقالوا نحن من قرابة الواقف وحبب دهم المعروفون من
 قرابته يا امرهم القاضي باثبات قرابتهم منه بالبينات والخصم في ذلك وصي
 الواقف او هو ان كان موجودا ولو كان له قرائب معروفون ثم اعترف
 بقرائب آخرين لا يسري اقراره عليهم الا ان تكون عند صدقة الوقف
 ولو لم يكن له وصي اقام القاضي للوقف قسما وجعله خصما لمن يدعي انه قرابة
 الواقف ولو حضر المدعي وارث الواقف وادى عليه لا يكون خصما الا ان
 يكون قسما على الوقف لانه خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الوارث
 فكان الامر فيه الى القاضي اعموم ولايته ويشترط لقبول شهادة السمود
 ان يشهدوا ويشيروا القرابة فاذا شهدوا بانته اخوه لا بد ان يشهدوا بانته
 لا يويه اولايه اولامه لان القاضي لو قبل ما قيل ذلك اتضى له ينسب مجهول
 ولا ينبغي له ذلك وكذلك في الم والحال وابن العم وابن الخلال فاذا ثبت كونه
 قريبا وشهدوا انهم يعلمون للواقف قرائب غير هؤلاء قسمت الغلة حينئذ
 بينهم على عددهم فلو غفل القاضي ان يسأل الشهود انهم لا يعلمون له قرائب
 غيرهم امرهم باعانة البينة فان لم يتقدروا على من شهد لهم بذلك وطال الامر
 يستحسن ان تفرق اهل عليم وياخذ منهم كفلا بما يدفع اليهم فان اقام
 مدعي القرابة شاهدين فشهدا بان القاضي التلاني اشهدهم انه قضى اهذابانه
 قريب فلان الواقف ولم يفهم شيئا يستحسن اجازتها وحملها على الصحة
 ولو كان الاوصياء جماعة يكتب بالدعوى على واحد منهم ولو حكم القاضي
 لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر ابنه راقام بينة انه ابن المحكوم له كناه ذلك
 لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها والجد ولد له وان قتل كل رجل وابنه

في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الواقف وفسر الشهود
 قرابته لأبويه ثم جاء آخر وأقام بينة أنه أخو المقضي له من أبويه قضى له بها
 كذلك ولو فسروا قرابته بأنه لأبيه وأقام إلا آخر بينة أنه أخو المنيب لأبيه
 قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الأم ولو قضى لرجل بأنه عم الواقف
 أو خاله مثلا وفسر وأحاله ثم حضر رجل وأدعى عليه أنه قرابة الميت وأقام
 على ذلك بينة يقبلها القاضي أن كان المقضي له أخذ من الوقف شيئا والأقلا
 لعدم كونه خصما وهذا استحسان وفي القياس يقبل مطلقا وإن شهد أبنا
 الواقف لرجل بأنه قرابة الواقف وفسرها قبلت الشهادة ودخل في الوقف
 ولو شهد رجلان عن صحت قرابتهما من الواقف لرجل أنه قرابته وفسرها
 قبلت أن عدلا ودخل معهم في الوقف وإن لم يتباهما المقاضي لعدم ظهور
 عدم التمايز لهما شهودا أن يشارك الشاهدين فيما ينوبهما من الشهادة
 مؤاخذه لهما بزعمهما ولو شهد القرابة بعضهم لبعض بأن شهد ثلثان لاثنين
 بالقرابة وشهد المشهود لهما للشاهدين بالقرابة لا قبل الشهادة والله أعلم
 (فصل في الوقف على فقراء قرابته وكيفية إثباته وما يتعاق بذلك) ولو وقف
 رجل أرضه على الفقراء من قرابته أدى على من افتقر منهم فأثبت رجل قرابته
 منه وفقره دخل في الوقف وقال محمد لو قال على من افتقر من قرابتي تكون
 الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وثبتا فيه اشتراط تقديم الغني ولو قال على من
 احتاج من قرابتي فهي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان
 غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من الأصل ومثله المسكين والفقير ولو وقف
 على فقراء قرابته وكان فيهم يوم مجيء الغلة فقير فاستغنى أو مات قبل أخذ
 حصته منها كان له حصته أثبت الملك له وقت مجيئها ولو ولدت امرأة قرابته
 بعد مجيئها لأقل من ستة أشهر لا يستحق منها شيئا لأن مسكنة هاهنا والفقير من
 قرابته والحل لا بعد فقيرا إذا فقرا لمساواة وهو غير محتاج إلى شيء فصار
 بمنزلة الغني من قرابته وقت مجيئها بخلاف ما لو وقف على ولده أو وقف على
 قرابته فجاءت المرأة بولد لأقل من ستة أشهر من يوم مجيئها فإنه يستحق حصته
 منها التعليق بالاستحقاق بالنسب ذكره هلال رحمه الله وإذا وقفها على فقراء
 قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد من

كل غلة نصابا استحقوا الكل ان دفعت اليهم الغلتان معا والا لا يستحقون
 الثانية اصبر ورتهم اغنياء بقبض الاولى الا اذا قصرت وكذلك لو وقف رجل
 على الفقراء من ولد زيد بن عبد الله ووقف آخر على الفقراء منهم أيضا فجاءت
 غلة الوقفين استحقوا الكل ان دفعت الغلتان اليهم معا مطلقا والا فان كان
 المدفوع اليهم اول نصابا بالايستحقون الغلة الاخرى وتكون للمساكين
 وان كان اقل من نصاب استحقوا الاخرى ايضا ولو قال كل من الواقفين
 على ولد زيد مطلق كل فقير منهم قوته من غلة هذا الوقف فجاءت الغلتان معا
 استحق كل فقير من غلة كل وقف قوتا وان جاءت احدهما قبل الاخرى
 واخذ منها كل واحد منهم قوته ثم جاءت الاخرى لا يستحقون منها قوتا آخر
 فان كانوا قد اتفقوا بعض ما اخذوه من الاولى اخذوا من الثانية قوتا آخر
 وهكذا الحكم في وقف الرجل الواحد ارضين بعقدين بخلاف ما لو وقف
 ارضين بوقف واحد على هذا الوجه فانه لا يستحق كل فقير غير قوت واحد ثم
 الفقير الذي يجوز له الدخول في الوقف على الفقراء هو الذي يجوز له اخذ
 الزكاة على ما بين في موضعه من كتاب الزكاة وكيفية اثبات الفقراء ان
 يشهدوا انه فقير لا يعلمون له مالا ولا عرضا يخرج بملكه اياه عن حال الفقر فاذا
 شهدوا له ~~كذلك~~ كذا دخل في الوقف واحتمال ان له مالا ولا يعلمون به لا يضر في
 شهادتهم لانه ليس عليهم ان يعلموا الغيب وانما عليهم ان يشهدوا بما يظهر
 لهم من امره كاثبات القاضي فقرا المدين ولو كان اثبت الفقر ولا غنى تجب
 نفقته عليه لا يدخل في الوقف واذا لم يعلم القاضي ان له ولدا حلفه انه ليس له
 احد تجب نفقته عليه فان حلف دخل فيه والا فلا وسياتي تمام القروع فيما
 يليه فان شهد له رجلان بالفقر بعد ما جاءت الغلة لا يدخل فيهما وانما يدخل فيما
 يحدث منها بعد الشهادة الا ان يشهدا له في وقت ويسند فقره الى زمن
 سابق فانه يقتضى له بالاستحقاق من مبدا الزمن الاول وان طال رجل ليس
 من قرابة الواقف وليكن اولاده من قرابته يجوز له ان يثبت فقرهم وقرايتهم
 منه اذا كانوا صغارا واما الكبار العقلاء فاليهم اثبات قرايتهم منه وفقرهم
 ووصي ابيهم في ذلك كايهم ولو لم يكن لهم وصي وكان لهم أم يجوز لها ذلك
 ولو لم يكن لهم أم وكانوا في حجر أخيهم يجوز له ان يثبت ذلك استحضانا وكذلك

أعم والجمال وهو تفسير اللقيط في قبول الملقط الهبة له وإذا ثبت فقرهم وقرايتهم وكانوا في عيال عنهم أو حالهم يدفع اليه ما صار لهم من الغلة إن كان مرضعاً له ويؤمر بانفاقها عليهم والالتفاف إلى أمين ويؤمر بانفاقها عليهم وإذا ثبت الأقرب فقره بالنسبة إلى وقف قريبه زيد مثلاً ثبت فقره في حق كل وقف من أقاربه على فقراء الأقارب ويؤمر مستحقه إلى أن يثبت أنه استغنى طالت المدة أو قصرت في التماس وفي الاستحسان يكلف شهوداً على فقره في هذه الحالة إن طالت فلو قال بعض أهل الوقت لا نأمن أن هذا أصاب مالا صار به غنياً وطلبوا منه أن يحلفه على ذلك يحلفه بالله ما هو اليوم غني عن الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه أنه ما أصاب مالا صار به غنياً لا يحلف أنه أصابه ثم افتقر وإذا مات القاضى المثلث للفقر والقراءة أو عزل تكفيه إقامة بينة عند القاضي الثاني إن الأول أثبت فقره وقرايته من الواقف ولو تعارضت بينة الفقر والغنى تقدم بينة الغنى لأنها مثبتة ولو طالب معلومه عن مدة ماضية وهو غني وقت الطلب وقال انما استغنىت الآن لا يعطى شيئاً مما مضى ما لم يتم بينة على ما قال من حدوث الاستغناء وهذا استحسان وفي القياس ينبغي أن يكون القول قوله والله أعلم

(فصل في الوقف على الصلحاء من فقراء قرابته أو الأقرب فالأقرب أو الأصوح فالأصوح منهم) • لو قال أرني هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداء على الصلحاء من فقراء قرابتي ثم بعد ذلك على المساكين صح الوقف واستحق غلته من فقراء قرابته من كان مستورا ولم يكن مهتوكاً ولا صاحب رتبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الأذى قابل الشرائع بما قرأ للتبديد ولا ينادم عليه الرجال ولا قدافاً للمعصيات ولا معروفات بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله أهل العقاف والخير والقضاء ومن كان أمراً على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العقاف ولو قال على قرابتي الأقرب فالأقرب ومن بعدهم على المساكين تصرف الغلة كلها للأقرب فالأقرب من قرابته واحداً كان أو أكثر بينهم بالسوية وإذا مات الأقرب انتقل الوقف إلى من يليه وهكذا كل انقراض بطن ينتقل إلى من يليه إلى آخر البطون فإذا لم يبق منهم أحد تكون الغلة للمساكين

وهكذا الحكم لو قال تعطى غلته لأقرب الناس إلى نسبها أو رجلا الأقرب
فالأقرب أو قال الأدنى فالأدنى قال الحسن في رجل أوصى بثلاث ماله
للأخوج فالأخوج من قرابته وكان في قرابته من يملك مائة درهم مثلا وفيهم
من يملك أقل منها أنه يعطى ذو الأقل إلى أن يصير معه مائة ثم يقسم الباقي بينهم
جميعا بالسوية قال الخصاص رحمه الله والوقف عندى بمنزلة الوصية ولو قال
على أن يبدأ بالأقرب فالأقرب من فقراء قرابتي فيعطى من الغلة ما يغنيه
يعطى الأقرب منهم مائتي درهم ثم الذي يليه كذلك إلى آخر البطون وإن فضل
شيء يكون بينهم وإن قصرت الغلة يبدأ بالبطن الأعلى فيعطى كل واحد نصيبا ثم
وتم كذلك إلى أن تنتهي الغلة صح الوقف وتصرف الغلة على ما شرط ولو قال
على أن يبدأ بأقربهم إلى نسبها أو رجما فيعطى من غلة هذا الوقف في كل سنة
ألف درهم ثم يعطى من يليه في كل سنة تسعة مائة درهم ثم من يليه في كل سنة
ثمان مائة درهم وعلى نسبة هذا النقص إلى آخر البطون يصرف البطن الأعلى
ألف ثم وتمر على ما شرط إلى أن تنتهي الغلة ثم يحرم من لم يفضل له شيء ومهما
زاد من الغلة عما قال الواقف يكون له ما كان لاستيئاء الأقارب ما سمي لهم
ولو قال على فقراء قرابتي الأقرب فالأقرب يبدأ بأقربهم إليه بطنا فيعطى كل
واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحقاق
وفي القياس تعطى الغلة كلها للبطن الأقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى
ينقرض الأقرب ذكره هلال ولو جعل أرضه وقفنا على فقراء قرابته ثم من
بعدهم على المساكين وكان له أقارب فقراء وأقارب أغنياء وللأغنياء أولاد
لأصلا بهم بكار وصغار ذكور وإناث والكل فقراء تعطى الغلة لأقارب
الفقراء ولأولاد الأغنياء الذكور والبنات البكار النادرين على المسكين دون
لزمي والصغار والإناث البكار فقرض نفقة ثم على آياتهم فلا يدخلون فيه
ومثله لو كان الأب فقيرا وابنه غني ولو كان للأب والبنات البكار الفقراء أولاد
بكار فقراء لا يعطون شيئا من الوقف لوجوب نفقة ثم على جددهم ذكره الخصاص
وهلال وهكذا الحكم في المرأة الموصرة إذا كان لها أولاد بكار وصغار فقراء
وهم أقارب الواقف ولو كان للواقف قرابة فقيرة وزوجها غني لا يفرض
لها شيء من غلة الوقف لأنها بغني زوجها ولو بالعكس يفرض لها مائة مائة

بغناها ولو كان له قرابة فقيرة وأما أخ وأبن أخ أو خال وموثر تدخل في
الوقف وإن كان يفرض أهل الثقة عليهم والأصل أن الصغير إنما يعد غنيا
بغنى أبويه أو جديهما من جهة أبويه فقط وإن الرجل الفقير والمرأة الفقيرة
إنما يعدان غنيين بغنى فروعهما وزوجهما فقط ولا يعد الفقير غنيا بغنى
غيرهم من القرأب قال الخصاص وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله ثم قال
الصواب عندي وبالله التوفيق أنه يجب أن يعطى هؤلاء وإن كان يفرض
لهم الثقة على أحد من تلزمه نفقتهم لأنهم قالوا إن للرجل أن يأخذ من
الزكاة إذا كان له منزل وخدام ومتاع بيت لأفصل فيه ثم قال ولا أقول إن
فقير يكون غنيا بغنى غيره والنبي صلى الله عليه وسلم يقول كل ذي مال أحق
بماله من الناس أجمعين ورده هلال بما حصله إن أمر الناس على خلافه لانا
رأينا الناس لم يجوزوا في كلامهم أن يقولوا أولاد الأغنياء من الفقراء
ويضيفونهم إلى غنى آبائهم فكان الغنى عندهم على ذلك وتجوز وصاياهم
على ذلك ووقفهم على معانيهم التي نرى أنهم أرادوها والله أعلم
• (فصل في وقف داره على سكنى أولاده ثم على المساكين وبيان من عليه
المرمة) • لو قال رجل داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن
يسكنها رلي وولدي ولدي ولدي وأبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم تكون غلما
للمساكين مع الوقف ويكون سكناها لأولاده وأولاد أولاده ما بقي منهم أحد
ولم يبق منهم غير واحد أو أراد أن يؤجرها أو ما فضل عنه منها ليس له ذلك
وأعماله السكنى فقط ولو كثرت أولاد الواقف وضافت الدار عليهم ليس لهم
أن يؤجروها وإنما تقسط سكناها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له
من سكناها وتكون لمن بقي منهم فلو كانوا ذكورا وانا أو أراد كل من الرجال
والنساء أن يسكنوا معهم نساءهم وأزواجهم معهم وحشهم جاز لهم ذلك
إن كانت الدار ذات مقاصير وجرو يغلق على كل واحدة باب وإن كانت
دارا واحدة لا يمكن أن تقسم بينهم لا يسكنها إلا من جعل لهم الواقف السكنى
دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء ولو جعل سكنى داره لبناته دون
الذكور كانت لبناته لصلبه فقط ولو كان ابن أو زوج كان الحكم فيهم
كالتقدمة ولو هم سكناها لبناته وبنات أولاده وإن سفان كانت السكنى

ليس له وقف عليهم للسكنى
أن يؤجروا وعند الشافعي
له أن يؤجر

لكل أخت من ولده وولد ولده ونسبه أبدا يقسم سكناها بينهن على عددهن ومن مات منهن سقط حقها وكذلك من تزوج منهن وهوجت مع زوجها فان طلقها او مات عنها وعادت عادتها في السكنى ولو شرط ان من تزوج منهن فلا سكنى لها سقط حق من تزوج منهن ثم لا يعود حقها بموته او طلقها الا ان يشترط ان من مات زوجها او طلقها عادتها في السكنى وعلى هذا لو كان مكان البنات أمهات اولاد ولو شرط تقديم بطن على بطن كان كما شرط ولو شرط سكناها بعد انقضاء نكاحهن او تزويجهن لاذكور من اولاده وأولاد اولاده أبدا ما تناسلوا كان كما شرط ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس لولده ولأولاد من بعده ان يسكن غيره فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا تجب حق المالك مستعبر وهو بمنزلة ضيف اضافة بخلاف الاجارة فانها تجب حق المالك مستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز وهي نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره ولو جعل سكناها لواحد بعد واحد تكون مرمتها واصلاحها على من بدأ به الواقع بالسكنى ويقال له رمتها مائة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه ازيد من ذلك ولو وزر الاول سيطانها او ادخل جند وعافى سقنها بدلا عما نكسرها ثم مات وانتقلت الدار الى الثاني يكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا لك والاتو جبر ويدفع اليهم قيمة ذلك من الاجرة ثم يعود سكناها اليك ولو انهم دمت وقال الاول أنا ابنيها واسكنها كان له ذلك واذا مات يكون البناء لورثته ويقال لهم ارفعوا ايهاكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها ان ما رمت به لا يمكن تخليصه وتميزه الا بضرر بخلاف البناء فان كاه لهم فلهم اخذه وليس للثاني ان يملك البناء بقيته بدون رضاهم ولو جعلها لاول اوطيين طوحتها ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن اخذه عينه هو في حكم الهالك الا ترى ان رجلا لو اشترى دارا اوطيين طوحتها وجعلها ثم استخفت ليس له ان يرجع بقيته ذلك وانما يرجع بشئ الدار وبما يمكن هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبنيا على البائع لكونه مغرورا ولو امتنع من له السكنى من مرمتها أبرها القاضي ورعها من أبرتها ثم اذا استخفت ترد الى من له السكنى وهكذا

الحكم اذا صارت الامساكين قوياً وترحم من غلاتها وما فضل منها يكون لهم
ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من الترميم فتم الدار ويؤجر نصيبه مدة
يحصل منها قدر ما يشر به لو دفع من عند نفسه بذلك برد اليه نصيبه ولو قال
جهلت سكانها الزيد مدة حياتي ان شاء الله او اربها او اخرجها واخذ غلاتها وله ان
يجعل سكانها من شاء من الناس يفعل ذلك كما يراه واذا مات زيد ومن بعده له
زيد السكنى تؤجر وتكون غلة الامساكين صحح وكان لزيد ان يجعل سكانها
اقوم بعد قومه وليس له ان يتقوض لغيره ما تقوض اليه الا بشرط منه له عند
الوقف ولو كان الموقوف عليهم مرتين جعل التقويض المذكور لواحد
منهم بعينه اختص به ولو جعل سكانها لرجل معين ثم من بعده لبناته او امهات
اولاده صح والله اعلم

(باب الوقف على العلوية والمتعلمين في بغداد او الدراسة القلانية)

اذا وقف على المتعلمين فان كان على متعلمي بالية بعينها كبغداد مثلاً وكان
بعضهم يختلف الى الانتهاء لكانه يشتغل بكتب العلم فيما يحتاج اليه لا يحرم
وظيفته لانه نوع تعلم وان كان لا يشتغل اصلاً لا يستحق شيئاً فان خرج منها
سيرة ثلاثة أيام بطلت وظيفته لانه مسافر وان خرج الى مادونها فان مكث
خمسة عشر يوماً فكذلك لانهم امددوا طويلاً وان مكث اقل منها فان خرج
لشيء له منه بد كاتمة يحرم وان كان لا يلبث منه كطلب القوت لا يحرم لانها
مدة يسيرة شغلها بما لا يلبث منه وان كان الوقف على سائر كافي مدونة بعينها
لا يستحق الامن جمع بين السكنى والتفقه لان السكنى مشروطة لفظاً والتفقه
مشروطة دلالة وعرفاً والسكنى لا يتحقق فيها الا بان يارى الى بيت من بيوتها
مع اثامه وآلات السكنى فان كان يتفقه فيها انما يارى بيت خارجها للحراسة
لا يحرم لانه لا يخل بالشرطين وان قصر في التفقه ثم ادا واشتغل بشغل آخر
فان كان بحال بعد من متفقه به المدرسة رزق والاحرم ولو وقف على
العلوية الساكنين ببلد لا وجه لهم شيء من الوظيفة ومنهم من يغيب
عن الدراسة او نحو ذلك قال النقيب أبو بكر البلقيني من غاب عنهم ولم يسمع
مسكنه ولم يتفقه منهم ساكن آخر فهو من ساكن بلخ ولا تبطل وظيفته ولا وقفه
قال ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كما تجوز الوصية لهم

ولا يجوز صرف الزكاة اليهم هكذا قال القاضي الامام ابو زيد الدبوسي
رحمه الله

• (باب الوقف على قوم بتقديم بعض على بعض أو على رجلين
ويجعل لكل واحد منهم ماعينا أو على ورثة بلان) •

لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا على زيد وعمر وما عاشا ومن
بعدهما على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل
سنة ألف درهم ويعطى عمر وقوته لسنة جاز لو وقف ويبدأ بزيد فيدفع اليه
ألف ثم يعطى عمر وقوته لسنة ومهما فضل كان بينهم انصافين بلعهما اياهما أولا
بقوله على زيد وعمر ولو لم يزد عليه امكن الكل بينهم ما انصافا فلما فصل في
البعض على به فبسه فان لم تق الغلة بما قال يتقدم زيد ثم ان فصل عنه شيء
يدفع الى عمر والافلا شيء له وان جاءت الغلة بعد موت زيد وكانت ثلاثة
آلاف مثالا وقوت عمر ويعدل ألفا مثالا يدفع اليه ألف اقوته ثم خمسة مائة
أخرى تسكم له النصف الغلة كالمو كان زيد حيا وفصل من الغلة شيء والباقي
للمساكين ولو مات عمر وورثه كان الحكم كذلك ياخذ ألفا وخمسة مائة
والباقي للمساكين ولو لم يجمع بينهم ما أولابان قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدًا يبدأ بزيد فيعطى من الغلة ألفا ثم يعطى عمر وقوته
لسنة بخواتم الغلة ثلاثة آلاف وكان قوت عمر ويعدل ألفا مثالا يعطى كل
واحد منهم ما ألفا والاف الاخرى للمساكين اتمية اكل واحد منهم ما قدرا
معيينا ولو قال على زيد وعمر ويكره يبدأ بزيد فيمكنون الغلة له ابدًا ما عاش
ثم عمر وكذلك ثم ابكر كذلك ية صدقة على ما قال من تقديم بعض على
بعض ثم اذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدًا على زيد وعمر وما عاشا لزيد من غلاتها في كل سنة ألف
درهم وامرهم ما كان بخواتم الغلة اثنا عشر بينهم ما اسداسا لزيد خمسة
اسداس لضربه بكل الاف وامرهم سدس لضربه بما تبين ولو قال لزيد
ثلاثة اوا امر وثلاثاها تنقسم الغلة على سبعة اقسامهم لزيد ثلاثة وامر وأربعة
ولو قال لزيد نصفها وامر وثلاثا قسمت الغلة على اثني عشر منهم ما سبعة منها
لزيد وخمسة لأمرو لان صاحب النصف يأخذ ستة اقسامهم من اثني عشر

وصاحب الثلث يأخذ منها أربعة ويبقى سهمان لم يقبل الواقف فيهما شيئا
فيكونان بينهما نصفين وانما كانا بينهما ولم يكونا للمساكين بل جعله كل
الغلة لهما في أول كلامه ولو اقتصر على ذلك لكانت كاهاتين هما انصافا
ولكن لما فصل عمل به أيضا الا ترى انه لو قال تجرى غلته في كل سنة على
فلان وفلان لفلان من ذلك الثلث وسكت عن فلان الآخر أن الباقي
يكون له أصله قوله تعالى وورثة أبواه فلامه الثلث ولو قال تجرى غلته
في كل سنة على زيد وعمر وزيد من ذلك مائة درهم وسكت عن الباقي يكون
لزيد مائة في كل سنة ويكون الباقي منها لعمر فان جاءت الغلة مائة فقط
كانت لزيد ولا شيء لعمر ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
على ورثة زيد ومن بعدهم على المساكين صح فان كان له جماعة من الورثة
تكون الغلة بينهم على عددهم الزوجة والاثنى كذا ذكر فلوزلوا بالموت الى
واحد أو ~~سكان~~ واحد من الابداء استحق النصف والنصف الآخر
للمساكين ولو قال على ورثة فلان على قدر ميراثهم منه وكان فلان حيا فلا
شيء لهم وتكون الغلة للمساكين لانهم لا يسمون ورثته الا بموتونه ولانهم
قد يموتون قبله فلا يكونون ورثته فان مات عن ورثة ترجع الغلة اليهم على
قدر ميراثهم منه ولو كانت عائلة فاستحقاقهم على نسبته كما لو ترك أختين
لابوين وأختين لام وجدته ومن مات منهم تكون حصته للمساكين ولا ترد
الى من بقي لاستلزامه خلاف الشرط وانه لا يجوز فلو مات عن أم وأخوين
يكون نصيب مسئلتهم من اثني عشر الام سهمان ولكل أخ خمسة فجعل غلة
الوقف كذا لتولا تغير القسمة بموت احد الاخوين الى الاثلاث لكونه
خلاف ميراثهم من ورثتهم ولو قال على زيد وعمر ورثة عمرو على قدر
ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بين زيد وعمر وعلى
عددهم فاذا كانت ورثة عمرو ابنتين وابنتين قسمت الغلة على خمسة أسهم لزيد
منهم واربعة لورثة عمرو ثم تقسم بينهم على قدر ميراثهم منه للذكر مثل
الحظ للانثيين فان حدث لعمر وبعد موته ولد كان حلالا دخل مع الورثة في
الغلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يرد الى من بقي لما قلنا من
الاستلزام ولو قال بين زيد وعمر ورثة عمرو على قدر ميراثهم منه استحق زيد

مطلب قال بين زيد وعمر ورثة
عمرو يكون لزيد النصف
ولورثة عمرو والنصف

النصف وورثة عمرو والنصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه ولو قال
 علي زيد وورثة عمرو ولم يذكر قوله علي قدر ميراثهم منه قسمت الغلة على زيد
 وورثة عمرو على عددهم فإذا مات أحد من ورثة عمرو يسقط سهمه وتقسم
 الغلة على زيد ومن بقي من الورثة ولا ينتقل نصيبه إلى المساكين لعدم المنافع
 من الانتقال إليهم ههنا وإذا مات زيد تنقل حصته للمساكين لا إليهم
 لا لشراؤه عنهم بما وقف عليه ولو قال علي زيد وعمرو وولده ليس لولد زيد من
 الغلة شيء وانما هي لزيد وعمرو وولد عمرو لأضافة الوالد إليه ولو قال علي ولد
 زيد ومن بعدهم علي المساكين تكون الغلة لولد زيد ولو كان واحدا ومهما
 حدث لزيد من الولد دخل في الوقف ومن مات منهم يصير سهمه إلى من بقي
 لا للمساكين لأنه انما جعل لهم بعد ولد زيد فإذا انقرضوا تصير الغلة
 للمساكين ولو قال علي ولد زيد وهم عمرو وبكر وخالد ومن بعدهم علي
 المساكين فذكر ثلاثة مثلا تكون الغلة لهم فقط ولا شيء لمن عداهم من ولد
 ومن مات منهم يكون نصيبه للمساكين لأنه لما عدهم صار كل واحد منهم
 منفردا عن غيره بما وقف عليه فتكون بعده للمساكين ولو قال علي زيد
 وعمرو وبكر أبدا ما عاشوا ومن مات منهم عن ولد له له أو ولد له وان زل كان
 نصيبه لولده تكون الغلة بينهم ومن مات منهم عن ولد ينقل ما كان يخصه إلى
 ولده وولد ولد أبدا ولو قال وكل من مات من أهل هذه الصدقة وترك وارثا
 كان نصيبه من الورثة على قدر ميراثهم منه مثل كل ورثة فلو مات عن
 بنت وأخوة وأخوات كلهم لا يورث أولادهم يكون نصف حصته أبنته
 والنصف الآخر بين أخوته لاذكر مثل حظ الأنثيين ولو جعل أرضه صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ولدي بكر ومن مات منهم عن وارث
 انتقل نصيبه إليه وان مات عن غير وارث كان نصيبه مردودا إلى الباقي
 منهم ما جاز الوقف فلو مات أحدهم ولم يترك سوى أخيه لا يرث إليه نصيبه بل
 يكون للمساكين أو عنه عن وارث ولو لم يكن أحدهما عن يرث الآخر ومات
 أحدهما عن غير وارث انتقل نصيبه إلى الآخر والله أعلم

(فصل في الوقف على قوم على أن يفضل أو يخص أو يحرم من شاءهم
 أو يدخلهم من شاء وفي أن يضعه أو يعطيه لمن شاء من الناس) • • • • •

مطلب قال علي ولد زيد ثم
 علي المساكين وكانوا عددا
 الخ

أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن لا يفضل من شئت منهم
ومات قبل أن يفضل بعضهم على بعض كانت الغلة بينهم على السوية لعدم
انصال التقضيل بأحد منهم فإن قال قضاة فلانا جعلت له كل الغلة لم تصح
لأنه تخصيص وليس بتفضيل ولا بد أن يعطى لكل واحد منهم شيئاً ثم يزعمون
شأنهم بما شاء من قليل أو كثير مطلقاً أو مدة معينة ولو زاد وقال على بني
فلان ونسأهم وفضل واحد منهم لأولاده ونسأه أبداً ما تناسلوا جاز وكان ذلك
له ونسأه أبداً وليس له الرجوع فيه لأن التقضيل يلحق بأصل الوقف
بسبب اشتراطه فيه ولو فضل واحد بنصف غلة سنة مثلاً جاز وتكون أسوة
شركائه فيما يحدث بعدها وقد ورد مشيئة التقضيل إليه ولو قال قضاة
فلانا على اخوته بنصف الغلة وكانوا ثلاثة استحق المفضل ثلثها وأخوه ثلثها
لأن النصف صار له بالتفضيل والنصف الآخر يقسم بينهم اثلاثاً متساوياً
فيه فيكون لكل سدين والنصف مع السدين ثلثان ولو قال استأشأ
أن أعطي لبني فلان شيئاً من الغلة وأعطيتهم بطلت مشيئته في التقضيل
وصارت بينهم جميعاً لأنه لم يجعل لنفسه مشيئة غيرهم وإذا قال استأشأ أن
أعطي ولد فلان ونسأه فقد أبطل مشيئته التي شرطها في التقضيل لا ترى
أن رجلاً لو قال أوصيت بثلث مالي لبني فلان على أن لا يوصي أن يفضل بعضهم
على بعض فقال الوصي لست أرى أن أعطي أحداً منهم من هذا الثلث شيئاً
أن مشيئته قد بطأت وصار الثلث بينهم سواء قال الوقف كذلك وإذا قطعها
وأبطلها صار كأنه لم يشترطها في أصل العقد ولو قال على أن لا يوصي
غنائم عن شئت منهم جاز له أن يخصصها بأحد منهم مطلقاً أو مدة معينة
وبواسط بعد واحد وجاز له التقضيل أيضاً وليس له الرجوع بعد ذلك
وإذا خصمها بأحد منهم ثم مات قبل الواقف عادت مشيئته لأنه إنما خص
الرجل بغنائم حياته فتنقطع مشيئته في الاختصاص بحياته فإذا مات الرجل
فمشيئته في الاختصاص على حالها قال هلال وهذا عند من يميز بمنزلة الذي قال
قد اختلفت بغلة هذه السنة فلانا فإذا انقضت السنة عادت مشيئته في
الاختصاص وإن مات بعده تكون الغلة بين من بقي منهم ولو قال على أن لا
أن أحرم أو أخرج من شئت منهم ثم مات قبل ذلك تكون الغلة بينهم جميعاً

وان أخرج واحدا منهم أو أخرجهم الا واحدا منهم طاعة أو مدة معلومة
صح وليس له حرمان الجميع قياسا واذا مات من بقي منهم أو أخرجهم كلهم
بناء على الاستحسان تكون الغلة للمساكين وليس له ان يعيدها اليهم لانه
لما حررهم غلتها أبدا فقد خرجت من ان تكون لهم وانقطعت مشيئته
فيما وصارت للمساكين ولا ان يردوا عن ذلك لان فعله يصل عن مشيئة
مشروطة في عقد الوقف فكانه لم يسم أحدا من أولئك ولو قال أخرجت
فلانا من غلتها فان كان فيها غلة موجودة وقت الانحراج تخرج منها فقط
والا كان خارجا أبدا والخصيص كذلك ولو قال أخرجت فلانا وفلانا او قال
أخرجت فلانا لابل فلانا او قال بل فلانا صار أخرجين ولو قال أخرجت
فلانا او فلانا تخرج احدهما والبيان اليه وله ان يخرجهما بالبقاء مشيئته
فيهما وليس له ابقاؤهما لخروج احدهما لا بهيئة ويجوز على البيان فان
مات قبله تقسم الغلة على عدد من لم يخرجهم ويضرب لهم ما يسمى واحدا
ويقال لهم ان اصطلمت ما كان لك والافه وموقوف أبدا الى ان تصطلحا
وكذلك لو قال خصت بهم فلانا او فلانا أبدا له ان يبين من خصه بهما وان
مات بلا بيان كانت لهما كما وصفتنا ولو قال على ان ادخل معهم من شئت
بإزالة ان يدخل معهم من شاء ولو غنيا وليس له ان يخرج منهم احدا لعدم
شرطه اياه وله ذلك مطلتا ومدة معينة ولو قال ادخلت فلانا بابل فلانا صار
داخلين ولو قال ادخلت فلانا او فلانا دخل احدهما وليس له حرمانهما
فيجوز على البيان وحكم الموت بلا بيان كما تقدم ولو قال اوصى هذه
صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان أعطي غلتها لمن شئت منهم ثم
جعل لواحد منهم كاهنا او بعضها طائفا او مدة معينة او رتبهم فيها واحدا بعد
واحد أو فضل بعضهم على بعض بإذن وليس له تغيير ما فعل ولو جعلها لواحد
منهم مدة ففقت او مطلاتا فماتت عادت مشيئته وان قال لأشاه ان أجعلها
لهم بطلت مشيئته وكانت بينهم بالسوية ولو قال وضعتها في غيرهم كان
قوله باطلا وهي بينهم قياسا وفي الاستحسان مشيئته باقية فيهم ولو مات
بنو فلان كلهم قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا من الغلة بطلت مشيئته لا قيده
اياهم وصارت للمساكين ولو مات الواقف قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا

كانت الغلة بينهم بالسوية لانقطاعها بموته ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل بدأ على ان لي ان اعطى غلتها لمرثتي من بني فلان صح
الوقف والشروط وله ان يجعل غلتها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا شاء
ان اعطى غلتها لاحد منهم. ولكني اعطيتهم بطل مشيئته في اعطائهم اهلهم
ولا مشيئته في الاعطاء لغيرهم يصح فتكون الغلة للمساكين وكذلك ان
مات قبل ان يشاء اهلهم تكور للمساكين لانه لما قال صدقة موقوفة لله عز
وجل بدأ ثم قال على ان لي ان اعطى غلتها لمرثتي من بني فلان كانت وقفا
جائزا وكانت على المساكين غير ان له ان شاء في الغلة ومشيئته في صرفها عن
المساكين الى بني فلان خاصة فان صرفها اليهم جاز وان شاء غيرهم او مات قبل
ان يوجد منه مشيئة كانت للمساكين لانه اذا كان في صدر الوقف
وانما قوله على ان اعطى غلتها لمرثتي من بني فلان ثانيا فان استثناهما صح والا
فالوقف للمساكين ولو شاءهم ثم مات منهم أحد جاز له صرف حصته الى من
شاء منهم دون غيرهم وان ابطال مشيئته في حصته كانت للمساكين
ولو شاء اهلهم ولا اولادهم صحت مشيئته لهم دون اولادهم لعدم اشتراطها له
في اولادهم فاذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين دون القروع ولو قال
ارضى هذه صدقة موقوفة على ان للقيم ان يعطى غلتها لمن شاء من الناس جاز له
ان يصرفها الى الفقراء والاعتياء ولومن ولده أو ولد الواقف ولو قال جعلتها
للاعتياء يطل الوقف كما تقدم ولو جعلها لنفسه لا يجوز والوقف ومشيئته
بما هما لان الاعطاء يستلزم معطى له والانسان لا يعطى نفسه ولانه يراى
من ثقت غيره كئو كئيلها رجلا بان يزوجه ابن شاء ايس له ان يزوجه ابن
نفسه فاذا قال جعلتها لفلان ما عايش جاز وايس له ان يجعلها عنه الى غيره
لانه بمشيئته اياه صار كأنها شرطت له في عقد الوقف فلا يقي له مادام خيا فاذا
مات عادت مشيئته ولو جعل لزيد غلة سنة من ابطال مشيئته فيها وهي على
حاله فيما بعد السنة وكذلك ان جعلهم فيما لو شاء بعض الغلة لزيد ولو لم
يجعلها لاحد حتى مات تكون للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة على ان لفلان ان يضع غلتها حيث شاء جاز له ما جاز في الاعطاء وجاز له
وضعها في نفسه ولو كلها مطلقا ومدة معينة لانه يمكن ان يكون الانسان

واضعاً عند نفسه كما لو قال ثلاث سالى الى فلان بكمه حيث شاء فانه يجوز له
وضعه في نفسه

• (باب الوقف على المولى) •

لو قال رجل حر لاصلى ارضى هذه صدقة وقفه عز وجل على مولى ماتم
من بعدهم على المساكين صح وتكون الغلة اكل من اعتقه الواقف ولكل
من ادركه العتق بعد ذلك الوقف حتى يدخل فيه المعتق بعد موته من مدبره
وامهات اولاده والموسى بشرائهم وعتقهم واقضه على الذكور والاناث
سواء والمخالف لدين الوقف كما لو اوقف لاصلى المولى على اكل ويدخل فيه
اولاد مواليه لانهم موالى اذ ليس اهلهم مولى غيره الا من كان من اولاد
مواليات له وآبائهم موالى لغيره ولا يدخل مولى مواليه اتموسط من هو اولى
بولايتهم منه ولا مولى الموالاة مع مولى العتاقة ولا مع اولادهم ولو لم يكن له
سوى مولى الموالاة استحق حيثما استحقنا ولو مات أبو الواقف وابنه
وأخوه وله موال وورثوا هم لا يدخون مع مواليه فيه ولا مع اولادهم
بعد موت آباءهم ولو كان له موالى موالى ولايه موالى موالى دورث
ولا هم تكون الغلة اولى مواليه دون موالى آبيه ولو لم يكن له موال
وله موالى الاب قال أبو يوسف تعاقب الغلة للموالى الاب وبه أخذ هلال
رحمه الله وهو استقصان ولو قال على مولى واو لادهم ونسلمهم دخل في
الوقف حيثما اولاد بيات مواليه ولو لم يرجع ولاؤهم اليه او كانوا من العرب
لشمل الغلة الذى كور والاناث ولو قال على موالى الذين وليت نعمتهم
تكون الغلة اكل من اعتقه وان بناله العتق من جهته لا غير فلا يدخل
اولادهم فيه لانهم ليسوا بمن ولي نعمتهم وانما صاروا موالى بالجر ولا يدخل
مستترك الولاء فيه اعدم خلوص ولائهم ولو قال على مولى ومولى أبى
او أهل بقى كان كما شرط ويدخل فيه مولى ابنه وأبيه دون مولى أخواله
الا ان يكونوا من أهل بيته فينتدخول موالىهم ولو قال على مولى وله
موال اعتقهم او والاهم وله موال اعتقوه لا يستحق أحد منهم شيئاً من الغلة
وتكون للمناكين كما لا تصح الوصية اهلهم لعدم جواز عموم المشترك ولا لحد
بعينه لعدم جواز الترجيح بلا مرجح ولو زوج الواقف عبده بقرعة فمات

منه بولد ثم اعتق عبده دخل الولد مع أبيه في الوقف وكذلك لو زوج معتقته
بعبدا الغير بقاءت منه بولد يدخل في الوقف مادام أبوه عبدا فإذا اعتق ييطل
حقه منه لا ينجس راولا لله إلى مولى أبيه وهكذا الحكم لو زوجها بغير الأصل
بجاءت منه بولد فنهتاه ولا عنها وقطع القباضي نسبة عنه يدخل الولد في الوقف
ومتى ما كذب نفسه سقط حق الولد منه ولو اشترى معتق الواقف أمة مع
رجل آخر ثم جاءت بولد فادعاءه ما دخل الولد في الوقف اثبتت نسبة به من ما
ولو وقف على موالى زيد ومن بعدهم على المساكين فأقر زيد بأن مفتاحا هذا
مولاه وصداقه على عتقه أياه دخل في الوقف لأن الولاء بمنزلة النسب ولو قال
على موالى وموالى موالى دخل مع مواليه موالى مواليه فقط ولا يدخل من
بعدهم في الوقف ولو وقف على مواليه وله موابات فقط كانت كل الغلة
لهم لما ذكره محمد في السير حوى طلب الأمان مواليه وله موابات ليس منهن
رجل دخل جميعا في الأمان روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن مطرف
عن الشعبي رحمه الله أنه قال لا ولاء إلا لذي نعمة وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان
البن قيس رحمه الله والله أعلم

(فصل في الوقف على أمهات أولاده ومدرية ومكاتبه وعماله) *
أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبد على أمهات أولاده وأقال على
مدرية جازالوقف حتى عند محمد بن الحسن أيضا في المنهور عنه وقد وضعه
في كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطاً قال فيه ألف لانة كذا ولانة كذا
وكذا في كل شهر أو في كل سنة في سنة فلان وبعد وفاته وكذلك في مدراته
وشرط لهم مثل الذي شرطه لأمهات أولاده وقال بعض فقهاء أهل البصرة
لا يجوز الوقف على أمهات أولاده بناء على عدم جواز الوقف على النفس
وقد ينال فيماتة دم فلو كان بعض أمهات أولاده عنده والبعض قد
زوجهن والبعض أعنتهن تكون الغلبة لمن عنده ولله زوجات دون
المعتقات وإن مات المولى لأنهن صرن مولاته ويدخل فيه من يحدث
له من أمهات الأولاد بعد الوقف قال بشر بن الوليد رحمه الله سمعت أبا يوسف
يقول في رجل أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاده وله أمهات أولاد عنده وأمّهات
أولاد قد أعنتهن في صوته وأمّهات أولاد قد أعنتهن في مرضه القياس في

هذا على وجهين أحدهما ان يكون الثلث لامهات اولاده الا ان لم يكن
اعتقهن ويعتقن بموته دون من كان اعتقهن في حياته والاشاني ان يكون
الثلث لهن جميعا لانه يقال لها بعد الاعتق أم ولد فلان ويقال لها أم ولد فلان
ويكون صادقا في الاطلاق ويقال هذا ابن مهيبة فقد افترق اسم أم
الولد واسم المهيبة وان كنت أم ولد اعتقت واحسن هذا كما عندنا
والله أعلم ان يكون لامهات اولاده الا ان يعتق بموته وان كان قد اعتق
كل امهات اولاده في حياته كانت غلة الوقف لهن جميعا والله أعلم ولو وقف
على امهات اولاد زيد أو على مدبراته كان حكمهن كحكم وقفه على امهات
اولاده ولو قال على سالم أو لولده زيد ومن بعده على المساكين جاز الوقف
وتكون الغلة تبعا لسالم فإدام في ذلك زيد فهي له وإذا باعته انتقلت معه الى
مشتريه لان الوقف عليه الا ترى ان قبول الوقف وردة اليه لا الى سبيده
فلو اشكوا الواقف بطل الوقف عن سالم بالكاتبه وصارت الغلة للمساكين حتى
لو باعته الواقف لا يعود الوقف اليه لانه بطل كونه وقفاً عليه من حين الوقف
ومساكينه كين ولو اشتراه الواقف مع رجل آخر بطل وقفه من الوقف
بقدر حصه الواقف منه وكانت للمساكين فاذا اعتق يكون له من الغلة بقدر
حصه شريك الواقف والباقي للمساكين وهذا بناء على القول بعدم جواز
الوقف على النفس قال في الكافي ولو شرط الغلة لأمه أو عبيده فهو
كاشتراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفقهاء على
قول أبي يوسف ولو وقف على فلانة أم ولد زيد وعلى فلانة مدبرة بكر وعلى
فلانة مكاتبه عرو ومن بعدهن على المساكين تكون الغلة بينهما اثلاثا
فما أصاب المدبرة وأم الولد كان لسيدهما وما أصاب المكاتبه كان لها من
الولى فلان يجوزت وردت الى الرق يأخذ سيدها حصتها ولو أدت فعتقت
صارت حصتها مملوكا لها وهكذا الحكم اذا اعتقت المدبرة وأم الولد جوت
سيدهما والله تعالى أعلم

مطلب شرط الغلة لأمه
أو عبيده كاشتراطها
لنفسه

(باب الوقف على ذرية غير انه أو على زيد مائة مائة ثم من
بها على غيره ثم من بعده على المساكين)
لو قال أرشي هذه صدقة وقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء ذرية وس

بعدهم على المساكين صح الوقف وتكون الغلة على قول أبي حنيفة للفقير
 الملاصقة داره لداره الساكن هو فيها التخصيص الجار بالملاصق فيما لو أوصى
 لجيرانه بثلاث ماله والوقف مثلها وبه قال زفر وتكون لجميع السكان في الدور
 الملاصقة له الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة
 فيها سواء بعدد الأبواب وقربها سواء ولا يعطى القسيم بعضادون بعض بل
 يقسمها على عدد رؤسهم وعلى قواصمها تكون الغلة للجيران الذين تجمعهم محلة
 واحدة لقوله عليه السلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد وقسم عن يسع
 النداء الوسط من الأصوات وفرقه هم في مسجدين صغيرين متقاربين
 لا يخرجهم من أن يكونوا أهل محلة واحدة بخلاف ما إذا كانا كبيرين وتباعدا
 ما بينهما فإنه يصير أهل كل مسجد جيرانا على حدة والأصاغر التي فيها القبايل
 أن قال على فقراء جيران من بني فلان ونسبهم إلى أب قريب ككافل
 أو البيت يعطى العرب منهم دون الموالى والسكان وإلى قبيلة فكذلك في
 القياس وفي الاستحسان تكون الغلة لتلك القبيلة من العرب وللموالى
 والسكان إذا كانوا فقراء لأن معنى كلام الناس على هذا عرفنا في وصاياهم
 فيعمل به ويترك القياس ذكره هلال رحمه الله ومن انتقل من جوار الواقف
 أو استغنى سقط سهمه والعبرة للاستحقاق وعدمه بالمجاورة يوم قسمة الغلة
 فمن كان في ذلك الوقت جارا وفاقه يراى استحقاقه والأفلا لا وقت مجي الغلة اذ لو
 اعتبر وقت مجيها لربما أعطى الأغنياء منهم ومنه خلاف الشرط ولو انتقل
 الواقف إلى محلة أو بلدة أخرى وانتهى فيها أدارا الإقامة انتقل الوقف معه
 وكانت الغلة لجيرانه وقت القسمة وهكذا كلما انتقل ينتقل الوقف معه
 ويستقر على مجاوريه وقت موته ولا ينتقل عنهم وإن انتقل ورثته منها
 أو باعوها ولو خرج مسافرا غيات في سفره قبل أن يتخذ سكنا في بلد تكون
 الغلة لجيران داره التي سافر منها ولو كان له داران وله في كل منهما
 أهل تكون الغلة لجيران الدارين جميعا سواء كانتا في محلتين أو بلدين
 أو مات في أحدهما ولو مرض الواقف فحوله ولده أو أحد أقاربه إلى محلة
 أخرى غيات عندهم تكون الغلة لجيرانه الأولين وليس هذا كاتقائه
 عنهم وانما هو بمنزلة الزيارة لهم ولو كان له أسرة وأحوال فقراء وهم من

جيرانه استحقوا أيضا بخلاف اولاده واولادهم وابنيهم وبناتهم ومن
 مثلهم فانهم لا يسمون جيرانا عرفا وعدم اعطاء ولد الولد والجد استحقان
 وفي القياس يعطون ولو كان ساكن في دار له فتزوج امرأته وانتقل الى بيتها
 ثم وقف على جيرانه تكون الغلة لجيران دار امرأته درن جيرانه الذين كان
 بين اظهروهم وهكذا حكم وقف المرأة ولو كان للواقف جيران ولو احدهم
 منزل آخر في محلة اخرى فانه يستحق من الغلة ولا يطل حقه به بعد منزله
 ولو ادعى كل من اهل محلتين انهم جيران الواقف كان البيان في ذلك الى
الواقف ان كان سببا والا كلفهم القساضي اقامة البينة على دعواهم فمن
برهن منهم قضي له بالغلة وان برهنوا قضي به الاثريتين بل وان كان جارا
لهم بان كان له بيتان في محلتين عند الوقف ومن ادعى الاستحقاق لافقر
والجوار وكانا مجهولين او احدهما كاف البينة عليهما او على مجهولهما
ولو وقف على زيد عشر سنين ثم بعدهما على وجوههما صرفت الغلة الى
زيد المدة المقددة ثم بعدهما انصرف في الوجوه التي ذكرها الواقف وكذلك
لو اوصى بغلته لرجل بعينه أيام حياته واوصى ان تكون وقفيا بعد موت
ذلك الرجل على وجوههما وكانت تخرج من اثاث لزم الورثة تنفيذا
الوصية ثم الوقف بعد موت الموصي له ولو اوصى بغلته لرجل عشر سنين بعد
موته وليس له وارث سوى ولد واحد فنال الولد وقت هذه الضبعة بعد المدة
الذكورة على المساكين جازالوقف بخلاف ما لو قال رجل وقفت ارضي هذه
بعد سنة تمضي على المساكين فانه لا يصح لعدم كونه مبتونا والله اعلم

• باب الوقف في أبواب البر من الصدقة والاصحاح
 عنه او الغزو وما اشبهه •

لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا انصرف غلاتها في كل سنة الى
 الفقراء والمساكين او قال في ختان ايتامهم او كسوتهم وكسوة اراذلهم
 او قال في اصلاح المناظر والجسور بمصر مثلا او قال يشتري بالغلة اكلية
 وثياب ويكسي بها فقراء المسلمين او قال على فقراء أهل اليمن الف دينار
 في البلد الفلاني او قال في كنائز اعياني وفي زكاة كانت على او قال في
 قضاء ديني او قال يخرج عني عشر حجج او قال يغزي بالغلة عشر غزوات ثم بعدها

تكون الغلة للمساكين هي الوقف ويجب صرف غلته على ما شرطه الواقف
ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَسَاءَ تَرْسِيلُ
الصدقات ووجوه البر والخير تقسم الغلة على ثمانية أسهم أن جعل الفقراء
والمساكين بسهم واحد كما هو قول الجسرين واختياره لال وعلى تسعة
أن جعل لابسهم من كاهور رواية محمد عن أبي حنيفة فيجعل لهم ما سهم أو
سهمان ويسقط سهمان العامة عليهم أو المائة قلوبهم ويجعل لكل نوع من
الرفاق وما بعده سهمهم ولو وجوه البر والخير ثلاثة أسهم ولو ذكروا فقراء
قرايته مثلاً يؤخذ عدد رؤوسهم فيضم إلى الثمانية أو التسعة فما بلغ تقسم الغلة
عليه وليس للقيم أن يزيد بهض هذه الوجوه على بهض بل يقسمها عليهم بالسوية
لأنه مطلقاً بالوصية دون الزكاة ولو قال هي صدقة موقوفة في أبواب البر
فاحتاج ولده أو ولده أو قرابته يصرف اليه من الغلة لأن الصدقة
عليهم من أبواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج
ولده فإنه يدفع اليه من الغلة لأنه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه
وسلم لا يقبل الله صدقة ورع محتاجة فيكون ولده وقرابته أحق ولكن
لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع لغيره وإن كان يجعل قاض بل على وجه
الاستصحاب والافضلية ولو عزل القاضي أو مات يجوز أن يلي بعده أن يجريه
عليه وإن يطله لعدم كون فعل الأول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط
وحكم ورثته بحكمه إن كانوا أقارب الواقف وكذلك جيران الواقف
إن كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الغلة ما يراه ولو كان
على الواقف دين لا يوفي دينه من غلة هذا الوقف وللاولى تقديم المولى
كتقديم الأقارب والجيران ولو أوصى أن يجعل داره صدقة موقوفة بهد
وفاته على المساكين جاز أن يصرف من غلتها على الفقراء من أولاده وليس هذا
بوصية لهم وإنما هو صدقة للفقراء بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله للفقراء فإنه
لا يعطى ولده أصليه شيئاً منه ولو قال بهض نقها أهل البصرة لا يعطى أحد
من يرث الواقف شيئاً من الغلة فجعله وصية وهي لا تصح لو ارث والله أعلم

*(باب الوقف على قوم على أنه إن احتاج قرايته

يرد الوقف إليهم)*

لو جعل أرضه وقفاً على زيد وولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين
على أنه إن احتاج قرابته يرد الوقف إليهم صح ويصح تحقق الغلة زيداً وولاده
ومتى احتاج بعض قرابته يرد الوقف إليهم ولا يشترط فيرده إليهم احتياج كلهم
لأنه قصد بالرد إلى قرابته المحتاج منهم لا احتياج جميعهم بخلاف ما لو قال إن
احتاج ولد بكر بن عبد الله يرد الوقف من زيد وولده إلى عمرو فإنه لا يرد إلى
عمرو والأبعد احتياج جميع ولد بكر لأنه لم يقصد بالرد الحاجة وإنما قصد ردها
إلى عمرو ومحتاجاً كان أو غنياً وصار بمنزلة قوله جعلت أرضي هذه صدقة
موقوفة على المساكين مادام ولد زيد حياً فإذا مات وارتد الغلة إلى عمرو فإنه
لا ترد إليه ما بقي منهم أحد وهكذا الحكم لو وقفها على جهة معينة ثم قال
فإن احتاج ولدي أو ولدي أو موالى ترد إليهم واحتياج البعض منهم فقط
فإنهم ترد إليهم وإذا استغنوا قطع عنهم وترجع إلى ما كانت عليه ولو أدى
قرابته الفقروا الحاجة وأنكر الموقوف عليهم دعواهم إن أثبتوا استحقاقها
الوقف والأفلا ولو وقفها على الفقراء والمساكين أو في الحج عنه في كل
سنة أبداً على أنه إن احتاج بغيره ترد الغلة إليهم فاحتياج البعض منهم فقط
استحقوا الغلة كلها والله تعالى أعلم

*(باب وقف أرضين على جهتين واشترط النفقة من غلة أحدهما
على الأخرى أو تكميل ما سمي للموقوف عليه أحدهما
من الأخرى)*

لو وقف أرضاً على زيد ونسله وعقبه ووقف أرضاً أخرى على وجوه مساكين
وعلى أن يتق من غلتها على الأرض الأخرى في عمارتها وأصلاحياتها صح فلو
شرط أن يكون من غلة أحدهما الزيد في كل سنة ألف درهم ولعمرو في كل
سنة خمسمائة درهم وليكر بعد ذلك ما يبق من غلتها في كل سنة أربع مائة
درهم فإن لم يبق من غلتها ما يعطى بكر أربع مائة درهم ثم له الأربع مائة من
غلة الأرض الأخرى ثم يصرف ما يبق من غلتها في وجوه البر تصرف غلة
الأرضين على ما شرط فإن لم يفضل بكر شيء من غلة الأرض التي شرط لها منها
الأربع مائة تعطى كلها من غلة الأرض الأخرى وإن صدر منه بلانظ تم له
من الأرض الأخرى كما لو وقف أرضين وقال يعطى زيد من غلة هاتين

الأرضين أتعدهم وما قبل يصرف في كذا فخرجت أحداهما الفارمات
مثلا ولم تخرج الأرض الأخرى شيئا فانه يعطى زيد ألفا كلها من غلة هذه
الأرض وليس المراد ان يعطى من غلة كل أرض خمسة مائة بل المقصود ان
يعطى القائم ما أو من أحدهما ولو قل ينفق على أرض كذا الموقوفة من
غلة هذه الأرض ما يحتاج اليه ويعطى فلان كذا وفلان كذا تقسم الغلة
على القوم المسوين وعلى ما يحتاج اليه لنفقة تلك الأرض فيضرب لها بذلك
فأصاب النفقة جعل أعمارها والباقي لمن سمي والله أعلم

«(باب الوقف على اليتامى والأرامل والأيتام واليتيمات والأيتام)»

لوجعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على اليتامى صم واستحق الغلة
كل من مات أبوه ولم يبلغ الحلم ذكره كان أو أتي بشرط كونه فقيرا الآن قصده
بالوقف على الفقراء منهم فقط ولقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسها لمخ وقد خص بهم اليتامى بالفقراء منهم فكذلك ههنا ومن احتلم
أو حاضت منع منها القول الذي عليه السلام لا يتم بعد البلوغ هذا اذا اطلق
اليتامى وأما اذا قال على يتامى بن فلان أبدا فان كانوا يحصون تكون الغلة
للموجودين وقت الوقف سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو محتلمين بلعله أياه
لايتام معينين وان كانوا لا يحصون تكون لكل يتيم منهم سواء كان
موجودا وقت الوقف أو وجد بعده بشرط كونه فقيرا اذ هو حينئذ بمنزلة جعله
أياه للمساكين وإذا خصه ببيتام بن فلان ينبغي ان يؤكده بقوله على الفقراء
منهم دون الأغنياء وإذا لم يبق فيهم يتيم كان للمساكين ثم اذا حدث فيهم يتامى
يعود اليهم الا يبق فيهم لاحد مطعون ولو وقفه على الفقراء من يتامى أهل بيته
الموجودين ومن سيحدث فاذا انقرضوا أو استغنوا تكون الغلة للمساكين
وكما حدث فيهم يتامى يعود اليهم ثم اذا لم يبق منهم أحد أو استغنوا كان
للمساكين صم الوقف وعمد على ما شرطه ولو جعلها صدقة موقوفة لله
عز وجل أبدا تجري غلتها على يتامى قرابة من قبل أبيه وأمه فان كانوا
يحصون يوم الوقف استحقها كل من كان موجودا يومئذ غنيا كان أو فقيرا
ويشركهم كل من يحدث منهم بعد ذلك من اليتامى سواء كانوا فقراء
أو أغنياء اذا كانوا يحصون ومن بلغ منهم سقط حقه وان كانوا لا يحصون

مطلب كون المال مستغنا
انقراضا حكما كالانقراض
الحقيقي في صرف الوقف
الى نيل المنقوض

يوم الوقف ولا يحصى من يحدث منهم بعده تكون الغلة للفقراء منهم دون
الاعتياء ولا قسم ان يعطى لمن شاء منهم ثم متى ما صاروا يحصون تشاركهم
الاعتياء فيها ولو قيدهم بالنقراء استحقها الفقراء منهم دون الاعتياء
ويشارك الحداث بعد الوقف الموقوف قبله فيها ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل أبدا على ارامل بنى فلان ثم من بعدهم على المساكين صح
الوقف واستحق الغلة الارامل يوم الوقف والحداث بعده سواء كن يحصين
اولا يحصين وهي للفقيرات منهن دون الغنيات قياسا له على الوصية بثلاث ماله
لارامل بنى فلان فانه للفقيرات منهن دون الغنيات سواء كن يحصين
اولا يحصين فان كن يحصين تكون الغلة بينهما بالسوية وان كن لا يحصين
أعطى القيم الغلة لمن شاء منهن وينبغي للواقف ان يؤكده بقوله للفقيرات
منهن دون الغنيات وهكذا الحكم لو قال لارامل أهـ لى بنى او قال لارامل
أقاربى وينبغي ان يؤكده كما تقدم فى التامى والارملة كل امرأ ماتت
منها زوجها او طلقها بعد ما بلغت مبالغ النساء دخل بها او لم يدخل فن لم تكن
حاضة وقت طلاقها او موت زوجها لا تدخل فى الوقف لان اسم اليتيم لم يزل
عنه بعد فلا تكون يتيمة وارلة فى وقت واحد ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل أبدا على أياى قرابى او قال أياى بنى فلان فان كان
يحصين يصح الوقف وتجري غلته عليهم وان كن لا يحصين لا يصح عليهم لانا
لا ندري لمن تعطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات لكونه بمنزلة قوله
جعلتها وقفا على بنى شيان او بنى تميم وبنو قيس وشيخان أكثر من ان يحصوا
فلا يصح الوقف عليهم وانما يكون للمساكين هكذا ذكره الخصاص ولم يذكر
الفرق بين الارملة والايمة وما بعدهما وهو محل تأمل والايمة كل امرأة جومعت
بنكاح أو سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بلغت مبالغ النساء او لم تبلغ
ومن لها زوج ايسر بايم اقول النبي صلى الله عليه وسلم الايمة أحق بتقسيمها
من وليها والبكر تستأمر واحتج أصحابنا على دخول الصغيرة التي جومعت
ولا زوج لها بقول عمر رضي الله عنه لما أراد ان يهاجر يامعاشر قریش من
احب منكم ان تنأيم امرأته فليلق هذا الوادى غلاته مع من هم أحد فهذا
يدل على ان الایم هي التي قد ايت من زوجها بعد الجماع وهي مثل الاعزب

من الرجال الا ان الاصب يطلق على الذي لم يجامع قط وعلى الذي لازوجه له ولا جارية يجامعها واما الليم فانه لا يطلق على المرأة الا بعد البتاع ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابداء على كل ثيب من قرايتي أو قال من بني فلان ثم من بعدهن على المساكين صبح الوقف ثم ان كن يحصين يكون لكل من كان موجودا منهن يوم الوقف ولكل من يحدث بعده وان كن لا يحصين تكون الغلة للمساكين لانه لا يدري ان تعطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات ثم ان صرن يحصين وقت القسمة ترجع الغلة اليهن والاقلا وهكذا يدور الاستحقاق وعدمه على الاحصاء وعدمه في وقت قسمة كل غلة والخب كل امرأة تجوزعت ولو بجرام والزوج والبلوغ والغنى وعدمهم في كونها ثيبا سواء ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على كل بكر من قرايتي أو قال من بني فلان ومن بعدهن على المساكين فان كن يحصين يجوز الوقف عليهن وتكون الغلة لهن ما بقى منهن أحد ويستوى فيهما من كان موجودا منهن يوم الوقف ومن يحدث بعدهما أبدا وان كن لا يحصين فالوقف عليهن باطل ويكون للمساكين والبكر كل امرأة لم تجامع ينكاح ولا بغيرة وان كان لها زوج والصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة سواء وزوال عذرتهم ابيضض أو علة لا يخرجها من حكم الابكار اذا البكر هي التي لم تنكحها الرجال ولم تجامع والله أعلم

(باب أوقاف اهل الذمة والصائفة والزنادقة والمستأمنين)

الاصلي في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف عليه قرية عندنا وعندهم يصح وقفه والوقف عليه وما كان قرية عندنا فقط أو عندهم فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه فلو قال ذحييم وديا كان أو نصرانيا أو مجوسيا ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابداء على ولدي وولدي وولدي ونسلي وعقبى أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين صبح الوقف وتكون الغلة لولده ونسله ومن بعدهم تكون لمن معي من المساكين وان سمى مساكين المسلمين لان هذا مما يتقرب به أهل الذمة في دينهم الى الله تعالى وان لم يعين مساكين المسلمين يجوز صرف الغلة لمساكين أهل دينه ولمساكين المسلمين وغيرهم ولو كان الواقف نصرانيا مثلا وقال على مساكين أهل الذمة جاز صرفها لمساكين

اليهود والمجوس لكونهم من مساكين أهل الذمة ولو عين مساكين أهل
دينه تعينوا ولا يجوز صرفها لغيرهم فان فرقها القسيم في غيرهم يكون ضامنا
لما فرق لمخالفته الشرط وان كان أهل الذمة ملة واحدة اتعين الوقف عين بعينه
الواقف الا ترى ان المسلم لو شتر بوقفه بفقراء مجيرانه لا يكون لغيرهم من
الفقراء فيه حق ولو جعل داره بيعة أو كنيسة أو بيت تارا ووقفها أو ارضا
له على ما ذكر او على القسيسين أو الرهبان وأشهد على أنه أخرجهما عن ملكه
للوجه الذي سعى في حال صحته لا يجوز ويكون باطلا وهي كسائر أمواله
تورث عنه بعلمونه وكذا الوجه لداره مسجد أو مساجد أو أوصى بأن يبيع
عنه يكون الوقف باطلا لكونه ليس مما يتقرب به أهل الذمة إلى الله تعالى
ولو أوصى الذي أن تبنى داره مسجد القوم بأعيانهم ولاهل محله بأعيانهم
جاز استحسانا لكونه وصية لقوم بأعيانهم وكذلك يصح الايصاء بمال لرجل
بعينه ليبيع به لكونه وصية لمعين ثم ان شاء بذلك وان شاء ترك ولو وقف
أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القاعين بها كان باطلا بخلاف
ماله ووقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها
على مصالح بيعة كذا من عمارة وممرمة وامسراج وإذا خربت واستغنى عنها
تكون الغلة لامسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف
وتكون الغلة للامسراج أو للفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة منها شيء
ولو أنهدمت بيعة أو كنيسة من كائسهم القديسة جاز لهم ان يبنوها في ذلك
الموضع كما كانت وان قالوا فنحوها إلى موضع آخر لم يمكنوا منه بل يبنوها
في ذلك الموضع على قدر البناء الا قولهم يمنعون عن الزيادة عليه فقالوا يجوز
اعادتها دون الوقف على مصالحها وظاهره مشكك لان المنع عن الأدنى
يستلزم المنع عن الأعلى والجواب انه لما أقرهم علماء الامام نقد عهد لهم
بالإعادة عند الانهدام بخلاف الوقف فإنه انشأه لعل فلا يجوز الأعلى ما ذكر
من أصل الباب ولو وقفها على أن يجهز بها الغزاة فان كان في غزو قوم
مخالفين لمذهبهم وجعل آخره للمساكين صح الوقف وكان للمساكين وان
كان في غزو قوم مخالفين لأهل دينه وكان أهل دينه مما يتقربون بغزوهم
جاز لهم ولو وقفها في أبواب البر كانت الغلة للمساكين دون عمارة البيع

والكائنات ونحوها مما هو بين أبواب البر عندهم فقط ولو وقفها على أكتاف
موتاهم وحفر قبورهم صمغ وصرفت غلته فيما ذكر ولو وقفها على فقراء
جيرانه صرفت الغلة إلى كل فقير من جيرانه مسلما كان أو ذميا ولو وقف
داره على أن يسكنها الفقراء من أهل دينه فإذا استغنوا عن سكناها صرفت
غلته للفقراء صمغ وكان على ما شرطه وكذلك لو عين غلته للأقوام معينين
أولاهل بيته أو لقرايته أو لوالديه أو للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فإنه
يصح ويدخل فيه من أهل بيته وقرايته كل من يناسبه إلى أقصى أب له أدرك
الاسلام كالمساكين لأن من يناسبه إلى هذا الأب معروف فيدخل ولده
لكونه ولده معروف ويستحق الغلة من كان موجودا وقت الوقف ومن
يوجد بعده أيضا من القرابة ولو وقفها على ولده ونسله وصعته أبدا على أن من
أسلم منهم فهو خارج عن الوقف كان كإقال ولو كان نصرايا وقال من
انتقل من دين النصرانية إلى غيره فهو خارج عنه فأسلم بعضهم وتمود بعضهم
وتجس بعضهم خرجوا من الوقف ولو وقف الذي أرضه ثم هدد الوقفية
وشهد عليه اثنان من أهل دينه أو من غير أهل دينه وهما عدلان في دينهما
أو مسلمان على شهادة ذميين على إقراره بالوقف جازت الشهادة ولو شهد
ذميان عند القاضي على شهادة مسلمين على إقراره بذلك لا يجوز لعدم جواز
شهادة أهل الذمة على المسلمين وهذه شهادة منهم على المسلمين على ما عندهم من
الشهادة ولو شرط في وقفه الزيادة والقصص والادخال والخراج واستثنى
الغلة لنفسه وغير ذلك جاز كالمسلمين ووقف نسائهم محرمة وفسادا
كوقف رجالهم واسلامه بعد الوقف مما يزيدنا كيدا وأما الصائبة فهم
عند أبي حنيفة بمنزلة أهل الذمة توضع عليهم الجزية وتجري عليهم أحكامهم
وقال غيره إن كانوا دهرية ممن يقول ما يملكه إلا الدهر فهم ضنف من
الزنادقة والتحقيق أن الاختلاف فيهم لفظي لأن كلاً أجاب فيهم بما رجع
عنده انهم عليه وأما الزنادقة فقد اختلف أحمد ابن أبي الذي يتردد
فقال بعضهم نقره على ما اختار من ذلك ونضع الجزية عليه لأننا لو ذهبنا أخذه
بالرجوع إلى الذي كان عليه فأنما نرده من كفر إلى كفر وإنه لا يجوز وقال
بعضهم لا يقر عليها وأما الحرابي المستامن فيجوز له من الوقف ما يجوز للذي

ثم لا يطل برجوعه الى داره ولا بجوته عندنا ولا بالمال الاياه قبل عوده الى داره
ولا برجوعه اليها ناسيا بامان ولو اوصى بكل ماله صح لان وريثه كالوقف
بالنسبة اليه لا تقطع حكمه منعهم

• (فصل في اقرار الذي يارض في يد طان مسلما او ذميا وقفا على وجوهها
ودفعها اليه) • لو اقر ذمي في حصته ان هذه الارض التي في يده وقفها رجل
مسلم في أبواب البر أو قال في بناء المساجد أو في اكلان الموقى أو قال غير ذلك
فما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى صح اقراره على الوجه الذي اقر به ان
المسلم وقفها عليه وصرفت غلته فيه ولو اقر في حصته ان رجلا مسلما وقفها
على البيع والكايس وما أشبه ذلك مما لا يتقرب به المسلمون الى الله تعالى
يطل اقراره وتكون الارض كلها بيت المال ولو اقر في مرضه الذي مات
فيه ان رجلا مسلما مال كالهذه الارض وقفها ورساها اليه فان كانت تخرج
من ثلث ماله نقد اقراره بها على وريثه وان لم تخرج من الثلث كان مقداره
ثلث ماله نافذا من الارض التي اقر انما وقف ثم ينظر الى الجهة التي اقر ان
المسلم وقفها عليها فان كانت مما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى نقد ذلك
المقدار على الوجه الذي ذكره وكان وقفا والا كان بيت المال ولو اقر في
حصته ان ذميا وقفها ورساها اليه يصح اقراره فيها ان ذكر وجهها يجوز الوقف
عليه ولا يطل اقراره وتكون كلها بيت المال لكونه لم يسم لها مالكا
ولو اقر بذلك في مرضه وذكر جهة لا يصح الوقف عليها يخرج منها مقدار
ثلث ما فيه يكون بيت المال والباقي لورثته ولو اقر ان مسلما وقفها
وقفاها وهما مالكان لها يوم الوقف كان التفصيل والحكم في هذا الاقرار
كالتفصيل والحكم المذکورين فيما لو اقر بان الواقف اها واحد ولو ان مسلما
وذميا في يد مـ ما أرض فافر المسلم بان مالكا وقفها فان ذكر وجهها
لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى كان اقراره باطلا ويخرج النصف من يده
فيكون لبيت المال ان كان اقراره في حصته وان كان في مرضه لم يتقصد
اقراره على وريثه في النصف الذي في يده وانما يتقصد في مقداره ثلثه فقط وعلى
هذا التفصيل اقرار الذي فيها في يده من النصف والله تعالى أعلم

• (باب الارتداد بعد الوقف) •

لو وقف رجل مسلم أرضاً على المساكين أوفى بالحق عنه في كل سنة أو الغزو
عنه أوفى أكلان الموتى أو حفر القبور وما أشبه ذلك مما يتشرب به إلى الله
تعالى ثم ارتد وقتل أو مات على ردة بطل وقفه وصار ميراثاً عنه لم يوط عليه بها
والوقف قرية إلى الله تعالى فلا تبقى معها وإن عاد إلى الإسلام لا يعود إلى
الوقفية بمجرد العود فإن مات قبل أن يجدد فيه الوقفية كان ميراثاً عنه
ولو جاهد أو قتل أو ولد ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين ثم ارتد بعد
ذلك عن الإسلام فمات أو قتل عليها بطل الوقف وترجع ميراثاً فإن قيل
كيف يبطل الوقف وقد جدد له على قوم بأعيانهم قلنا قد بطل آخره للمساكين
وذلك قرية إلى الله تعالى فلما بطل ما يتقرب به إلى الله تعالى بطل الباقي لأنه
لم يبطل ما جدد له للمساكين يارتداده فكانه وقف ولم يجعـل آخره للمساكين
وإذا لم يكن آخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يجيزه إلا يجعـل آخره لهم
وكذلك لو وقف على أهل بيته أو على قرابته أو على مواليه أو على بقى فلان أبداً
ثم من بعدهم على المساكين فإنه يبطل بموته مرتداً ولو وقف وهو مرتد كان
وقفه باطلاً لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجيز تصرفه في المال الذي في يده
حتى لو قتل على ردة أو مات عليها يكون جميع تصرفاته في ماله باطلاً
والحفظ عن أبي يوسف أن يبع وشراؤه واستجاره ونحوه جائز قال الخشاف
ولم ير عنه فيما يتقرب به إلى الله تعالى شيء نعرفه وقال الأثرى أنه لو وصى
بعتق عبده أو وصى بجمع أو بعسرة أو وصى للمساكين بشيء أن ذلك باطل
لا يجوز لأنه لا يملك من ماله شيئاً بعد موته فكيف يجوز وصيته بجمع أو بغزو
أو بصدقة وهو كافر بالذي يقترب بذلك تسأل الله الثبات على الدين والموت
على الإسلام وجاء النبي محمد عليه أفضل الصلاة وآتم السلام وعلى آله
وأصحابه الأئمة العظام البررة الكرام والحمد لله على التمام

قال المؤلف رحمه الله

وقد وقع القراع من تحريره على وجه التوضيح والتصريح في يوم الخميس
خامس عشر المحرم الحرام سنة خمس وتسعمائة على يد جامعته ابن أبي عمير بن موسى
ابن أبي بكر بن الشيخ علي الطرابلسي الحنفي نزيل القاهرة المحروسة
وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير غفرانك ربنا واليك المصير

ثم كتبت بعد هذه التسمية شخصين آخرين والحمد لله وحده

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل
 إلى الله بالسلام القاروقى إبراهيم عبد الغفار الدسوقي خادماً تعصب كنب
 العلوم بدار الطباعة الكبرى المصرية بأعانه الله على هذه الصناعة نظائراً
 بكل أمنية مرضية. تم بعون المنزه عملاً يليق من الأوصاف طبع كتاب
 الأسعاف في الأوقاف مصححاً على أصل المؤلف المنزه عن تعاريف المحرف
 بالطبعة الكبرى المصرية ذات المحاسن البهية المتوفرة دواعى بحمدها
 المشرقة كواكب سعدتها في ظل من تعطرت الأقواء بأثنيته وواقى بحيل
 سعيه حسن طريقته رب المعارف المشهورة والعوارف المشهورة
 والتدبير الجليل الجليل جناب العزيز السيد بوى اسمعيل لازل بمحتاجاً
 أقباله الكرام وأشباله العظام الثمام مشغولاً بطبعه بإدارة رب القطن
 سعاده حسين بك ناظر المطبعة والكاغد خانة وإدارة وكيله السالك
 جادة سبله من عليه أخلاقه ثنى حضرة محمد افندى حسنى
 وملاحظة ذى السعى الجدى حضرة أبى العينين افندى
 وكان تمام طبعه القديم المثال فى أوائل شوال
 سنة اثنين وتسعين ومائتين والى من هجرة
 من خلقه الله على أكل وصف
 صلى الله وسلم عليه
 وآله وكل منتم
 إليه